



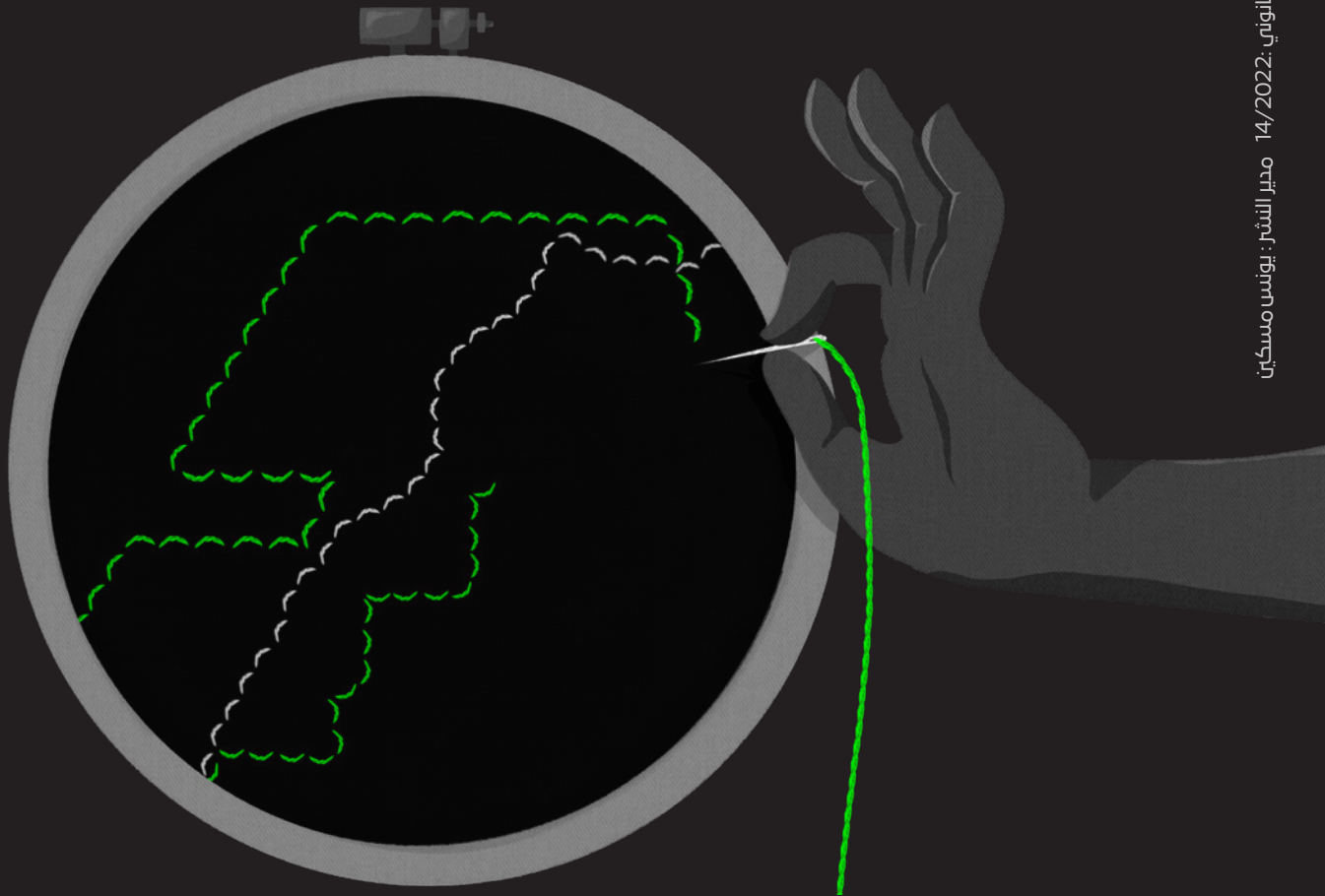
# الصوت المغرب



امسح للولوج  
إلى الموقع

## الحدود الحقة

أضواء على الزوايا المظلمة من الحدود الترابية للمغرب



بين الـ«ناتو» والـ«بريكس» والـ«إيكواس»..  
المغرب يبحث عن حلفه

الـ«شات جي بي تي» :  
القصر يحرص على التوازن  
بين الإصلاح والاستقرار

# باقعة برامج متنوعة في انتظاركم



طوت  
البرلمان

إيجو ترند

العالم مع  
كبير

أصل  
الحكاية

من  
الرباط

نبراسي

# زمن الإصلاح

الذين أشرفا على "الكازيطة" الطنوجية، ولا حاجتنا إلى بنود وتفاهيل مشروع دستور 1908 كجزء من ماضينا و"تراثنا"، خاصة بعدما جاء دستور 2011 متجاوزا جل نقائص دساتير المغرب في القرن الماضي؛ لكننا لا نستطيع إخفاء سقوطنا، ونحن نبحث عن عنوان صحافي مناسب، تحت سدر "لسان المغرب"، تلك الصحيفة التي حملت بين هفداتها أحد أعلامنا النهضة الأولى، والتي نؤمن بقدرة النبوغ المغربي على تحقيقها في ظل وجود ثوابت وتوافقات راسخة، توفر سقفا آمنا لكل الدالين بإصلاح تتفق على حاجتنا إليه، دولة ومجتمع، ولا نختلف سوى في تفاهيل لا سبيل إلى حسمها إلا بالنقاش الحريح والمسؤول، وطرح القضايا والإشكالات الحقيقية، بنفس تقدي، "لأنك إذا لم تنتقد وضعك فلا يمكن أن تأمل شيئا آخر"، يقول عابد الجابري في الجلسة التلفزيونية نفسها، مضيفا أننا "لا يمكن أن نتقدم إلى الأمام دون أن نحفي الحساب مع الماضي، ليس بمعنى إنكاره أو التبرؤ منه، بل أن نمتلكه بدل أن يستمر في جرننا نحوه"، وهذا ما تدعوكم إليه "لسان المغرب"، لأن الأمل باق في شيء آخر، شيء أفضل.



يونس مسكيني

خلاصات الجابري تلك التي كان ينطلق منها ليطالب باستعادة التراث وتملكه كشرط أساسي لتجاوز أعطاب الحاضر والتوجه نحو المستقبل، تؤكد قراءات من اختلفوا معه في سبيل الإصلاح، بمن فيهم من قضى شطرا من حياته العملية والفكرية في الدعوة إلى اعتناق الحداثة واستيعاب فكرها، مثل المفكر عبد الله العروي. ما لن يختلف فيه الراحل الجابري والمفكر عبد الله العروي أطال الله عمره، وكلاهما



## إذا لم تنتقد وضعك فلا يمكن أن تأمل شيئا آخر

مؤرخ أمين، هو أن المغرب عاش في بدايات القرن الماضي محاولات إصلحية قادتها نخب مثورة، مجسدة سعيها هذا في اقتراح وصفات لتحديث الدولة عبر مذهبها بوثيقة دستورية تزرع بذرة دولة القانون والمؤسسات ومجتمع المواطنين. وكان من بين الذين حملوا تلك الفكرة، من اختاروا قناة صحيفة صادرة من مدينة طنجة، لنشر بنود مشروع دستور في سلسلة من الأعداد، وكان اسمها صحيفة "لسان المغرب"، التي سيذيقني حلاوة الاطلاع على خلفياتها وتفاهيلها، أستاذي جامع بيبضا، المدير الحالي لمؤسسة أرشيف المغربي، في درس تاريخ الصحافة وأنا طالب في معهد الإعلام.

اليوم ونحن نعود لإصدار مجلة بهذا الاسم، لا نزعم أننا ورثة للأخوين نمور

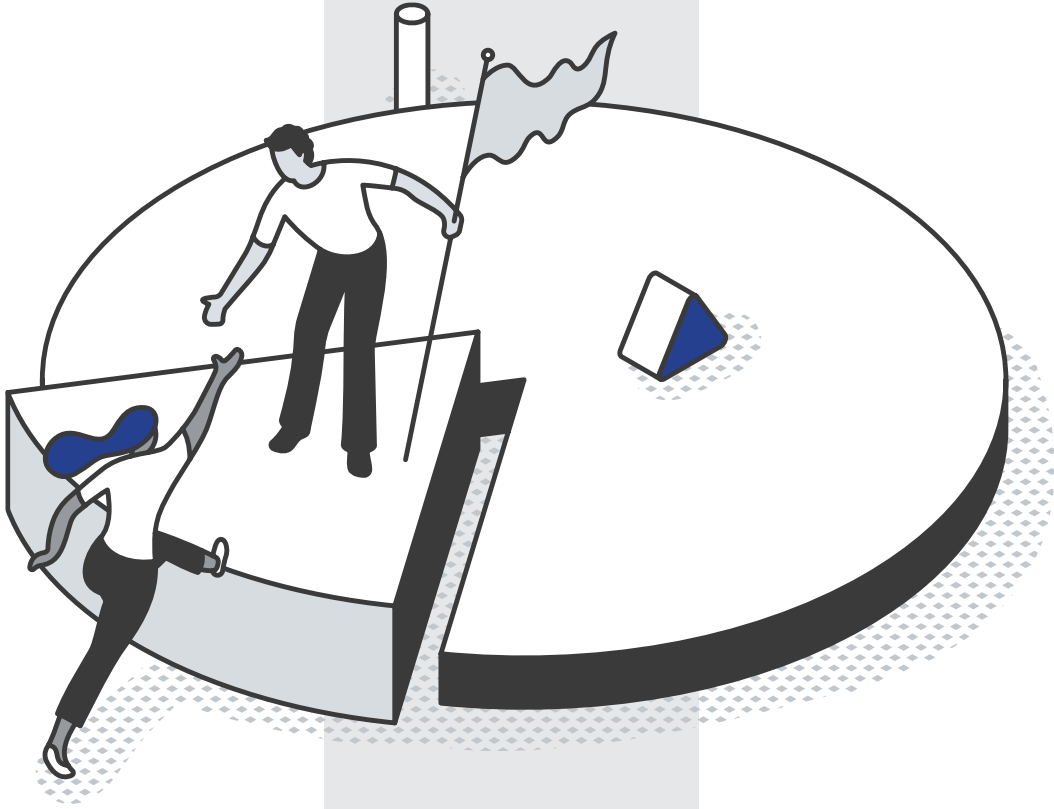
في زمن آخر، وعهد آخر، وقرن آخر، في نهاياته بالتحديد، كان مفكر مغربي اسمه محمد عابد الجابري، يجلس "أمامي" في شاشة قناة عمومية، لتحاورة قامه فكرية أخرى، هي المفكر نور الدين أفاية، وأنا بعد تلميذ في سلك الإعدادي، مفتون براعة الفيلسوف الراحل في تكثيف المعاني وتجسير الحقول، ووضع الأصبغ براعة على مكامن الداء وأسباب العطب في أحوال المغرب.

أذكر ليوم تلك الجلسة، ولعل مشاهداتي المتكررة لتلك الحلقة التي استضافت المفكر عابد الجابري وراء احتفاظي بذكره، لكن خلاصتها وعصارتها لم تكن لتغيب عن ذاكرتي، وقد استعان الفيلسوف الذي أحيا ابن رشد في إنتاجاته الفكرية، بتقابل بارع يكاد يتفوق على ما تنتجته تقنيات تصوير البيانات (data visualisation) من تحويل للأفكار والمعطيات إلى صورة تشاهدها العين قبل أن يدركها العقل. التقابل الذي أبدعه الجابري في تلك الجلسة، كان بين التطور الذي حققه العالم خلال القرن العشرين، منذ نظرية انشأتين حول النسبية، ونظرية ماكس بلانك المعروفة بنظرية "الكوانتم"، إلى ما تحقق بعدها من إنتاج للقبلة النووية وغزو للفضاء... وبين الجمود الذي عاشه المغرب بين بداية ونهاية ذلك القرن. وأكثر ما يثير القلق في مقارنات الجابري هذه، ما قام به من إسقاط على المستقبل، حين تساءل كيف سيصبح حالنا عندما سيحقق العالم الطفرة نفسها في مجال البيولوجيا وعلم الوراثة، ونكون نراوح المكان نفسه الذي لم نرحه منذ بداية القرن العشرين؟

رغم تمكنه من استرجاع مقعده داخل المنظمة القارية التي تضم كل الدول الإفريقية، بحطوله على عضوية الاتحاد الإفريقي بداية العام 2017، وإلى جانب توثيق علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، رأس النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية وسيطرة الغرب؛ يواصل المغرب محاولاته الرامية إلى انضمامه إلى طلف دولي، بعد تعذر إحياء اتحاد المغرب العربي ووصول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى أقصى حدودها.

# بين الحلف الأطلسي والاتحاد الإفريقي و"إيكواس" والـ"بريكس" و"آسيان" المغرب يبحث عن حلفه

سارة طالبي - عبد الرحيم علام



المتحدة، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لتعزيز المحيط الأطلسي المفتوح الذي تكون فيه الدول الأطلسية خالية من التدخل أو الإكراه أو العمل العدواني.

كما تلزم الدول الموقعة، بدعم مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وبهدف تطوير العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير من الشعوب، وتعزيز المحيط الأطلسي باعتباره مكانا للسلام والاستقرار والازدهار والتعاون.

الإعلان جاء في ظل عودة الانقلابات للدول الإفريقية وخصوصا المظلة على المحيط الأطلسي، بعدما سجلت الغابون، نهاية شهر غشت الماضي، انقلابا عسكريا على الرئيس علي بونغو، ينهي أربعة عقود من الاستقرار السياسي في البلاد. وذكر بيان على موقع وزارة الخارجية الأمريكية الثلاثاء أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن وقادة من الدول المشاركة الأخرى، أطلقوا هذه المبادرة الجديدة في الاجتماع الوزاري للتعاون الأطلسي على هامش الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، كما اعتمد المشاركون خطة عمل تحدد المرحلة الأولى من عمل المجموعة.

الخطوة تعيد إلى دائرة النقاش موضوع العلاقة بين المغرب ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الذراع العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

استبدال الفضاء المغاربي المجمد بالمجال غرب الإفريقي، إلى جانب طرقه أبواب عدة منظمات إقليمية ودولية سعيا إلى تنويع شراكاته، إذ لم تمنع الطفرة التي شهدتها العلاقات المغربية مع المعسكر الغربي في المشهد الدولي، ممثلة في الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء وإعادة العمل بالعلاقات الدبلوماسية الرسمية مع إسرائيل، مواهلة الدبلوماسية المغربية البحث عن موقع ضمن التكتلات الدولية والإقليمية الجديدة.

### المجال الأطلسي.. مظلة الناتو

في حيف العام 2023، وقع المغرب رفقة 32 بلدا آخر على "إعلان التعاون الأطلسي"، وهي مبادرة خاصة بالدول المظلة على المحيط الأطلسي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، تنص على حفظ سلامة حدود الدول الأعضاء بالمبادرة وحمايتها من الأعمال العدائية واحترام سيادتها واستقلالها السياسي.

ونشر البيت الأبيض نص الإعلان مشيرا فيه إلى أن هذا المنتدى الجديد المتعدد الأطراف يجمع الدول الساحلية الأطلسية عبر إفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي للمشاركة في حل المشكلات بشكل جماعي ودعم مجموعة من المبادئ المشتركة للتعاون الأطلسي. وتؤكد الدول الموقعة عليه، ومن ضمنها المغرب، التزامها بدعم القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم



في ظل الجمود الذي تعرفه جامعة الدول العربية واقتنارها على عقد قمم شكلية، والموت السريري الذي يعانيه اتحاد المغرب العربي، ووصول العلاقات مع الاتحاد الأوروبي إلى حدودها القصوى واستتالة إحياء طم الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية الذي عاّر عنه المغرب قبل أكثر من ثلاثين عاما؛ يواهل المغرب بحثه الدؤوب عن معسكر يتكئ داخله إلى جانب طفاء موثوقين وأقوياء. بدءا من موقعه كطيف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية من خارج حلف شمال الأطلسي، يواهل المغرب توطيد علاقاته العابرة للأطلسي، من خلال جعل واشنطن نقطة ارتكاز أساسية يقوي من خلاله علاقاته مع الفضاء الممتد من الشمال الكندي إلى الجنوب الأسترالي، مروراً بالساحل الأطلسي للقارة الإفريقية.

كما يواهل المغرب سعيه إلى التوقيع داخل القارة السمراء، منذ استرجاعه مكانته داخل منظمة الاتحاد الإفريقي، ومحاولته

لا زال مجمدا من طرف المجموعة، في ظل تقدم طلبات دول أخرى منها موريتانيا.

تأسست مجموعة "إيكواس" في العام 1975 بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية بين أعضائها الـ15، وتدخلت منذ إنشائها في عدد من طرقات القارة الأفريقية. يوجد مقر المنظمة في العاصمة النيجيرية أبوجا، وتتضم كلا من: بنين، وبوركينا فاسو، وغينيا، وساحل العاج، مالي، والنيجر، والسنغال، وتوغو، وجميعها تتحدث الفرنسية، إلى جانب غامبيا، الناطقة بالإنجليزية، وغانا، وليبيريا، ونيجيريا، وسيراليون، وعضوان ناطقان بالبرتغالية، وهما الرأس الأخضر وغينيا بيساو. ويبلغ مجموع سكان المجموعة نحو 350 مليون نسمة حسب إحصاءات 2021 وتبلغ مساحتها الإجمالية 5 ملايين كيلومتر مربع، أي 17% من إجمالي مساحة قارة أفريقيا.

تقدم المغرب رسميا في فبراير 2017 طلبا للانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" بعد فترة قصيرة من عودته للاتحاد الأفريقي، وهو طلب وضع على جدول أعمال قمة المجموعة التي عقدت في نيجيريا على مستوى رؤساء الدول في دجنبر 2017، والتي كان سيحضرها الملك محمد السادس.

أجرت الدبلوماسية المغربية آنذاك محادثات مكثفة مع المجموعة الاقتصادية لإقناعها بالملف المغربي، بحشد دعم الدول الحديقة ومحاوله طمأنة المترددين، وتواصلت جهود المغرب للحسم

قطاعات معينة. ونيل هذا الوضع من طرف دولة ما، يعد عادة خطوة تسبق حصولها على العضوية الكاملة بهذا التجمع، الذي يمنح في إطار علاقاته الخارجية وانفتاحه على الدول وباقي التكتلات على مستوى العالم، الوضع الرسمي لشريك الحوار، أو شريك القطاعي، أو المراقب الخاص، أو الضيف أو أي وضع آخر.

ويعتبر تجمع "أسيان" الذي تأسس في 08 غشت سنة 1967 في العاصمة التايلاندية بانكوك، على يد وزراء خارجية كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، من أنجح المنظمات الحكومية على مستوى العالم النامي. وبلغ الناتج الاقتصادي الإجمالي لدول رابطة "أسيان" 3 تريليونات دولار، حسب تقرير للبنك الدولي سنة 2020، وهو ما يجعلها ثالث أكبر اقتصاد على مستوى القارة الآسيوية والخامس على مستوى العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا.

## إكواس.. الغرب الإفريقي المتردد

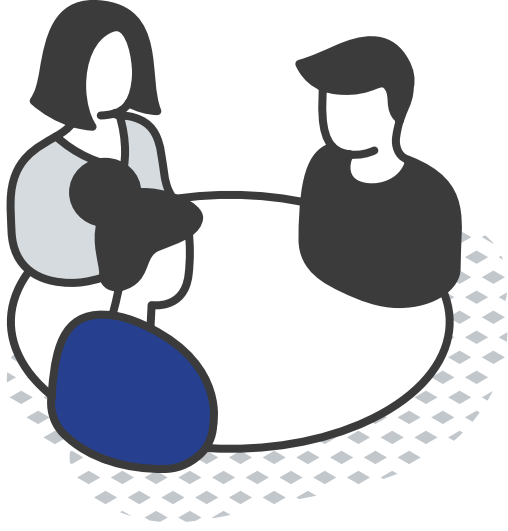
أصبحت اجتماعات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بعد العملية الانقلابية التي شهدتها النيجر شهر يوليو 2023، محط أنظار العالم، ما أعاد إلى الواجهة الطلب الذي قدمه للانضمام إليها، قبل ست سنوات، وهو الطلب الذي

الخبر المغربي في الشؤون الاستراتيجية، مصطفى كرين، قال لـ"لسان المغرب" (انظر نص مقاله الكامل ضمن هذا العدد)، إن المغرب يحتاج إلى تقديم طلب مستعجل للانضمام للتحالف الأطلسي، "ليس من باب "البذخ الجيوسياسي" بل لأن المعطيات المحيطة بنا تكاد تجعل هذا الطلب مطلباً حيويًا لأن الحرب الكبرى مهما تأخرت فإنها قادمة لا محالة، بل إنها تكاد تكون حاجة دولية". وحدد كرين من وقوع المغرب في سيناريو شبيل بالحالة الأوكرانية، أي مواجهة حرب كبرى في غياب سند حقيقي من المعسكر الغربي الذي تعتبر المملكة من طائفته.

## "أسيان".. بوابة نحو شرق آسيا

قبيل صدور الإعلان الأطلسي بوضعة أيام، حصل المغرب على وضع "شريك الحوار القطاعي" لدى رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم "أسيان" ليصبح بذلك أول بلد من شمال إفريقيا وسابع بلد على مستوى العالم يحصل على هذا الوضع، الذي يهدف من خلاله إلى تعزيز موقعه كمحاور مفضل لهذا التجمع الجيوسياسي والاقتصادي ذي الأهمية الكبيرة، حسب ما أكده بلاغ لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

وسيمكن هذا الوضع المملكة المغربية من حضور اجتماعات رابطة "أسيان"، والتعاون معها في



هذا التكتل المشكل من كل من الصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا. فقد أعلنت هذه الأخيرة، بصفتها رئيسة للقمّة، عن وجود لمغرب ضمن قائمة 23 دولة عيّرت عن رغبتها في الانضمام إلى التكتل، وهو الإعلان الذي همتت عليه الدبلوماسية المغربية طويلا قبل أن تخرج لتكذيبه عشية صدور قرارات التكتل بشأن الطلبات المقبولة.

بدأت قصة هذا التكتل الاقتصادي العالمي سنة 2006، حينما عقد وزراء خارجية كل من البرازيل وروسيا والهند والصين أول اجتماع وزارتي بخصوص هذا الموضوع، وذلك على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين الدول التي قبلت طلبات انضمامها إلى مجموعة "بريكس"، هناك المملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة والأرجنتين ومصر وإثيوبيا، ما يجعل للمغرب طفاء موثوقين من داخل التكتل الاقتصادي الطاعد بقوة.

ويعد تكتل "بريكس" جزءا مهما من الاقتصاد العالمي، بحيث أصبحت مساهماته في الاقتصاد العالمي تصل إلى 31.5 في المائة متفوقا بذلك على مجموعة السبع التي بلغت مساهماتها 30.7 في المائة. كما يشكل نوعا من التوازن على مستوى ميزان القوى العالمي في مواجهة القوى الغربية المهيمنة بزعامة أمريكا. إضافة إلى ذلك، يمكن للمغرب، من خلال التقارب مع مجموعة "بريكس"، أن يحصل على تنافسية اقتصادية أكبر عبر ولوج أسواق البلدان الأعضاء التي تمثل حاليا أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يعني إمكانية الرفع من حجم الصادرات المغربية نحو الخارج.

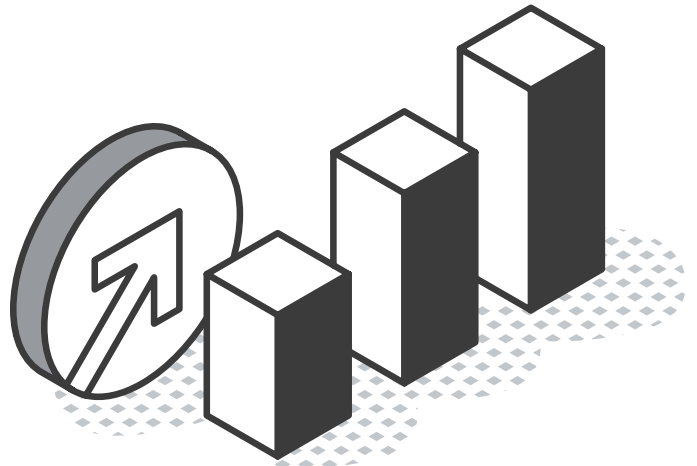
في الانضمام إلى حدود اللحظات الأخيرة من انعقاد القمة، إلا أنها لم تكلل بالنجاح، ما ألقى المشاركة المغربية في هذه القمة وألقى زيارة ملكية كانت مقررة لنيجيريا وغينيا كوناكري.

وبعدما قرر المغرب عدم المشاركة فيها، خرجت القمة 52 لرؤساء بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا نهاية 2017، بقرار تشكيل لجنة خماسية، للنظر في قرار انضمام المغرب كعضو كامل العضوية في هذا التجمع الاقتصادي وتأجيل النظر في الملف بتنسيق مع المغرب. وذكر بلاغ صحفي صادر عن "إيكواس" أنذاك بأن هذه اللجنة الخماسية ستتشكل من رؤساء دول كل من نيجيريا وغينيا وغانا والكوت ديفوار والطوغو، فيما تحدثت مصادر دبلوماسية مغربية عن تأجيل النظر في الملف المغربي لقمة استثنائية خاصة به ستعقد في يناير من سنة 2018، لم تر النور.

وكشفت المواقف الصادرة على مدى السنوات الماضية، التباين في الآراء داخل المجموعة تجاه طلب المغرب، بين مجموعة متحفظة وصالمة، على رأسها نيجيريا، ومجموعة تدعم الانضمام المغربي، عبر رؤسائها في تصريحات واضحة على هذا الموقف.

## "بريكس".. حلم ممكن أم مناورة؟

لفتت القمة الأخيرة التي عقدتها الدول المشكلة لمجموعة "بريكس" في جنوب إفريقيا، أنظار المغاربة إلى





## الفرزدق في زمن الغلاء

وبينما الكل يتخبط كيرقة داخل قشرتها بحثاً عن الخلاص، رفض مصطفي، سائق الأجرة الضوع. بل أن عقله الفذ تحدى العراقيين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بحثاً عن طول مبتكرة تخفف وطأة الأزمة. ثم وجد الحل. علم مستخلص من زيد الفيزياء والكيمياء وهندسة الغازات، علم لا يدركه سوى هو، ولا يتحقق سوى في حضرته؟

في أحد الأيام، وبينما كان يقل أجره كعادته، ويشترك بكل جود وسخاء بعضاً من علومه الشاملة وثقافته الشاسعة وحتى دخان سجارته رخيصة الثمن، مع الزبونة دون أدنى طلب منها. نيهته المسكينة لانبعث رائحة ما من السيارة. تنحى مصطفي جانباً ثم توقف، ونزل يراقب كمهندس وسط ميدانه مصدر الانبعث، يشم بتمعن بعض أجزاء السيارة، يتحسسها بيده، ويرمق زبونه بابتسامة خفيفة كلها ثقة وكأنه يقول "لا داع للقلق، الأمور كلها تحت السيطرة".

كانت الرائحة منبعثة من تركيبته اللببية تلك، قنينة الغاز التي وطلها بالمحرك حتى يقلل من استهلاك البنزين، ويقلل بذلك تكلفة الرطة. ما لا تعرفونه، أن مصطفي والابتكار واحد. فحيثما ذكر مصطفي، ذكر العلم، ولا ذكر للعلم دون ذكر مصطفي. ولأن عقله النير يولد أفكاراً وحيلاً، جرب بالولاعة انسياب الغاز من القنينة، والمفاجئة أنه لم يكن في الأمر مفاجئة. انفجرت القنينة، واحترق مصطفي واحترق وجه الزبونة. رأيتها في قاعة الفحص بالمستعجلات، بعد أن أكل الحريق جلدها. أمسكت يدي بتوسل وقالت: واش فلوس لاسورانس تشري لي الدار؟

كانت للفرزدق، ابنة عم تدعى نوار، تقدم ذات يوم شباب لخطبتها، فذهبت لابن عمها، تسأله وتلتمسه أن يتولى شؤون زوجها، فطلب منها أن تشهد شهوداً على ذلك، فقبلت، وما إن جعلته وكيلها، حتى نطق: "فلتشهدوا أنني زوجتها نفسي"، وهكذا كان الوكيل أول من أتى وطره منها.

وفي نفس مجرى العبرة، تقدمت جماعة لأحد كبراء البلد، وهو رجل عرف بالأثراء والجاه وحفاة الرأي، ليتولى زمامها، وينظر في شؤونها، ويدير أمورها، بعد أن أنهكها الوباء، وأطاح باقتصادها. كان الأمل، أن تساق الأمور والطاقت، بحكمة ورياسة وهدق وعد، بعد أن بات الاستقرار المجتمعي مهدداً إبان ظروف العالم. وكانت الأمان، كلها، معقودة على من رأت فيه الجماعة خلاصاً لها

من ويلات العالم. لكن عيشهم ظل ضيقاً، رغم فسحة الأمل، وما نبئت مطالبهم عقب التمني، فعين الحاكم اتسعت جشعاً، وبطنه امتلأت طمعاً، وصار ينهب البلد، ويتعلل بشح الأمطار، وانتشار الأمراض وحرب الجيران...

كانت الأوضاع تسوء أكثر وأكثر، والأزمات تطوق مساعي الحياة كلها. المحروقات، التهمت أسعارها، ومس الغلاء كل شيء، حتى بات الأمن الغذائي عينه مهدداً. ثمن لتر البنزين بلغ أرقاماً قياسية، والنقل صارت تكاليفه ثقلاً على المواطنين، خاوتهم وعامتهم. المهنيون رفعوا أسعاراً الاستنتاج، ولا مغيث... كانت الندوات والاجتماعات والمشاورات، تعقد كأنها لم تعقد. كأن خريف الأمة هذا، كان ربيعاً للحاكم.

على شاشات التلفاز، وعبر موجات المذياع، وحتى بين حيطان المقاهي، لا حديث سوى عن سوء الأوضاع وضيق الأحوال. كانت الخلاصة ثابتة لا تتغير، المفاد واحد، قدر الله وما شاء فعل. وبقلوب كلها إيمان، استوجب القبول والرضى. لكن،

### واش فلوس لاسورانس تشري لي الدار؟



امسح للاستماع  
للبودكاست





## الإصلاح المعطوب

في مراكز السلطة، دون أن تتعدى آثارها الارتقاء بمستوى عيش عموم المواطنين من خلال تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية، وتعزيز الحقوق والحريات، وتقليص التفاوتات، ما يجعل التساؤل حول المستفيدين من توزيع الثروة المحققة مشروعا.

يدرك طناع القرار المفارقات المشار إليها، ويراهنون على مزيد من التقدم الاقتصادي والتنموي، وعلى الفعالية في تنفيذ السياسات، لمعالجة الاختلالات المذكورة. الدليل على ذلك، ربطهم تلك الاختلالات بكيفية تنفيذ السياسات لا بالسياسات ذاتها. وهذا تصور الغرض منه أن تظل السياسات قضية نخب نافذة ومتحكمة، وليست قضية مجتمع حر، واعي، وقادر على الاختيار، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى مزيد من تكريس

السلطوية، وفي الوقت نفسه تعميق الاختلالات على مستوى الديمقراطية وفعالية حقوق الإنسان. وفي النهاية، سنكون أمام مزيد من تكريس الإصلاح المعطوب، الذي يحقق بعض الكفاف، لكنه لا يحقق الكرامة ولا الحرية. وسيكون المغرب أمام مفارقات بنيوية؛ مؤسسة ملكية قوية تجاورها مؤسسات هشة، ومقاولات مفترسة على أكتاف عمال مقهورين ناقصي الكرامة، وحكومة لشبكات من المستغلين لكنها مكروهة شعبيا، وفي المحصلة لدينا نظام قوي، مهاب الجانب، لكنه غير محترم، أقصد أنه يمثل نفسه والمستفيدين منه فقط.

بخلاصة مركزة، إن الطرح القائل بأولوية التنمية وتأجيل الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد جرى تطبيقه طيلة العقدين الماضيين، لكن لا هو حقق تنمية لجميع المغاربة، ولا هو ربح رهان الديمقراطية. وفي النهاية، تنكشف العيوب، من قبيل أن بعض المخططات والمبادرات والبرامج، مثل المخطط الأخضر، كان الغرض منها تعزيز شبكات السلطوية وذوي النفوذ والمطامح، وليس تحقيق التنمية، ولا إنصاف الفقراء والمهمشين، الذين يكتونون بنار الأسعار هذه الأيام، ويتذكرون بصدق بالغ الادعاءات الكاذبة التي روجوا لها طيلة سنوات بشأن المخطط المذكور.

لا جدال في أن المغرب حقق إصلاحات ملموسة في العقدين الأخيرين، لكنها إصلاحات تعاني من اختلالات، أو لنقل إنه إصلاح معطوب. بعبارة أخرى، تحقق بلادنا نتائج ملموسة في بناء القوة الطليقة، لكنها بدون قوة ناعمة ملائمة حتى الآن، وهو الخلل الذي يظهر في ثلاثة مجالات على الأقل: الديمقراطية وحقوق الإنسان، التنمية البشرية، والتفاوتات الاجتماعية والمجالية.

هذه الخلاصة تؤكد، باستمرار، تقارير دولية ووطنية. لا حاجة، مثلا، للتذكير بأن الترتيب المغربي في مؤشرات التنمية البشرية لم يطرأ عليه أي تغيير جوهري طيلة العقدين الماضيين، إذ ما زال المغرب يصنف في خانة الدول التي تحقق تنمية اجتماعية متدنية (الرتبة

123 من بين 191 دولة في سنة 2022). أما في مجال الديمقراطية فالحصيلة تبدو عكسية حتى الآن، فإذا كانت السنوات الأولى من حكم الملك محمد السادس تميّزت بخطوات مشجعة بعثت على الأمل في مزيد من التقدم الديمقراطي، خصوصا بعدما تعززت بتغيير الدستور سنة 2011، فإن السنوات الأخيرة باتت تبعث على الشك في جدية الالتزام بالخير الديمقراطي. أما التفاوتات الاجتماعية والمجالية بين مكونات المجتمع وجهاته، فهي حقيقة قابلة للملاحظة، وتؤكدها تقارير رسمية باستمرار.

هناك طرح صمد طيلة العقدين الماضيين، يرى أن التنمية أولى للمغرب من الديمقراطية، وهو طرح قد يبدو متماسكا من الناحية النظرية، فالديمقراطيات لا تنجح في البلدان الفقيرة والهشة، لكنه طرح أدى في كثير من الحالات إلى تعزيز السلطويات، سواء التي تقوم على الإكراه والقمع مثل الصين، أو التي تحكمها أنظمة سياسية لا تحتاج إلى مواطنين مثل دول الخليج. لذلك تبدو نتائج هذا الطرح، في حالة المغرب، حبلية بالمفارقات؛ فمن جهة أولى، حققت بلادنا مكتسبات تنموية ملموسة، كما تدل على ذلك العديد من المؤشرات الكمية على تعويد البنيات التحتية واللوجستيكية، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحول الطاقوي والرقمي، وفي قطاعات الأمن والدفاع... الخ؛ لكن من جهة ثانية، يلاحظ أن تلك المكتسبات تعزز مصالح الشبكات النافذة



إسماعيل حمودي



### التنمية أولى للمغرب من الديمقراطية



امسح للاستماع  
للبودكاست



# مُصَارِعُو الْأَسْوَدِ فِي رُومَا يَوْمَ كَانَ الْكَلَادِيْتُورَ مَغْرِبِيَا<sup>١١٣</sup>

هشام الأحرش

عندما قدم المخرج الأمريكي ريدلي سكوت فيلمه الملحمي "كلاديتور" أو "المطارع"، كان يقدم أحد أهم الأعمال السينمائية حينها، وهو ما سيكون محفزا للشركة المنتجة للفيلم لتطوير الجزء الثاني من الفيلم، والذي سيتم تصويره، على غرار الجزء الأول، في المغرب، وبالضبط في أستوديوهات ورزازات. وإذا كان الفيلم يشير بشكل واضح إلى انتماء المطارع إلى الحضارة الرومانية، فإن جزءا كبيرا من الذين قاتلو بني جنسهم وطارعوا الأسود و الفيلة، كانوا ينتمون إلى مجالات جغرافية متنوعة.



## حكاية

قرون إلى فيلم سينمائي يحكي قصة ملحمة للمطارعين المغاربة الذين نقلو رفقة الأسود والنمور والفيلة من أرض المغرب إلى روما لكي يقدموا الفرجة إلى شعب روما المتعطش للفرجة الممزوجة بدماء وعرق ومآسي أجدادنا المغاربة.

الفيلم الذي يحكي قصة قائد روماني رفض إغراءات السلطة، وفضل عليها حياة العائلة، ليكون ذلك سببا في انتقام الامبراطور منه بقتل عائلته، هذا القائد سيعيش بدوره أطوار ملحمة في حياته، وذلك بعد تعرضه للأسر والعبودية. عبودية كان لزاما عليه للتخلص منها، بأن يصبح مقاتلا في حلبات المطارعة في روما.

### مطارعو وأسود المغرب

إذا كان المؤرخون يعتبرون أن الفرجة في ملاعب روما كان يصنعها المقاتلون والحيوانات القادمة من شمال إفريقيا، فإن الكثير منها لم يكن قادما سوى من غربها، حيث يعتبر هؤلاء المؤرخون أن الملك الموري "بوكوس"، الذي جمعته بالحاكم الروماني سولا صداقة كبيرة، كان لا يفتأ يزود صديقه بها كلما طلب منه ذلك.

وترجع أسباب هذه الصداقة، حسب المؤرخين، إلى أن الملك الموري بوكوس الكبير قد انجاز للإمبراطور الروماني سيلا في حربه ضد طهره وملك النوميديين يوغرطة، مما أدى إلى اعتقال الأخير، ليحصل في مقابل ذلك الملك بوكوس الكبير ملك الموريين على ثلاثة أرباع الجزائر الحالية، مما أضاف لموريطانيا ( الاسم الذي كان يعرف به المغرب) مساحات شاسعة، وهو ما استتدركه روما، من خلال التشجيع على الثورات داخل هذا الكيان، وذلك لإضعافه، وهو الأمر الذي ستمكن روما من تحقيقه بعد موت الملك بوكوس الأول، لتقوم بتقسيم مملكته بين ابنه بوكوس الثاني الذي حصل على ملك الجزائر الحالية، وبوكود الذي تولى حكم المغرب الحالي.

وإذا كانت كتب التاريخ تعتبر أن البدايات الأولى لتزويد روما بالمطارعين والحيوانات التي تستعمل في طلبة القتال، قد بدأت مع الملك المغربي بوكوس الأول، فإن هذا الأمر سيستمر مع الملوك المغاربة الذين حكموا هذا الجزء من شمال إفريقيا، خصوصا منهم الملوك الذين خضعوا لنوع من الحماية الرومانية بعد مقتل الملك يوبا الأول، والاشارة هنا إلى يوبا الثاني وابنه بطليموس اللذان حكما بين سنة 25 قبل الميلاد و23 ميلادية، وابنه بطليموس الذي حكم بعده إلى حدود سنة 40 ميلادية.

لم يتوقف الأمر بعد خضوع المغرب للحكم المباشر للإمبراطورية الرومانية، خاصة أن روما أصبحت بحاجة إلى مطارعين وحيوانات من مستعمراتها الجديدة، المغرب، وذلك بعد تأسيس كولسيوم روما (مدرج تاريخي عبارة عن مدرج كبير) سنة 70 ميلادية، والذي كان يتسع ساعتها لأكثر من 50 ألف متفرج، ليشهد بدوره أحداث وفصولا كثيرة وكبيرة من تاريخ المطارعين.

في هذا التاريخ ستبدأ فصول قصة خاصة مع المغاربة، برزت ملامحها الأولى قبل مائة سنة من ذلك. ففي سنة 93 قبل الميلاد، سيقم "سولا"، وهو بريطور (لقب رتبة عسكرية رومانية) فرجة بمائة أسد يهاجمها أفارقة يحملون الرماح، ولم يكن هؤلاء الأفارقة طبعاً سوى مغاربة أرسلهم إليه صديقه الملك الموري بوكوس الأول رفقة الأسود.

كما أن الاحتفالات التي أقامها القائد الروماني يومبي سنة 55 قبل الميلاد، حين دشّن مسرحه، استحضرت لهذه الاحتفالات 410 من النمور، كما استقدم من شمال إفريقيا أكثر من 500 من الأسود ونحو 20 فيلا كانت تصارع الجيتوليين ( سكان جنوب المغرب)، حملة الرماح. كما شهدت حفلات تمجيد القيصر سنة 46 قبل الميلاد، ظهور حوالي 400 من الأسود وقطيغان من الفيلة داخل الملعب، في كل قطيع 20 فيلا، وكان القطيع الأول يواجه خصوما عددهم 500 من المشاة، بينما كانت فيلة القطيع الثاني تحمل بروجاً بها محاربون، وكنّت تواجه خصوما عددهم 500 من المشاة ومثل عددهم من الفرسان.

هؤلاء في الأسر، حيث كانت الظروف المعيشية في الأسر سيئة، لا أغلال وغرف صغيرة ذات قظبان... لكن الاستثناء الوحيد هو الطعام الذي كان جيدا، وذلك لتعزيز قوة وصحة الممارعين.

كان القتال في طبة الصرا أمرًا إجباريًا، أما أولئك الذين كانوا يرفضون الدخول إلى طبة القتال، فقد كانوا يتعرضون إلى الضرب بالسياط الجلدية، وكذلك بقظبان معدنية حمراء ساخنة. وكانت فئة المجرمين من هؤلاء المقاتلين ملزمة بممارسة الحيوانات المفترسة، خصوصًا الأسود والنمور، مع فرصة ضئيلة للبقاء على قيد الحياة.

إذا كنا قد ألقينا الضوء في مقالنا هذا عن مشاركة المغاربة في طبات الممارسة في روما، سواء ضد بني جنسهم أو في مواجهة الحيوانات المفترسة التي يتم شحنها من المغرب طبات القتال تلك، كما سلطنا الضوء على جانب من حياة هؤلاء الممارعين، فإن الحاجة اليوم هي تخليد قصص هؤلاء سواء من خلال أعمال روائية وسينمائية، تميظ اللثام عن تلك المرحلة من تاريخ المغرب وتخلد ذكرى أولئك المغاربة الذين حملوا قسرا إلى طبات القتال في روما وغيرها من مدن الإمبراطورية الرومانية، ليعيشوا حياة الأسر والعبودية والتي غالبا ما كانت تنتهي بالموت.

## الممارعون المغاربة وحياة الأسر

لن نبالغ إذا قلنا إن الممارعين المغاربة في طبات الممارسة في روما، عاشوا نفس الظروف التي عاشها غيرهم من الممارين الآخرين اللذين حملوا كأسرى إلى روما من أجزاء عديدة من العالم الروماني، وهي ظروف تجعل من حياة هؤلاء مليئة بالقصص ذات الأبعاد الإنسانية، الطافحة بالمشاعر.

تبدأ حياة الممارعين الجديدة مباشرة بالتحاقهم بمدارس الممارعين التي أنشأها الإباطرة لهذه الغاية، حيث يتلقى الممارعون تدريبا قاسية حول فنون القتال، ولم تكن هذه المدارس حكرا على الأسرى والعبيد والفقراء، بل إن الكثير من الرجال اللذين التحقوا بها، كان دافعهم من وراء ذلك البحث عن المجد المدفوع بالرومانسية.

وقد شكل العبيد اللذين تجمعوا في هذه المدارس خطرا على روما القديمة بعد ان تحولوا على مرتزقة وجنودا في جيوش المتطارعين على السلطة، وهو ما ذكرنا بلحظات انقسام المغاربة بين حزب أنطوان وحزب هوكتاف المتصارع على السلطة بعد اغتيال قيصر، بل إنهم قاموا في مناسبات عديدة بانتفاضات كادت تعصف بعاصمة الإمبراطورية نفسها. وذلك احتجاجا على الأوضاع القاسية التي كان يكابدها



امسح للاستماع  
للبودكاست



# الأخبار.. بالصوت والصورة

النشرة الإخبارية

بودكاست

13:00

موجز الأخبار

بودكاست

09:00

بالتوقيت المغربي

فيديو

20:00

موجز الأخبار

بودكاست

19:00

رجاء الكردي



## مسؤولية النخبة

اعتبارية، لديه رصيد معرفي أكبر من الشخص العادي، يخر دقيقا مجال تخصصه، ينتمي إلى طبقة اجتماعية مريحة، وشبكة علاقاته أكبر. بذلك فهو يستطيع الحديث بسلطة عن مجاله. كما أن لديه القدرة على التأثير على الطالب (ة) الجامعي: حثه على البحث العلمي، التفكير النقدي، العمل التطوعي، الحس المواطناتي. وهذه ليست ألاما، بل هناك أساتذة تلمذوا على أيديهم يجسدون هذه القيم.

أعتبر أن المجموعة الثانية لا تقل أهمية عن الأولى، وهي مجموعة الصحافة والإعلام والتواصل بشكل عام. في مغربي فجر الاستقلال وبداية الألفية الثانية، لعبت الصحافة والإعلام دورا محوريا في إيصال الأفكار إلى المجتمع وإشراكه في النقاش العمومي. وأجزم أن الصحافة المستقلة هي شريك أساسي في المسؤولية وصوت لابد منه في الانتقال الديمقراطي. لذلك يجب على الجسم الصحفي أن يتحمل مسؤوليته في إيصال صوت الشعب، خصوصا عبر صحفاتي الحوار العمومي والاستقطاء.

أما المجموعة الأخيرة فهي جمعيات المجتمع المدني. من أكبر قناعاتي أنه لا يمكن لدولة أن تتطور بدون جيل كامل ينخرط في ملء الفراغ الذي يمكن أن تتركه بعض السياسات العمومية. بل حتى في الدول الأكثر ثراء، نجد انخراطا جبارا لمجتمعات المجتمع المدني لسد الفجوة. لذلك فأنا أعتبر أن جمعيات المجتمع المدني المستقلة، الشابة، وغير السياسية، التي تشتغل في شتى المجالات – لكن خصوصا في التعليم، الصحة، والأنشطة المدرة للدخل – فاعل من المستحيل أن يتقدم المغرب بدونه ويتحمل مسؤولية كذلك.

أخيرا، لدي اليقين أن هذه التجربة الصحافية الجديدة ستتحمل مسؤوليتها، وستكون لسان حال الواقع، وصوت الشارع، ومنبرا ينضم إلى دينامية التحول الديمقراطي في البلد.

كتب المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي – الذي يعتبر أهم مثقف في العالم – مقالته الشهيرة "مسؤولية المثقفين" سنة 1967، عندما كانت أمريكا منخرطة في حرب طائفة في فيتنام. المقالة نقلت تشومسكي من عالم لسانيات طور مجاله حتى أعتبر مؤسس علم اللسانيات الحديث، (نقلته) إلى أحد قادة الحركة الثقافية المناهضة للحرب على فيتنام. يقول تشومسكي إن لدى المثقفين امتيازات كثيرة تفرض عليهم مسؤوليات تجاه المجتمعات التي يعيشون فيها، خصوصا صدح الحقيقة أمام أصحاب السلطة Speak Truth To Power!

أذكر هذه المقالة كلما رأيت الوضعية التي وصل إليها النقاش العمومي في المغرب. أقول وصل إليها ولا أقول التي عليها حال النقاش العمومي في المغرب لأنني أعرف أن "ميدان" النقاش العمومي لم يكن دائما بهذا الضيق. ما يطلق عليه في عالم الصحافة overton window (أو كل الأفكار والسياسات التي يسمح المجتمع بتداولها في كل مرحلة) في بداية الاستقلال يجب أن يكون الميزان الذي يقاس عليه مستوى النقاش العمومي وما هو مسموح به دون مخافة الانتقام. فتلك المرحلة عرفت أيضا من تبادل الأفكار لا يمكن تخيلها اليوم. بل حتى في بداية الألفية الثانية، كان ميدان الأفكار أكثر راحة والدولة أكثر تقبلا للنقد.

في مغرب اليوم، الذي لا يختلف اثنان أن انتقاله الديمقراطي تجمد على الأقل – إن لم نقل تراجع –

هناك مجموعات لا يمكن للمغرب أن يعيد الحياة إلى قطار تنميته بدونهم، وعلى كل مجموعة منهم أن تتحمل جزءا من المسؤولية. هذه المجموعات تنعم بامتيازات مجتمعية أهمها مكانتهم الاعتبارية ومستوى قربهم من السلطة. لذلك فهذه المجموعات هي أول من يجب أن يتحمل المسؤولية، قبل مطالبتها للشعب المغلوب على أمره بتحمل المسؤولية.

أولى هذه المجموعات تضم الأساتذة الجامعيين، لما لهم من تأثير على المجتمع برمته. الأستاذ (ة) الجامعي يتمتع بمكانة

هناك مجموعات لا يمكن للمغرب أن يعيد الحياة إلى قطار تنميته بدونهم، وعلى كل مجموعة منهم أن تتحمل جزءا من المسؤولية



امسح للاستماع  
للبودكاست





## هل بدأت إسبانيا فعلا دورة سياسية جديدة؟

على الدستور الذي أقر دولة الجهات وقطع مع مخلفات الحرب الأهلية ومرحلة فرانكو.

يقول دون طوركوواتو فيرنانديث ميراندا رئيس الكورتيس ومربي الملك خوان كارلوس، إنه "سهل الأمر على تلميذه، الذي وضعت الأقدار في يده فرصة التصرف في مصير إسبانيا، بأن أفتى له بأنه إذا كانت مبادئ "الموفيمينتو" قانونا، فإن القانون يتم تغييره بقانون غيره" استوعب الملك هذه المقولة وأقبل على سن قوانين جديدة استنادا إلى شرعية القوانين التي أقامها فرانكو، فعملية الانتقال الديمقراطي بإسبانيا هي عملية سياسية متناقضة إلى حد ما، لأنه يوجد نوع من الفارق أو الاختلاف بين الشكل الذي تحققت به ومحتوى هذه العملية في حد ذاتها وذلك

لأن الآليات المؤسسية التي غيرت الدولة الإسبانية احترمت من حيث الشكل أسس الشرعية التي قام عليها نظام فرانكو. ومع ذلك، إذا اعتمدنا الإطلاحات كمرجع، فإنه لا يمكننا الحديث عن تغيير النظام السياسي، بل عن تحول كلي في القواعد الأيديولوجية والهياكل التي تقوم عليها مؤسسات الدولة، لذلك من الضروري الانتباه إلى جوانب معينة من تلك العملية، خاصة ضرورتها، لأن النظام السياسي السابق لم يتكيف مع حاجيات مجتمع خضع لتغييرات عميقة، ولأن قادة ما بعد فرانكو، وبصفة خاصة الملك، كانوا بحاجة إلى شرعية ديمقراطية يفتقرون إليها، يضاف إلى ذلك أنها كانت مطلبا مجتمعيا، فالاحتجاج الاجتماعي ضد نظام فرانكو كان قويا، إذ فشلت الآليات القمعية في السيطرة على مجتمع يتغير ويتطور، ثم أخيرا طابعها التفاوضي، لأنها كانت ثمرة نقاش جمع بين مختلف قوى النظام وقوى المعارضة الديمقراطية وتوج بالموافقة على النص الدستوري.

التجربة الإسبانية تثبت أنه ليس بالضرورة أن تقوم عملية الانتقال نحو الديمقراطية وفق قواعد اللعبة الصفرية بمعنى الفائز يكسب كل شيء والخاسر يخرج خاوي الوفاض، بل وفق نموذج يحافظ على بنيات الدولة وضمن حق الجميع في التعبير عن الرأي وامتلاك نفس الحظوظ للوصول إلى السلطة.



امسح للاستماع  
للبودكاست

### الدولة الإسبانية احترمت من حيث الشكل أسس الشرعية التي قام عليها نظام فرانكو

حملت نتائج الانتخابات المحلية والجهوية التي عرفتها الجارة الشمالية إسبانيا نهاية ماي 2023، تحولات كبيرة بخصوص الحضور الانتخابي لمختلف الأحزاب الإسبانية، وأظهر الحزب الشعبي الإسباني أداء لافتا خارج معاقله التقليدية وبخاصة العاصمة مدريد، البعض سارع إلى عكس الانتخابات المحلية والجهوية على النتائج المرتقبة للانتخابات التشريعية التي دعا رئيس الحكومة بيدرو سانشيز إلى إجرائها بعد قراره حل البرلمان، وبغض النظر عن الاحتمالات الممكنة بخصوص الانتخابات القادمة، يبقى من المهم الانتباه إلى ما عر عنه زعيم المعارضة ورئيس الحزب الشعبي ألبرتو نونيز فيجو عندما قال في خطاب النصر بأن "إسبانيا بدأت دورة سياسية جديدة.. إنه انتصار لطريقة مغايرة في السياسة".

هذه العبارة وإن كانت تعكس طبيعة التغيرات التي شهدتها المشهد الحزبي والسياسي الإسباني وهو يحاول الانفلات من مصير الإهيار الكلي للثانية الحزبية كما شهدته فرنسا، فإنه فيما هو أبعد من ذلك يستفزنا لاسترجاع مسار الانتقال الديمقراطي في إسبانيا والذي سعى من جهة إلى تحديث الدولة وهي تتجه نحول المستقبل وادماجها في أوروبا وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى إغلاق التاريخ الأسود لإسبانيا متمثلا في الحرب الأهلية وتركها التي قسمت البلاد في ظل أربعين سنة من حكم فرانكو.

من زاوية النظر هاته يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي شكل مصدرا لشرعية النظام السياسي الإسباني ولتحديث الدولة الإسبانية وللإزدهار الذي تعرفه. لقد امتدت التجربة الإسبانية في الانتقال من سنة 1975 تاريخ وفاة فرانكو إلى سنة 1982 التي تحققت فيها التناوب السياسي بعد وصول الحزب الاشتراكي (PSOE) بزعامة فليبي غونزاليس (1974-1997) إلى الحكم على إثر فوزه بالانتخابات معلنا عودة الاشتراكيين إلى السلطة بعد غيابهم عنها منذ الجمهورية الإسبانية الثانية، مروراً بسنة 1978 التي اتسمت بمفاوضاتها باعتدال جميع الأطراف وهو ما مكنها من التوافق

# أضواءٌ على الزوايا المظلمة

## الدو

يونس مسكين

يفتح هذا الملف قضية الحدود السياسية للمغرب، ليس لإعادة فتح النقاش حول المجال الترابي الذي قام عليه المغرب تاريخيا، بل لأن المغرب يخوض حاليا عدة معارك حدودية متزامنة، لطرح السؤال من زاوية قانونية-واقعية-راهنة، بعيدا عن الطرح التاريخي الذي عادة ما يستحضر معزولا.

سنكتفي من المقاربة التاريخية بالمعطيات التي تؤثر في الوضع القانوني والسياسي الحالي، غايتنا تسليط الأضواء على جانب معتم من هويتنا الوطنية، وأحد الملفات التي ترهن حاضر ومستقبل المغاربة.

سنحاول أن نقارب بكل الحذر والاحتياط الممكنين من اللغم، مع تفكيكه بالقدر الذي يكفي لاستجلاء حقيقة الوضع الحدودي للمغرب، بريا وبحريا وجويا، لكن وبشكل خاص في الواجهة الشرقية للمملكة.

أثرنا القيام باختيار تحريري، يترك موضوع الحدود الجنوبية للمملكة جانبا، أي الحدود مع الجارة موريتانيا ووضعية ما خلف الجدار الأمني وشبه جزيرة الكويرة... لما ينطوي عليه الوضع



# مِنَ الحُدُودِ التَّرَائِيَّةِ لِلْمَمْلَكَةِ

## د الح قة

هناك من جهة مفتوحة على حرب معلقة على وقف لإطلاق النار.

بالمقابل، نتساءل عن وضع الحدود الترابية للمملكة شرقا وشمالا، وبشكل خاص عند الحدود الفاصلة بين المغرب والجزائر. ما الذي يجري في واحد من أكثر عناصر تكوين الدول ووجودها بالنسبة إلى المغرب؟ ما هي الحدود الحالية للمغرب، وما هي تلك التي يجوز قانونيا وتاريخيا التطلع إليها؟ وهل يعترف العقل البتطن للدولة المغربية بالحدود الموقع عليها في اتفاقية 1972 مع الجزائر أم لا؟

هل هو وضع محسوم وفقا للاتفاقية الموقعة بين البلدين؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا خرجت أهوات رسمية وشبه رسمية بشكل متزامن ومكثف في الشهور الأخيرة ملوحة بملف الحدود من نافذة المطالب والحقوق التاريخية للمغرب في الصحراء الشرقية؟ ولماذا تحركت السلطات الجزائرية بشكل منفرد لترسيم الخط "المتفق عليه" بالقرب من فكيك؟

هذه الأخيرة التي ألهمت المشاعر الوطنية للمغاربة قبل شهور قليلة من ذلك بتحريرها لمعبر "الكركرات" أقصى جنوب المملكة، لم تقم سوى بمراقبة القوات الجزائرية وهي تحل بالمنطقة في الموعد المعلن لتطرد المزارعين المغاربة من حقول عاشوا بها منذ عقود.

18 مارس 2021، أي في ذكرى توقيع اتفاقية "لامغنية" التي فرضت على المغرب رسم حدود فاصلة بين وبين الجزائر الفرنسية، إثر هزيمته في معركة "إيسلي" التي خاضها دفاعا عن الأراضي الجزائرية ضد جيش الاحتلال الفرنسي عام 1844. سارع فلاحو المنطقة المعروفة باسم "العرجة" للتعبير عن غضبهم متوجهين بالشكوى للسلطات المغربية. لكن

طبيعة أحد أيام الربع الأول من العام 2021، وبينما كانت البشرية تتطلع إلى الخروج من جائحة "كوفيد 19" الوبائية؛ استيقظ عدد من الفلاحين المغاربة المستقرين في إحدى واحات منطقة "فكيك" شرق المملكة، على وقع رسائل من السلطات الجزائرية في الجوار القريب، تطلب منهم بكل بساطة، جمع أغراضهم والاستعداد للرحيل عن حقولهم في أجل أقصاه



موقع ولاية تندوف في الحدود الجزائرية المغربية

للمغرب مرتبطا بنقطة "العرجة" وحدها، بل وباستثناء الواجهة الأطلسية الشمالية للمغرب، يواجه محيط المملكة من جميع الجهات سؤال الحدود والسيادة، بدءا من الواجهة الشمالية المخترقة بنقط الاحتلال الإسباني، مروراً بالحدود الشرقية التي عاشت هذا الحادث مع الجزائر، والحدود الجنوبية الشرقية المحفوفة بحقول الألغام والجدار الأمني، ثم الواجهة الأطلسية الجنوبية التي تخترن خلافا حدوديا بحريا هامتا مع جزر الخالدات الإسبانية.

رغم هذا الطابع الملغم للحدود

المجال المغربي إلى السيادة الجزائرية، كانت تتحرك على إيقاع أصوات نيران المدفعية والمقاتلات والصواريخ، التي ترددت في سماء المناطق الصحراوية للحدود المغربية الجزائرية، من خلال مناورات عسكرية ضخمة للجيش الجزائري من جهة، وأخرى للجيش المغربي رفقة طيفه الأمريكي في مناورات الأسد الإفريقي، من جهة أخرى. ولا يخفى على أي من المراقبين، كيف تشكل المناورات العسكرية مناسبة لبعث رسائل التهديد والتلويح باستعمال القوة.

كما لا يعتر سؤال الحدود الترابية

ارتفعت بعض الأصوات السياسية بالغضب والاحتجاج، كما هو الحال مع فرع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لكن كلمة السر التي ضمنّت تنفيذ الخطوة الجزائرية، كان اتفاقية ترسيم الحدود المغربية الجزائرية الموقعة عام 1972، والتي تجعل تلك الحقول والواحات جزءا من الأراضي الجزائرية.

## جرم الحدود الغائر

لم يكن الحدث معزولا أو استثنائيا، بل إن القوات والجرافات الجزائرية التي انتقلت إلى منطقة "العرجة" لنقل حقولها من



بهيجة السيمو في ضيافة منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء

فخلافًا للوضع الذي ظل قائما منذ إعلان وقف إطلاق النار في الصحراء بداية التسعينيات، دفع المغرب لأول مرة بحدوده الجنوبية لتلامس بشكل مباشر الحدود الموريتانية، مزيلا بذلك الشريط الفاصل الذي ظل قائما بين النقطة الحدودية المغربية في الكركرات، والنقطة الحدودية الموريتانية. أي أن المغرب يعود لأول مرة منذ قرنين أو أكثر، ليعانق عمقه الإفريقي.

أمر يبدو بسيطا في المستوى الجغرافي، لكنه كبير من منظور جيوسياسي، إذ كثر المغرب للمرة الأولى منذ عمليات التغلغل الاستعماري الأولى في المجال الصحراوي، طوق العزلة الذي فُرض عليه وكان وراء التحركات الميدانية الشهيرة للسلطان الحسن الأول الذي حاول إفشال تلك المخططات في القرن 19.

عن مواقف واختيارات الدولة المغربية، مديرة مؤسسة الوثائق الملكية، المؤرخة بهيجة السيمو، شهر فبراير 2023، لتعلن أن "الصحراء الشرقية" الواقعة جنوب غرب الجزائر حاليا، هي أرض مغربية حسب وثائق وخرائط رسمية توجد في حوزة المملكة.

أكثر من مجرد مناورات وبروباغندا، تجد هذه التطورات تفسيرها في خطوات نوعية من الجانبين، انعكست بشكل مباشر على ملف الحدود المشتركة بين البلدين، باعتباره أهلا لكل الأزمات التي تعيش علاقات البلدين على إيقاعها منذ استقلالهما عن فرنسا.

التطور النوعي الأول يتمثل في تمكّن المغرب من حسم معركة المعبر الحدودي للكركرات لمصلحته، محققا تغييرا جذريا في خريطة المنطقة منذ الحقبة الاستعمارية الأولى.

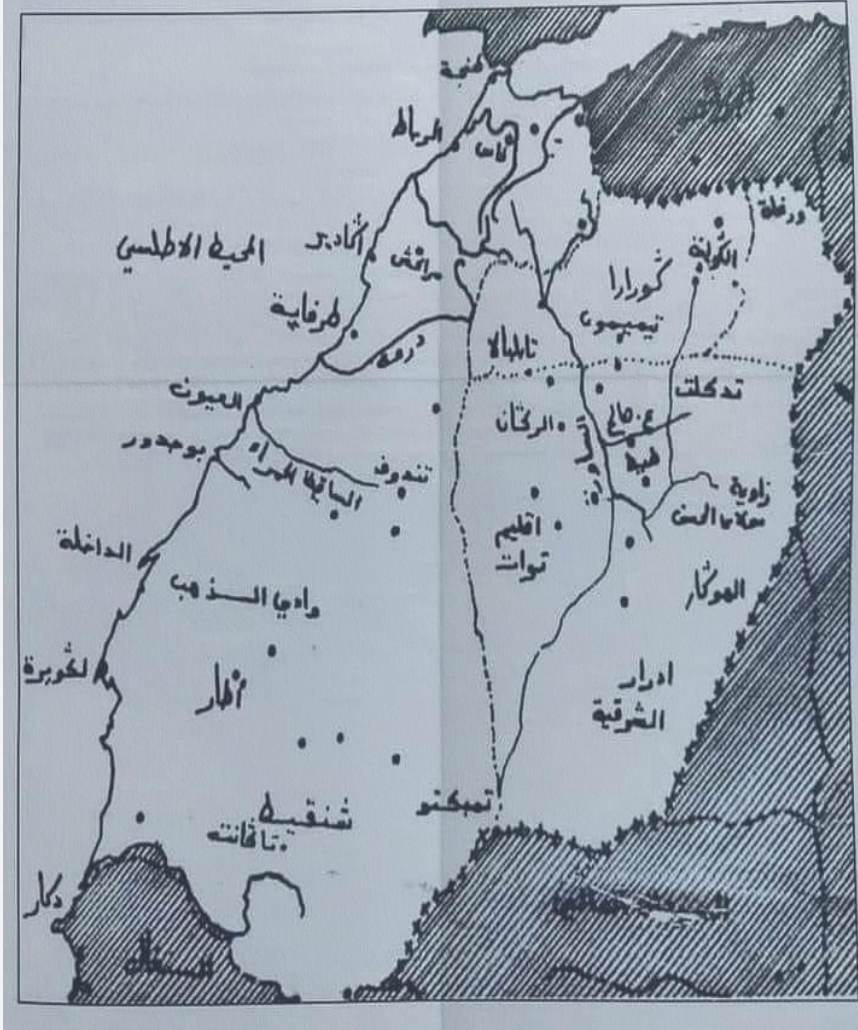
المغربية بمختلف واجهاتها، إلا أن الدولة تباشر الملف بقدر إضافي من الوضوح في السنوات القليلة الماضية، من خلال عمل عسكري ميداني في الواجهة الجنوبية البرية، وأخر قانوني دبلوماسي في مجال الحدود البحرية، وثالث استراتيجي في الواجهة الشمالية، من خلال اشتغال طويل وهادئ على تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي، تمهيدا لتغيير محتمل للوضع السيادي. وحدها الحدود الشرقية للمملكة، مع الجارة الجزائر، تقبع ملفوفة في كثير من الغموض والهمت المريبين.

يكاد لا يصدر عن الدولة المغربية أي موقف صريح حول الوضعية الفعلية للحدود مع الجزائر. وفي أوساط النخبة السياسية، يسود خيط من المعطيات المتضاربة والمتناقضة، بين من يسلم بمقتضيات اتفاقية 1972، ومن ينكر التسليم النهائي والكامل للمغرب بتلك المعاهدة، وبين أصوات متفرقة تخرج بين الفينة والأخرى للإشارة من جديد إلى الحقوق التاريخية للمغرب في "صحرائه الشرقية" الواقعة، حاليا، تحت السيادة الجزائرية. دون أن يثير ذلك حفيظة الدولة كما كان الحال مثلا مع تصريحات الأمين العام السابق لحزب الاستقلال، حميد شباط، بخصوص الحقوق التاريخية للمغرب في الأراضي الموريتانية، والتي جرّت عليه رد فعل عنيف من جانب وزارة الخارجية المغربية.

## تململ رسمي تجاه الصحراء الشرقية

لم يعد الأمر في حاجة إلى وضوح أكثر بعدما استضافت وكالة المغرب العربي للأنباء، أحد الأصوات المعبرة

## المغرب في عهد الحسن الأول سنة 1880



خريطة المغرب في عهد السلطان الحسن الأول

الجزائر جزءا من أراضيها، بينما كانت "تقصر" أجنحة المغرب لمنع استعادته طابعه الإمبراطوري بعد إنهاء العمل بمعاهدة الحماية.

بكون فرنسا اقتطعت أجزاء من التراب المغربي وضمّتها إلى الجزائر، خلال فترة سيطرتها على البلدين، أي الاستعمار في الجزائر والحماية في المغرب. فباريس كانت تعتبر

أما التطورات النوعية المضادة، فهي وإلى جانب المناورات العسكرية الضخمة التي قامت بها الجزائر غير بعيد عن الحدود المغربية، يوجد تطوّر أكثر حساسية يتمثل في إعلان الجزائر شهر يونيو 2021، عبر منصات دعايتها العسكرية، عن رسم الحدود الفاصلة بينها على مستوى ولاية تندوف، وبين الأراضي المغربية التي تعتبرها هي ترابا لجمهورية البوليساريو.

يتعلّق الأمر بخط طوله حوالي 50 كيلومترا (80 كيلومترا حسب بعض المصادر المغربية)، يفصل بين الأراضي الجزائرية في تندوف، وبين المنطقة الواقعة شرق الجدار الأمني من الصحراء المغربية، والتي تزعم البوليساريو أنها "محررة"، وأنها تمارس نوعا من السيادة فيها.

## صحراء الحسن الأول وحصار الحسن الثاني

إشكالية الحدود المغربية الجزائرية في المجال الصحراوي ليست جديدة، بل تعود إلى فترة ما قبل دخول الحماية الفرنسية إلى المغرب. وفي الوقت الذي ترتبط معركة استرجاع "الصحراء الغربية" بالملك الحسن الثاني، يعود أصل قضية "الصحراء الشرقية" إلى عهد السلطان الحسن الأول، بفعل محاولات هذا الأخير ضد عمليات التغلغل الفرنسي انطلاقا من الأراضي الجزائرية، خاصة منها أقاليم "توات" و"الساورة"، وتجمع على ذلك جميع المصادر التاريخية، بما فيها وثائق الأرشيف الفرنسي.

كما كشفت وثائق أمريكية حديثة العهد بالخروج من خانة السرية، وجود قناعة راسخة لدى واشنطن

خصّص الكاتب والمؤرخ الفرنسي "بيير فيرمورين"، فضلا من كتابه "تاريخ المغرب منذ الاستقلال"، لـ"حرب الرمال" التي دارت بين المغرب والجزائر على خلفية هذا التراجع الجزائري.

فيرمورين قال إن المغرب على عهد محمد الخامس، ساند جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير الجزائرية. ولم يفاوض بعد استقلاله مع فرنسا حول حدود الصحراء، "بل أثار أن يفاوض فيها الحكومة الجزائرية المستقلة. ومع ذلك، فقد كانت فرنسا عاقدة العزم على الإبقاء على سيادتها على الصحراء، حيث قامت يومئذ بتفجير قبيلتها الذرية في "ركان" يوم 21 فبراير 1960، والتي كانت تجربة مشتركة بين فرنسا وإسرائيل، وفيها حقول نفطية زاخرة...".

وما إن تحقق استقلال الجمهورية الجزائرية في 5 يوليوز 1962، يضيف المؤرخ الفرنسي، حتى اندلعت حوادث على الحدود المغربية الجزائرية. وتعود أسباب ذلك إلى تخلي فرنسا عن الصحراء (شكليا)، "وتعجّل الحكومة الجزائرية الإعلان عن الإبقاء على الحدود الاستعمارية وعدم المساس بها عملا بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية". وبعد وساطات مختلفة، واستمرار المفاوضات من 1963 إلى 1967 واجتماعات متتالية في أديس أبابا وأبيدجان والقاهرة والجزائر ونيروبي وطنجة... لم يسفر الأمر عن اتفاق حدودي رسمي بين البلدين.

بمركز الحكم إلى فتح ملف الحدود. وروى القيادي الاتحادي محمد اليازغي في حوار سابق له مع صحيفة "المساء" كيف شارك شخصيا في إعداد ما يُعرف بـ"الكتاب الأبيض" في بيت الزعيم الوطني علال الفاسي، استناد إلى وثائق الخارجية الفرنسية وحكام المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا، من الجزائر إلى السنغال، لينتج عن ذلك رسم تلك الخريطة الشهيرة للأراضي التي سيطالب المغرب باسترجاعها، والتي تضم الصحراءين الشرقية والغربية، إلى جانب كامل الأراضي الموريتانية حاليا.



## مباشرة بعد استقلال المغرب عن الحمايتين الفرنسية والإسبانية، سارعت النخبة السياسية المحيطة بمركز الحكم إلى فتح ملف الحدود

من هنا تنطلق الأسس التي بُني عليها اتفاق 6 ويليوز 1961 بين المغرب والحكومة الجزائرية المؤقتة، برئاسة فرحات عباس، والذي يقضي بالاعتراف بوجود إشكالية في الحدود التي أقامتها فرنسا بين البلدين، وضرورة مناقشتها فور حصول الجزائر على استقلالها، وذلك في سياق دعم هرب من المغرب لمعركة الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي.

اتفاق تنظلت منه القيادة الجزائرية فور حصولها على الاستقلال، وقد

في هذا السياق، تقول مذكرة صادرة عن وكالة المخابرات المركزية (سيا) "CIA" بتاريخ 29 أكتوبر 1963، أي مباشرة بعد اندلاع ما يُعرف بـ"حرب الرمال" بين المغرب والجزائر، إنه لم يسبق قط رسم الحدود بين المغرب والجزائر، في المنطقة الواقعة جنوب فكيك. "وخلال فترة الإدارة الفرنسية لكل من المغرب والجزائر، وقعت تعديلات متتالية للحدود الإدارية التي تفصل بين المنطقتين المغربية والجزائرية داخل مجال النفوذ الفرنسي، بشكل يخدم مصلحة الجزائر التي كانت تعتبر قانونيا جزءا من التراب الفرنسي، بينما كان المغرب تحت الحماية فقط".

ورغم نجاح فرنسا طيلة أكثر من قرن وربع من وجودها في الجزائر من دفع خط الحدود "الإدارية" بين المجالين الجزائري والمغربي نحو الغرب، إلا أن المطالب المغربية لم تتقدم ولم تسقط. "أذكر أننا ذهبنا للمنفى في العشرين من غشت 1953 يوم عيد الأضحى، وقبل ذلك بشهرين جاء باشا تيندوف لتقديم البيعة، وكان ذلك في أواخر شهر رمضان. ومعلوم أنه إلى حدود 1953 لم يكن يروج في تندوف إلا الطابع البريدي المغربي، وهذا بصرف النظر عن الأراضي الأخرى"، يقول الملك الراحل الحسن الثاني، متحدثا عن "الصحراء الشرقية" وشرعية المطالب المغربية بشأنها.

## خريطة علال الفاسي التاريخية

مباشرة بعد استقلال المغرب عن الحمايتين الفرنسية والإسبانية، سارعت النخبة السياسية المحيطة

# هل أصبحت للمغرب حُدودٌ برّية مع إسبانيا؟

بالمائة بنعم.

تحليل نتائج هذا الاستطلاع إلى فكرة مركزية، متعلقة بالكيفية التي ينظرُ بها الإسبان إلى المدينتين، بمنأى عن قوة العلاقات بين البلدين أو فتورها، ولا يخضع هذا الملف للمد والجزر، الذي تعرفه علاقة المملكتين.

هذا على المستوى "الرأي العام"، لكن ماذا عن الأحزاب؟ يسود توجه عام لدى الأحزاب الإسبانية، يعتبر المدينتين جزءاً لا يتجزأ من إسبانيا، وبالتالي؛ فإن مواقف الأحزاب ثابتة تجاه هذه القضية. أما ما يطرأ من تغيير في توجه بعض السياسيين، فمجرد تكتيكات من جانب الذين يتخذون من الملف أداة لتقريب وجهتي نظر البلدين، مثل "ثابطرو"، أو تأجيحها وشحنها، كما كان الحال مع "ماريا أثنار".

## ورقة انتخابية مؤثرة

تثير خراجات المسؤولين الإسبان حول المدينتين الربية، خاصة أن الموقف المغربي الوحيد والمسجل بعد عودة علاقات البلدين، كان في شتنر 2022، عندما أرسل إلى الأمم المتحدة تنيها يؤكد فيه أنه لا حدود برية تجمعها مع إسبانيا، وذلك للرد على تقرير حقوقي أممي عالج قضية وفاة عدد من المهاجرين على أسوار مليلية يوم 24 يونيو 2022، حيث توفي العشرات خلال محاولتهم التسلل إلى المدينة المحتلة.

وتسببت هذه الرسالة، بمتاعب كبيرة لبيدرو سانشير، تحت قبة البرلمان، حيث طالبه زعيم الحزب الشعبي المعارض "ألبرتو نونيث فيخو" بتقديم توضيحات مفصلة حول شكل الاتفاق المارم مع المغرب حول الصحراء المغربية وسبتة ومليلية المحتلتين. وبدوره حزب فوكس (Vox) اليميني لم يفوت الفرصة، ومارس مزيداً من الضغط على سانشير بمطالبته بضرورة الضغط على المغرب لكي يقدم اعتذاراً رسمياً بسبب إشارته لمغربية المدينتين.

يتسم هذا النقاش بحضور شبه دائم في إسبانيا، بينما لم تعلق الحكومة المغربية عليه ولو ببلاغ أو اعتراض، ولم يقيم أي من الأحزاب المغربية باستنكار الأمر، ولم يسجل ولو سؤال واحد حول هذا الموضوع في البرلمان المغربي، رغم أنها قضية وطنية أساس لا تقبل المقايضة، ولا تقل أهمية عن قضية الصحراء. بل إن الجدل الإسباني شبه الدائم يقابله غياب

في أبريل 2023، ثارت ثائرة وزيرة الدفاع الإسبانية، "مارغريتا روبلس"، عندما ردت بلهجة شديدة وحانقة على تصريحات "النعم ميارة"، رئيس المجلس المستشارين، والقيادي الاستقلالي، قائلة إن "سبتة ومليلة غير قابلتين للنقاش".

الغريب في مثل هذه التصريحات هو تلك التبرة الحادة، التي تصل أحياناً درجة تهجم الإعلام والمسؤولين الإسبان، على كل من أثار مغربية سبتة ومليلية المحتلتين. والأغرب من ذلك همت الدوائر الرسمية في المغرب، ودخول جزء واسع من الإعلام المغربي في بروود منسجم مع الهمت المطبق للحكومة المغربية.

موضوع الحدود المغربية في الواجهة البحرية الشمالية بات مطروحاً بقوة في الآونة الأخيرة. فمنذ التحسن المعلن في علاقات البلدين بأر حبيب مدريد بمقترح الحكم الذاتي في الصحراء، دأبت الصحف الإسبانية على الحديث عن نقط جمركية بين البلدين، عبر معارفي باب سبتة وبني نصار في مليلية، وهنا يُطرح سؤال: ماهي رهانات تحويل المدينتين السليبتين إلى نقطة جمارك؟ وهل طوى البلدان صفحة قرع طبول الحرب التي فتحت بينهما قبل أكثر من عشرين عاماً بسبب هجرة "جزيرة ليلي"؟

## الإسبان متمسكون

كمحاولة للجواب، لنعد إلى الزيارة الأخيرة لرئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشير إلى سبتة المحتلة في الفاتح من مارس 2023، وذلك قبيل اللقاء رفيع المستوى الذي جمع مسؤولي البلدين. في هذا السياق، أنجزت صحيفة (ABC) الإسبانية، استطلاع رأي السنة الماضية، بعد شهر من عودة العلاقات المغربية الإسبانية إلى هدونها، وهو يوضح الشعور المتجذر للشعب الإسباني بإسبانية المدينتين، ويمكن تلخيص تلك النتائج كما يلي:

- 73,2 بالمائة من المستجوبين يؤكدون إسبانية المدينتين؛

- بخصوص تغيير موقف إسبانيا من ملف الصحراء المغربية، 44 بالمائة، أكدوا حصول ذلك بسبب رضوخ إسبانيا للمغرب؛

- أما عن السؤال المتعلق بـ "تغيير موقف إسبانيا بشأن الصحراء هل سيحسن علاقات البلدين؟" فقد أجاب 40,6



73,2 بالمائة من المستجوبين  
يؤكدون إسبانية المدينتين

## حرب الرمال.. الاصطدام الأول

بعد المواجهة العسكرية المعروفة باسم "حرب الرمال"، تشكلت في البداية لجنة مكونة من المغرب والجزائر ومصر وليبيا وتونس ولبنان، وأصدرت اللجنة قرارها بوقف إطلاق النار، وسحب القوات إلى ما وراء الحدود، وإثبات تعهد الجزائر بعدم وضع قوات في حاسي بيشا وتجدوب بعد انسحاب المغرب.

قدّم كل من الرئيس المصري جمال عبد الناصر والإمراطور الإثيوبي هيلا سلاسي مقترح عقد اجتماع عربي-إفريقي لبحث الأزمة، لكن الجزائر أصرّت على حل المشكلة إفريقيًا، فعقد مؤتمر في العاصمة المالية باماكو في 9 أكتوبر 1963، واتخذ عدة قرارات منها وقف القتال في الثاني من نونبر 1963، وتحديد منطقة مأزوعة السلاح، وتعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد وسلام المنطقة، ثم تشكيل لجنة تحكيم لدراسة مشكلة الحدود بينهما وتقديم مقترحات إيجابية.

كبير للموضوع في الصحافة والإعلام المغربيين، بالرغم من أن هناك إصرار كبير من الطرف الآخر، على تسويق صورة مفادها أن المغرب قابض إسبانيا بالمدينتين، من خلال الاعتراف بخطة الحكم الذاتي.

## خطر حزب "فوكس" الحاعد

بالعودة إلى موقف حزب فوكس اليميني، فإن خطابه السياسي ينبثق من منطلق تاريخي وثقافي، ويقوم بناء "سردية خطابية" متوازية، كما يملأ مضمونه السياسي بخطاب "هوياتي"، يستحضر التاريخ بوصفه طرائعًا، ومن هنا تنبثق السياسات الحزبية لـ "فوكس"، بوصفها ردة فعل عنيفة عن الراهن الاقتصادي والسياسي لإسبانيا اليوم.

يجعل فوكس من المدينتين المحتلتين، ركيزة أساس لخطابه السياسي. وبالنظر إلى الخريطة السياسية الإسبانية، فإنه لم يكن يحتل موقعًا كبيرًا، في انتخابات 2019، حيث حصل على 800 ألف صوت فقط، إلا أن الانتخابات البلدية والجهوية لهذا العام، أسفرت عن حصوله على مليون و600 ألف صوت، ما يعني أن الحزب يتقدم بخطى ثابتة، ليكون كتلة سياسية وازنة، تلعب على التوازنات والتناقضات معًا.

بذلك تصبح الخيارات التي سينتهجها هذا الحزب في سياساته تقوم على تقوية الشعور القومي بضرورة الضغط على المغرب من أجل الاعتراف بـ "إسبانية المدينتين"، وهو ما أكدّه زعيم الحزب "سانتيغو أبسكال" في مناسبات عديدة؛ أضرها كانت أثناء زيارته لسبتة في 21 ماي 2023، أي قبل الانتخابات البلدية والجهوية بأسبوع. فآزامن الزيارة لم يكن هدفه، بل هي استراتيجيّة أخرى من أجل الضغط على المغرب من خلال ورقة الانتخابات هذه المرة.

وبما أن الانتخابات البلدية والجهوية، أفرزت فوز الحزب الشعبي المحافظ (PP)، وفي أهم النقاط الانتخابية مثل فالنسيا، وإكستريمادورا، وأرغون، وغيرها من المناطق. كما يعرف هذا الحزب بميله للجزائر على حساب المغرب، إذ أبدى مراراً خشونة ضد قضايا المغرب الحيوية، ويمرّ ذلك عبر تقويته للعلاقات مع الجزائر.

## مواقف مغربية ملتبسة

تقوم أطروحة فوكس أساسًا على عدم التسامح مع المغرب فيما يخص المدينتين، قد تلقى استجابة بدرجات معينة من طرف الحزب الشعبي، وقد يباركها اليمين في دوايب المؤسسات الأوروبية!

وتعطي التجارب الجمركية عند مدخلي سبتة ومليلية إشارات ملتبسة من الجانب المغربي، بينما يتضمّن لم تتمسك الأحزاب الإسبانية مثل فوكس بخطابها حول المدينتين. كما ينذر تحذر المحافظين في الانتخابات البلدية والجهوية الأخيرة، بقلب الموقف. وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد. فالملاحظ أن موجة اليمين تتمدد مع مرور الزمن، الأمر الذي سيجعل المدينتين على المحك.



**س: يشير الدستور المغربي منذ 1962 إلى الحدود السياسية للمغرب بعبارة "الحدود الحقة"، كيف يمكننا قراءة هذا المفهوم الثابت في الوثائق الدستورية للمغرب؟**

ج: عبارة الحدود "الحقة" كما وردت في الدساتير المغربية المختلفة، هي ترجمة للعبارة في النسخة الفرنسية (frontières authentiques) والتي تعني، أيضا، الحدود الأصلية. وقد تضمنت كل الدساتير المغربية هذه العبارة بما في ذلك دستور 1962 حين لم يكن المغرب قد اعترف بعد بموريتانيا. وهذا يعني أن هذه العبارة تُفهم في كل سياق تاريخي على حدة، أو بعبارة أخرى، فإن مفهوم الحدود "الحقة" قد تطور وتكيف حسب السياقات الزمنية لمغرب ما بعد الاستقلال، لكنه استقر الآن على وضع قارئ بعد اعتماد المغرب خريطته الواضحة المعالم والحدود.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب تحفظ على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي كان منصوصا عليه ضمينا في المادة الثالثة (الفقرة 3)، والمادة الثانية (الفقرة 1) في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي اعتمد في 1963، لكن في نظري لم يكن يتعلق بالتحفظ بمعنى الكلمة، بل بما يشبه الإعلان التفسيري الذي لم يقصد منه المغرب استبعاد الالتزام بالفقرتين، بل كان هدفه توضيح معنى هاتين الفقرتين نظرا لما يشوبهما من لبس.

وعند انضمام المغرب إلى منظمة الاتحاد الإفريقي في 2017 لم يتحفظ على الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي التي تنص على "احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال"، لذلك صادق على هذا القانون الذي يتضمن هذه المادة.

**س: ألا ترى أن هذا تناقض؟**

ج: لا أرى في هذين الموقفين أي تناقض، لأن انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي جاء بعد عقود من تعريف المغرب لحدوده دوليا ونشره لخريطته الرسمية، رغم

بعد سلسلة اجتماعات عقدت في الرباط، وبامكو، والقاهرة، والجزائر، وبيروت؛ تحسنت العلاقات، وتم تبادل الأسرى، وتبادلت الدولتان السفراء وتقرر وقف الحملات الدعائية من كل الطرفين، كما تم الاتفاق على دعم التبادل التجاري وإلغاء الرسوم الجمركية بينهما، ليتوّج هذا المسار بتوقيع معاهدة الأخوة وحسن الجوار بين المغرب والجزائر منتصف يناير 1969.

تنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على إقامة "سلم دائم وهدافة متينة وجوار مثمر ينبع من روح وضمير الأخوة العريقة بين الشعبين الشقيقين ويهدف إلى تشييد مستقبل مشترك". وتشير المادة الرابعة إلى طريقة فض النزاعات بين البلدين، إذ "يحرم الطرفان المتعاقدان استعمال وسائل العنف بينهما ويعملان على حل هذا النزاع بالوسائل السلمية طبقا لروح الصداقة والأخوة وحسن الجوار، وعملا بمبادئ وقرارات منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية".

ويلتزم الطرفان، وفقا لبنود المعاهدة، بعدم الانخراط في أي حلف وتحالف موجه ضد أحدهما، على أن تبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ دخولها في حيز التنفيذ، وتُجدد تلقائيا لمدة عشرين سنة أخرى، ما لم يصدر عن أحد الطرفين المتعاقدين إشعار كتابي إلى الطرف الآخر بالرغبة في إلغائها، وذلك قبل انتهائها بسنة.



# اتفاقية ترسيم الحدود بين المغرب والجزائر مُلزمة

ج: الحدود لها أبعاد كثيرة ومتداخلة قانونية وجيو-سياسية، وهي شديدة الارتباط بهوية الدولة وشعبها، وهناك دول شكلت الحدود هويتها، لا سيما تلك الموروثة عن الاستعمار. ما يهمنا فيما يتعلق بالحدود المغربية الجزائرية هما البعدان القانوني والسياسي. فبالنسبة إلى البعد القانوني، فقد تمت تسويته نهائياً بالمصادقة على معاهدة ترسيم الحدود بين البلدين، أما من الناحية الجيو-سياسية، فليست لهذه الحدود تأثير كبير، لذلك فضل المغرب التنازل عن كل ما اقتطعته فرنسا منه وألحقها بالجزائر في مرحلة الاستعمار بعد حرب الرمال المؤسفة في عام 1963، والتي لم تندمل بعد جراحها.

أما فيما يتعلق بالمرجعية القانونية فهي مزدوجة: داخلية، لأن القوانين الوطنية هي التي تحدد حدود الدولة وخريطتها، بمعنى أن القانون الوطني هو الذي يحدد النطاق الجغرافي للدولة، ولها، أيضاً، بعد دولي لأن الحدود تتعلق بالخط الفاصل/أو خط الالتقاء مع الدول المجاورة، لذلك لا بد أن تكون اتفاقية ترسيم الحدود، وما لم يتم ذلك ستظل العلاقات بينهما مشوبة بالشك والتوجس والخوف.

## س: هل من طريقة معينة لرسم الحدود بين الدول؟

ج: تختلف طريقة الاتفاق على ترسيم الحدود حسب أهمية المناطق المحاذية لها، فإذا كانت المناطق ليس لها تأثير جيو-سياسي أو ليست لها أهمية اقتصادية، فغالبا ما يتفق على ترسيمها بسهولة، وتقدم الأطراف المعنية تنازلات متبادلة، لكن عندما يتعلق الأمر بمنطقة لها أهمية جيو-سياسية حيوية ووجودية أو تكون غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية، فغالبا ما تواجه الأطراف صعوبات كثيرة في الاتفاق على ترسيم حدودها، وقد تحافظ على الوضع القائم لعقود أو حتى قرون. وتظل الحدود البحرية الأصعب في ترسيمها، نظرا إلى أهميتها الاقتصادية والأمنية. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد، حاليا، ما يقارب 100 نزاع حدودي في العالم، وعدد لا يحصى من النزاعات على الجزر والمناطق البحرية

ورغم الدعوات التي بشرت مع بداية ظاهرة ما يُسمى العولمة باختفاء الحدود وتلاشيها، فإنها بالعكس استعادت مكانتها خلال العقدين الأخيرين بسبب التهديدات الأمنية العرّ-وطنية المختلفة والهجرة غير النظامية... ولعل إغلاق الحدود البرية والبحرية ووقف الطيران الدولي في ظل جائحة "كوفيد 19" كان دليلا قاطعا على أهمية الحدود بأبعادها المختلفة.

استمرار بعض المناطق المتنازع عليها. لذلك، فإنه حسب خريطة المغرب الرسمية، واتفاقية ترسيم الحدود مع الجزائر، وتفاهات المغرب مع موريتانيا، ومواقف المغرب الرسمية المعلنة والمتواترة باطراد، فإن لفظة "الحقة" تعني أن إقليم المغرب يشمل، أيضا، الأقاليم الجنوبية (التي يُطلق عليها دوليا بالصحراء الغربية) وسبتة ومليلية وباقي الجزر المحتلة من إسبانيا، وأيضاً حقوق المغرب في مناطقه البحرية سواء في البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي...

س: سارعت الجزائر إلى المصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود ونشرها في العام 1973، بينما لم يقدم المغرب وثائق التصديق عليها إلا سنة 1989، ولم ينشرها في الجريدة الرسمية إلا سنة 1992... ما هو الوضع القانوني لهذه الاتفاقية؟

ج: لم يكن دستور 1972 (وكل الدساتير قبل 2011)، الذي أبرمت في ظله هذه الاتفاقية وطوق عليها يشترط موافقة البرلمان على هذا النوع من المعاهدات، حيث كان ينص في الفصل 31 على موافقة مجلس النواب فقط، على المعاهدات التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة قبل المصادقة عليها، وقد تم تدارك الأمر في دستور 2011 (الفصل 55)، حيث سيتم توسيع أنواع المعاهدات التي ينبغي أن يوافق عليها البرلمان بقانون قبل أن يصادق عليها الملك، ومن ضمنها المعاهدات التي تهم ترسيم الحدود. لذلك، فإن اتفاقية ترسيم الحدود بين المغرب والجزائر استكملت كل الإجراءات القانونية لتكون ملزمة للطرفين.

إن الذين يدعون الآن إلى إعادة النظر في اتفاقية ترسيم الحدود أو استرجاع ما يسمى الصحراء الشرقية، فهم يغذون الشك وعدم الثقة بين البلدين، وهذا هو في نظري أحد الأسباب الأساسية لدعم الجزائر للأطروحة الانفصالية لتكون حجة دائمة في حذاء المغرب. فرضيتي بسيطة في هذا الأمر، ومفادها أن قضية الصحراء هي مظهر لطبيعة النظام المغاربي الذي تشكل بعد الاستعمار، والذي اتسم بالتنافس وغياب الثقة والخوف المتبادل، خاصة بين المغرب والجزائر. إذن، فدعوات هؤلاء لا تُفيد المغرب ولا تفيد الاستقرار في المنطقة المغاربية، وهي تناقض دعوات الملك المستمرة لبناء أليات مشتركة مع الجزائر قصد تعزيز الثقة...

س: أين يتموقع ملف الحدود السياسية للدول أكثر، هل في حقل العلاقات الخارجية والقانون الدولي، أم في الحقل السياسي الداخلي؟

\* أستاذ العلوم السياسية،

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

## الحسن الثاني خائف على بومدين

لم تكدمر سنة على هذه الاتفاقية حتى ظهر مستجد جديد، وهو الانقلاب الذي قاده العقيد معمر القذافي، المدعوم من طرف مصر الناصرية، في دجنر 1969. بسرعة شعر الملك الحسن الثاني بخطر ذلك، كما أكدت ذلك وثائق أمريكية، إذ اعتبر أن الخطوة المقبلة للرئيس المصري جمال عبد الناصر ستكون هي القضاء على الرئيس الجزائري هواري بومدين، من خلال تشجيع قوى تنظم الانقلاب عليه.

يعود سبب تفكير عبد الناصر في هذا الأمر، حسب الحسن الثاني، إلى كون بومدين كان رافضا لزعامة مصر للعالم العربي، لذلك توقع الحسن الثاني أن عبد الناصر سيشتجم أو سيختار شخصا من الجزائر يكون أكثر استعدادا لقبول قيادة عبد الناصر للعالم العربي، وهكذا طلب الملك من أمريكا أن تتدخل من أجل حماية الرئيس الجزائري من أي انقلاب عليه. في هذا السياق، مضى المغرب والجزائر في تطوير علاقاتهما الثنائية، وأبديا رغبة متبادلة في طي صفحة الخلاف الحدودي. ومن أجل ضرب المثل للدول الإفريقية، استغل قائدا الدولتين الإفريقية المناسبة المؤتمر التاسع للقممة الإفريقية الذي عقد في المغرب



الحسن الثاني وجمال عبد الناصر

يومي 15 و16 يونيو 1972 ليقوما بالتوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالحدود.

### اتفاقية الحدود

استندت الاتفاقية إلى معاهدة إفران لمنتصف يناير 1969، ولتصريح تلمسان المشترك المؤرخ بـ27 ماي 1970، ولبلاغ الرباط بتاريخ 15 يونيو 1972. كما أشارت في تصديرها إلى معاهدة رسم الحدود المبرمة بلا مغنية في تاريخ 18 مارس 1845، وكذا إلى النصوص الموالية، خاصة منها اتفاقية 20 يوليوز 1901، واتفاق 20 أبريل 1902، فيما يرجع لمقتضياتهما المتعلقة برسم الحدود بين الدولتين. وتنص المادة الأولى من

الاتفاقية، على أن الحدود الفاصلة بين البلدين تتبع، إلى ثنية الساس، الخط المرسوم في الخرائط المرفقة (15 خريطة) والملحقة بهذه المعاهدة وتعتبر جزءا لا يتجزأ منها.

المعاهدة التي قام بتوقيعها كل من أحمد الطيبي بن هيمة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، وعبد العزيز بوتفليقة، بصفته عضوا في مجلس الثورة ووزيرا للخارجية الجزائرية، تخصص مادتها الأولى لوصف شامل لخط الحدود الفاصلة بين البلدين من خلال ذكر أسماء المواقع والنقط التي يمر بها هذا الخط. بينما تشير المادة الثانية إلى أن خط الحدود المتفق عليه يشكل الحدود الأرضية كما يحدد عموديا السيادة في



توقيع اتفاقية إفران

هذه اللجنة لأعمالها، تنص المادة الخامسة على حق أي من الطرفين في مباشرة وضع المعالم شريطة إخبار الطرف الآخر.

تنص المادة السابعة من المعاهدة على أنها بمثابة تسوية نهائية لقضايا الحدود بين الجزائر والمغرب، وأن العمل بها يبدأ بمجرد تبادل وثائق المصادقة (المادة 8)، فيما تشير المادة التاسعة إلى تسجيل المعاهدة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقا للمادة 102 من ميثاق المنظمة الأممية.

الفضاء الجوي إلى جانب ملكية باطن الأرض. فيما حوّلت المادة الثالثة للجنة مشتركة يشكلها الطرفان، مهمة مباشرة وضع المعالم الحجرية للحدود الجزائرية المغربية الموصوفة في المادة الأولى.

المادتان الرابعة والخامسة من المعاهدة نعتنا على كيفية اشتغال اللجنة المشتركة، حيث ألزمتها بالقيام بمهامها خلال ثلاث سنوات ابتداء من منتصف أكتوبر 1972، ليتم ضم الوثيقة النهائية لأعمالها إلى المعاهدة. وفي حال عدم مباشرة

وذلك في السجل الخاص بالمعاهدات الدولية، الذي تمسكه الأمانة العامة للأمم المتحدة، إذ يشير هذا المرجع إلى أن الجزائر هي التي بادرت إلى تسجيل المعاهدة واستصدرت لها شهادة رسمية باعتبارها اتفاقية أنهت مراحل التوقيع والمصادقة.

بالمقابل تحفل السجلات المغربية بمواقف التحفظ والرفض تجاه هذه الاتفاقية. فالراحل محمد المعزوزي، أحد أبرز الخبراء المغربية في مسألة الحدود، اعتبر أنها وقعت في فترة "حرجة" من تاريخ المغرب، "لعب فيها أوفقيير دورا مشؤوما، وقد كان رهانه مركزا على تصفية الحدود لصالح الجزائر".

فبعد شهرين فقط، من توقيع الاتفاقية، جاءت

المحاولة الانقلابية الثانية ضد الملك الحسن الثاني، بقيادة الجنرال أوفقيير. وبعد "انتحار" هذا الأخير، قام أعضاء من الحكومة الجزائرية بتقديم العزاء لعائلته مما أثار العييد من التساؤلات.

تاريخ تبادل أدوات التصديق بين البلدين. ولن نجد لهذه الاتفاقية أثرا في السجلات المغربية إلا منتصف العام 1992، حين نشر نصحها في الجريدة الرسمية في شكل ظهير ملكي يشير عنوانه إلى أنه يقرر "النشر" بناء على وثائق المصادقة التي تبادلها البلدان منتصف ماي 1989.

ويوضح مؤرخ المملكة السابق، المفكر حسن أوريد، في الجزء الثاني من حوارته من قناة الجزيرة (برنامج المقابلة)، كيف أن تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية هو تاريخ للفرص الضائعة، مشيرا إلى اللقاء الذي كان يفترض أن يجمع كلا من الحسن الثاني وبومدين في العاصمة البلجيكية بروكسيل سنة 1978، ليباغت الموت وتمثل الفرص الضائعة الأخرى، حسب أوريد، في لحظة الانفتاح في علاقات البلدين

نهاية الثمانينيات وسمحت

بتأسيس اتحاد المغرب العربي، والتي أوقفها اندلاع العشرية السوداء في الجزائر واغتيال الرئيس محمد بوضياف. بعد ذلك بنحو عقد كامل من الزمن، سوف نجد أثرا جديدا لهذه الاتفاقية،

معاهدة رسم الحدود المبرمة بلا مغنية في تاريخ 18 مارس 1845، التي يشير إليها اتفاق 1972، تشير إلى رسم خط طوله مائة كيلومتر يبدأ من البحر المتوسط في مصب وادي "كيس" إلى غاية "ثنية الساسي". فيما يبدأ خط آخر من هذه النقطة وإلى غاية الأطلس الصحراوي، حيث تم الاكتفاء بتوزيع القصور والقبائل بين البلدين، دون رسم خط واضح، على أن ما دون ذلك جنوبا يبقى دون تحديد لعدم وجود جدوى منه، بما في ذلك واحات "توات" و"غزارة" وتيديكت.

وتعترف معاهدة للا مغنية صراحة بسيادة المغرب على واحة فكيك، كما تنص على اعتبار نهر ملوية بمثابة حدود فاصلة بين المغرب والجزائر، فيما توقف الخط الحدودي عند بداية المجال الصحراوي في الجنوب، على اعتبار أن هذه الأرض "غير محروثة"، وبالتالي فهي "مُشاع".

### احتفاء جزائري وتحفظ مغربي

سارعت الجزائر إلى المصادقة على اتفاقية رسم الحدود مطلع العام 1973 ونشرتها في جريدتها الرسمية، بينما أجمعت المغرب عن القيام بأية خطوة في هذا الاتجاه إلى غاية متم عقد الثمانينيات، إذ يشير السجل الرسمي الخاص بالمعاهدات المسجلة لدى منظمة الأمم المتحدة، إلى أن الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في 14 ماي 1989، باعتباره



## إسماعيل حمودي\* : الحدود الحقة تعني الحدود التي يُمكن للمغرب الحُصولُ عليها

ج: لأنه لا يمكن أن يرسم حدوده السياسية منفردا. لا بد من الاتفاق مع الدول التي تربطه بها حدود سواء كانت برية أو بحرية. في حالة الدول التي تجمع بينها الثقة وروح التعاون يكون رسم الحدود ميسرا، لكن في حالة الدول المتنازعة يكون الموضوع صعبا ومعقدا، وهذا حال المغرب مع جيرانه. على سبيل المثال، تطلب رسم الحدود مع الجزائر مفاوضات عسيرة، وفي كل مرة يتم التوصل إلى معالم اتفاق، تحدث مفاجآت تقلب كل شيء. لقد قرر المغرب عدم التفاوض مع فرنسا في "إيكس ليبان"، وفضل اتفاقا مع الحكومة الجزائرية المؤقتة أعلن عنه في يوليو 1961 يؤكد وجود خلاف حدودي، ينبغي حله عن طريق التفاوض بعد استقلال الجزائر، لكن ذلك الاتفاق وقع الانقلاب عليه من لدن أول رئيس جزائري (أحمد بن بلة)، ما أدى إلى حرب الرمال بين البلدين في 1963. بعد انقلاب بومدين في 1965، طرح الموضوع للتفاوض، وفعلا جرى توقيع معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون في يناير 1969، مهّدت للتوقيع على اتفاقية الحدود في يونيو 1972. لكن رغم المعاهدة والاتفاق احتضنت الجزائر جبهة البوليساريو، وسمحت بتأسيس ما يسمى بالجمهورية الصحراوية في العاصمة الجزائر.

**س: أي أن الجزائر تراجع عن تعهداتها كما تم التوصل إلى حل؟**

ج: نعم، وبعد معركتي أمغالا 1 و2 في 1976، أدرك بومدين خطأه، وطلب في مستهل 1978 مفاوضات جديدة مع المغرب، وبالفعل جرت مفاوضات في إحدى الدول الأوربية، كان الهدف منها تنظيم لقاء بين رئيسي الدولتين، وتحرير

**س: ما دلالة عبارة "الحدود الحقة" التي يتضمنها الدستور المغربي؟**

ج: دخلت هذه العبارة أول دستور مغربي لسنة 1962، وهي تعبير عن وضعية الحدود المغربية في تلك الفترة، حيث الجزائر كانت ترفض التفاوض حول الصحراء الشرقية المقطعة من المغرب، في حين كانت إسبانيا تحتل سبتة ومليلية في الشمال، ولا تزال تحتل الجنوب المغربي بما في ذلك سيدي إفني والساقية الحمراء ووادي الذهب.

فالمقصود بالحدود الحقة، على الأرجح، هي تلك الحدود التاريخية التي كان يطالب بها المغرب، والتي يمكنه الحصول عليها وفقا لموازين القوى وقدراته على التفاوض وحسن التدبير. بمعنى أنه مفهوم متحرك وغير ثابت.

في 1962 كانت الحدود الحقة تشمل الصحراء الشرقية والصحراء الغربية كذلك، لكن بعد توقيع اتفاقيات 1972 مع الجزائر، أصبح المقصود بها، على الأرجح، الصحراء الغربية وسبتة ومليلية والجزر الجعفرية فقط. لأن الحدود مع الجزائر أصبحت منظمة باتفاقيات تشمل الاستغلال المشترك لمناجم غار جبيلات، إلا أن الخرق المستمر من لدن الجزائر يمكن أن يدفع المغرب إلى إعادة طرح القضية للتفاوض من جديد.

الحدود الحقة إذن تعني الحدود المقبولة من لدن المغرب، التي يمكنه الحصول عليها وفقا لموازين القوى، والقانون الدولي، وحسن التدبير، وهذا لأن أغلب حدوده البرية والبحرية لم ترسم بعد، بسبب أن استكمال وحدته الترابية لم يتحقق حتى الآن.

**س: لماذا تأخر المغرب في رسم حدوده السياسية، البرية والبحرية والجوية، رغم مرور حوالي ثمانية عقود على استقلاله؟**

## ما هو الموقف الرسمي للمغرب؟

السؤال الذي حملنا على إعداد هذا الملف ومحاولة توضيح الوضعية الفعلية لحدود المملكة، خاصة في الواجهة الشرقية، هو: ما هو الوضع القانوني الحالي للحدود المغربية الجزائرية؟ هل هو وضع محسوم وفقا

يعني همت السلطات المغربية تزكية للتحرك الجزائري وموافقة على الخط الذي جاء للتذكير به؟

المؤكد بعد بحث طويل أن الجواب عن هذه الأسئلة لا يمكن العثور عليه بشكل طريح في الخطاب الرسمي المغربي. ولا توجد وثيقة أو تصريح يمكن الاستناد إليه للوقوف على

للاتفاقية الموقعة بين البلدين؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا خرجت أصوات رسمية وشبه رسمية بشكل متزامن ومكثف في الشهور الأخيرة ملوحة بملف الحدود من نافذة المطالب والحقوق التاريخية للمغرب في الصحراء الشرقية؟ ولماذا تحركت السلطات الجزائرية بشكل منفرد لترسيم الخط "المتفق عليه" بالقرب من فكيك؟ وهل

### س: لكن سؤال غياب المصادقة البرلمانية يبقى مطروحا؟

ج: في تقديري يجب وضع الأمور في سياقها السياسي لفهم ما جرى، فالملك الراحل كان أول من أثار ضرورة موافقة البرلمان قبل أن يصادق هو على الاتفاقية، تلك حجتة في مواجهة بومدين، الذي كان يريد مصادقة الملك بدون موافقة البرلمان، وبما أن المغرب لم يكن يتوفر على برلمان طيلة الفترة ما بين 1965 و1977 تقريبا، فقد أجل الملك المصادقة عليها. كانت مناورة منه تعكس انعدام الثقة بين قيادتي البلدين. لأنه حين جرى انتخاب البرلمان في نهاية السبعينيات، غيّر الحسن الثاني رأيه، وربط بين رفضه المصادقة على الاتفاقية وموقف الجزائر العدائي من قضية الصحراء. وفي بداية التسعينيات حين توفرت شروط موضوعية جديدة، صادق على الاتفاقية ثم أمر بنشرها بدون موافقة البرلمان الذي كان قائما (الولاية التشريعية الرابعة). أرحب أن انعدام الثقة بين قيادتي البلدين تفسر ما جرى ولا يزال.

### س: هل يمكن في المدى المنظور حل الإشكال الترابي القائم بين المغرب وإسبانيا في الواجهة الشمالية؟

ج: هو إشكال بنيوي أيضا. إسبانيا تعتبر سبتة ومليلية والجزر جزءا من التراب الإسباني بمقتضى دستور 1978، في حين يطالب المغرب باسترجاعهما منذ استقلاله سنة 1956، لكن من دون استراتيجيات واضحة. ربما بسبب أولوية قضية الصحراء، قد يجري التوصل إلى تسوية مستقبلا، لكن التسويات تبقى على مراحل. وفي هذا الإطار، كل تقدم للبلدين في ترسيم الحدود البحرية بينهما - وهي قضية معقدة جدا خصوصا في الشمال - قد يشكل ذلك إنجازا ملموسا، يمكن البناء عليه. وأظن أن المفاوضات على قاعدة خطوة خطوة، أخذ بعين الاعتبار عامل الزمن وميزان القوى، كقيلة بأن تحقق التراكم الخلاق الذي يساعد في تسوية ما للخلافات البنيوية بين الطرفين.

\* أستاذ العلوم السياسية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

نص مكتوب يطلع أن يكون أساسا وإطارا لمحدثاتهما، وانتهت تلك المفاوضات إلى تحرير نص، والاتفاق على زمان ومكان اللقاء بين الحسن الثاني وبومدين للإعلان عن اتفاق، إلا أن المرض المفاجئ للرئيس بومدين أوقف ذلك المسار، وبالتالي انخرط الجزائر في تسليح البوليساريو. في نهاية الثمانينات، جرى الاتفاق على العودة إلى تفعيل اتفاقية الحدود، حيث جرى تبادل وثائق المصادقة على المعاهدة في ماي 1989، وذلك ضمن اتفاق سياسي أشمل كان من نتاجه تأسيس اتحاد المغرب العربي بخمس دول فقط، ووقف الحرب في الصحراء، وربما أشياء أخرى. وهي توافقات تمت في آخر عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، ثم اكتسبت زخما أكبر بعدما صار محمد بوضياف رئيسا للجزائر ابتداء من يناير 1992، إذ بعد زيارته إلى المغرب في ماي 1992، أصدر الملك الحسن الثاني أمره بنشر اتفاقية الحدود في الجريدة الرسمية في 24 يونيو 1992، لكن المفاجأة كانت اغتيال بوضياف أياما قليلة بعد ذلك؟!

### س: لم تخضع اتفاقية رسم الحدود بين المغرب والجزائر للمصادقة البرلمانية، ما دلالة ذلك؟

ج: لم يكن دستور 1972 يلزم الملك بأن لا يصادق على اتفاقيات رسم الحدود إلا بعد موافقة البرلمان. فهذا المقتضى لم يدرج بوضوح كامل وبطريق العبارة إلا في دستور 2011. طبعا، هناك قراءة تقول بأن اتفاقية رسم الحدود مع الجزائر هي اتفاقية دولية مكلفة لمالية الدولة طبقا للفصل 31 من دستور 1972، وبالتالي يجب أن تعرض على البرلمان للموافقة قبل تصديق الملك، إلا أن الملك الحسن الثاني لم يأخذ بتلك القراءة حين صادق على اتفاقية رسم الحدود في 1989 أو حين أصدر ظهر نشرها في الجريدة الرسمية ليوم 24 يونيو 1992.

رسم الحدود منذ جذوره الأولى في معاهدة الأخوة وحسن الجوار بين المغرب والجزائر منتصف يناير 1969، وصولا إلى تسجيل الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة عام 2002؛ رضا نبحث عن إضاءات وشروحات لدى الأشخاص الذين مروا بتجارب سياسية أو رسمية قريبة من الموضوع.

الوضع القانوني، من وجهة نظر رسمية مغربية، بخصوص الحدود المشتركة مع الجزائر. بالمقابل، هناك الكثير من التصريحات والإشارات التي تعبر عن تحفظ أو احتراز ما لدى المغرب بخصوص هذه الحدود.

بعد جمعنا لأطراف القضية من وثائق ونصوص، خاصة ما يتعلق منها باتفاق

المغربي عن المخي في تفعيل اتفاق الحدود مفهومًا.

تطرق المغرب رسمياً لأول مرة لهذا الموضوع، على لسان الملك الراحل الحسن الثاني، خلال ندوة صحافية نظمها في نونبر 1977 بالرباط، حيث طرح عليه ممثل لوكالة أنباء الشرق الأوسط سؤالاً حول مستقبل اتفاقية الحدود مع الجزائر، فقال إن حل جميع المشاكل بين المغرب والجزائر "مرهون بالتوضيح النهائي من دون غموض للعلاقات المغربية الجزائرية ولسياسة الجزائر بخصوص الأراضي المغربية المسترجعة".

ثم عاد الملك الراحل ليلمح إلى مواجهته معارضة داخلية بشأن هذا الاتفاق، حين قال إنه وعلى مدى سنتين بعد توقيع الاتفاق، لم تعبر أية حليفة معارضة لأي انتقاد لهذا الاتفاق، بينما ارتفعت أصوات النقد "لما أظهرت الجزائر إرادتها في إقحام الأطراف المعنية في قرار الأمم المتحدة، ابتداء من هذا الوقت، بدأت تحف المعارضة وأحزاب المعارضة تبدي نوعاً من الاعتراض على هذا الاتفاق".

نحن إذن أمام تطريح ملكي، لا يعلن التراجع أو الانسحاب من اتفاق رسم الحدود، لكنه يؤكد وجود إرادة لتجميده، في انتظار حسم ملف الصحراء وتراجع الجزائر عن معاكسة المطالب المغربية فيه.

ويتأكد عنصر الإرادية هذا في تأكيد الحسن الثاني في الندوة نفسها أن الرئيس الجزائري الهواربي يومدين طلب منه التسريع بالمصادقة على الاتفاق، "فقلت لا. لا تدخل من النافذة لأنني سأفتح لكم الباب، فالرلمان سيحدث وسيطابق على الاتفاق، وهل تعتقدون بأن هناك برلماناً شرعياً يرفض لي المصادقة في إطار إعادة الأمور

يتعلق بفكرة راسخة في ذهن الدولة المغربية بخصوص حدودها. فيما يوضح سعيد الحديقي، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، في حوار معنا ضمن هذا الملف، أن لفظة "الحقة" تعني أن إقليم المغرب يشمل أيضاً الأقاليم الجنوبية (التي يصرح عليها دولياً بالصحراء الغربية) وسبتة ومليلية وباقي الجزر المحتلة من إسبانيا، وأيضاً حقوق المغرب في مناطقه البحرية سواء في البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي...



## عبارة "الحدود الحقة" هذه ليست مستحدثة مع دستور 2011

### قضية الصحراء في الخلفية

سنعود من جديد إلى بدايات مسار اتفاق رسم الحدود كي نحاول الإمساك بعنصر التحفظ أو الحذر المغربي تجاه هذا الاتفاق. ففي الوقت الذي سارعت الجزائر إلى المصادقة على الاتفاق ونشره سنة 1973، سكت المغرب بعد التوقيع الرسمي على الوثيقة، ولم يعد لتفعيلها إلا بعد عقدين تقريباً.

يرتبط تفسير هذا السلوك المغربي بعناصر كثيرة، على رأسها طرح قضية استرجاع المغرب لحدوائه الخاضعة حينها للاحتلال الإسباني، وتحول هذا المطالب الذي كان يفترض أن يتحقق بالسرعة نفسها التي تحققت بها مطالب أخرى مرتبطة بسيدي يفي وطرفاية، إلى ملف مفتوح على النزاع الدولي والحرب والاضطراب. ونحن نستحضر الموقف، بل الدور الجزائري، في هذا الملف، يصبغ الإحجام

بأنت جزءاً من قواعد القانون الدولي، وقال: "القانون الدولي يستند إلى مبادئ ومهال، أما الباقي فكله قابل للمناقشة والتغيير". مصدرنا هذا ركز بشكل خاص على مسألة المهال، وأن تغييرها يؤدي إلى إمكانية تغيير الاتفاقات.

تعليق لا يخلو من إحاء، ويفتح الباب على مزيد من التقيب والتدقيق، لكنه لا يقدم معطى دقيقاً، خاصة ما نبحت عنه بشكل خاص، أي هل المغرب ملتزم باتفاق رسم الحدود مع الجزائر أم لا؟

مما يعزز مشروعية هذا التساؤل، ما ينطوي عليه الدستور المغربي من مدخل مشرع أمام مثل هذا السؤال، أي مفهوم "الحدود الحقة" الذي يشير إليه الفصل 42 في سياق وصفه لسلطات الملك، ويعتبره "ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة".

صحيح أن هذا المفهوم يتعرض للتوظيف من جانب الدعاية الجزائرية في سياق اتهامها للمغرب بالأطماع التوسعية، لكن استبعاد هذا العنصر الدعائي الخارجي لا يمنع من الوقوف عند العبارة لكونها وردت في نص دستوري تمت صياغته بتشاور واسع ودقة كبيرة، ولا مجال فيه للجميل الإنشائية.

عبارة "الحدود الحقة" هذه ليست مستحدثة مع دستور 2011، بل نجدها أيضاً في الفصل 19 الشهير ضمن الدستور السابق (دستور 1996)، وفي دستور 1992 الذي صدر عقب نشر المغرب اتفاقية رسم الحدود في الجريدة الرسمية، ودستور 1972 الذي صدر قبل توقيع الاتفاق، تماماً مثل دستور 1970 و1962، أي أن الأمر



موقع مناجم "غار الجبيلات" في الخريطة

أهدف إليه من وراء هذه المهادقة، أصادق على اتفاقية الحدود لكي لا تبقى هناك حدود، هذا ما سوف أقوله للرئيس بنجديد إذا ما اجتمعت به، لكن كل ما أطلبه منهم، هو أن يدعونا وشأننا داخل حدودنا".

## هل صادق المغرب على الاتفاق؟

بين تصريحات الملك الحسن الثاني في 1979 وتبادل وثائق التصديق في 1989 لم يتسبب الشيء الكثير عن مسار الاتفاق. وحدها فترة الانفتاح الكبير في علاقات البلدين، خاصة مع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الحكم، تفسّر ما جرى في 1989. هناك كتلة ضخمة من الغموض تخيم على الموضوع، حيث يعتقد قسم كبير من النخبة السياسية والإعلامية التي كانت نشيطة في تلك الفترة، أن اجتماعا ما عُقد في البرلمان للمهادقة على الاتفاق، بل إن بعض المصادر تتحدث عن تصريح منسوب للحسن الثاني بهذا الخصوص، لم نجد له أي أثر، كما لم نجد أي أثر لاجتماع البرلمان

تابعة للإدارة الجزائرية، وقدمت هذه القضية للمحاكم في إبانها وقد قتل رجال من القوات المسلحة والقوات المساعدة ورجال الدرك والشرطة، وقتل ابومدين: لا لن أصادق على الاتفاق، ففي هذه الظروف أنا الحسن الثاني، ولن أصادق".

وتابع الحسن الثاني سرد التفاصيل بالقول: "لما التقيت به من جديد سنة 1974، سألتني عن مصير اتفاق الحدود، فأجبت: سيدي الرئيس، المغرب لا يتوفر حاليا على برلمان، وأغلبية الأحزاب السياسية لا تعارض الحسن الثاني، بل تعارض الحكومة، وإلى حد الساعة، لم يتراجعوا قط عن اتفاقية الحدود... فهل يكفيكم هذا لمعرفة الاحترام الذي يكونه لتوقيع وزير صاحب الجلالة، انتظروا إلى حين إقامة البرلمان وسنصادق عليها، وفي اليوم الذي سأطرح فيه أمام البرلمان مسألة المهادقة على هذا الاتفاق، فإنني لن أجعل منه موضوع مسالمة أبدا".

وختم الملك حديثه بالقول: "الحدود قائمة ولن يخرقها أحد قط، ولكني أريد أن يطرح ذلك في إطار يجعل من اتفاقية الحدود تجاوزا للحدود، هذا ما

إلى حالتها الطبيعية؟ خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعاون على الصعيد الوطني بين البلدين".

معلومة ربط الملك الحسن الثاني المهادقة على الاتفاق بوجود برلمان (لم يكن البرلمان قد انتخب بعد منذ إعلان حالة الاستثناء منتصف الستينيات)، ينبغي أن تبقى في ذهن القارئ لأننا سنحتاج إليها لاحقا.

فبعد نحو عامين من تصريحات 1977، وتحديدًا يوم 19 غشت 1979، عقد الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي مؤتمرا صحفيا حضره أزيد من 200 صحفي مغربي وأجنبي يمثلون عددا كبيرا من الصحف الصادرة بالداخل

والخارج، ومن بين الأسئلة التي وجهت إليه: "هناك بعض الأحزاب والصحف في المغرب تطالب بإلحاق تندوف بالمملكة المغربية، وترى على الخرائط الرسمية أن الحدود بين المغرب والجزائر تظهر في منطقة غير محددة المعالم، فما موقفكم بخصوص هذه المطالب؟"

كان رد الحسن الثاني أن الاتفاق وقع بحضور الملك والرئيس بومدين ومعظم رؤساء الدول الذين اجتمعوا بالمغرب سنة 1972، وأضاف: "إنني لا أتذكر لما وقعه وزيرني ولا أتراجع عنه، وعند توقيع هذا الاتفاق وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك برلمان، كان باستطاعتي أن أصادق عليه، لكنني قلت للرئيس بومدين: لنتظر إلى حين وجود برلمان وأنداك ستدخلون الأبواب من أوسعها حتى لا نعطي انطباعا سيئا".

واستطرد الحسن الثاني في حديثه قائلا إن الدليل على ذلك، أنه "لا أحد يتحدث عن حدودنا حتى الآن".

مذكرا كيف أن اتفاق الحدود وقع في يونيو 1972، وفي مارس 1973 تسربت من الجزائر إلى التراب المغربي الأسلحة والرجال محمولين على متن سيارات

محمد السادس إلى الرئيس الجزائري. وأحييت تلك الزيارة بتكتم شديد، إذ اكتفى بنعيسى حينها بالقول إنه بحث "العلاقات الأخوية بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك".

ويتطرق أحمد عصمان في حوار مع "الشرق الأوسط" بشكل مباشر إلى اتفاق رسم الحدود، قائلا إن الملك الراحل جمع زعماء الأحزاب السياسية مرتين كي توافق على الاتفاقية، "وكانت المرة الأولى في إفران والثانية في مراكش، وخلال اللقاء الأول في إفران كانت الأحزاب السياسية كلها ضد اتفاقية الحدود، ولاحظنا أمرا غريبا حدث بعد فترة وجيزة عندما جمع الملك الراحل الحسن الثاني زعماء الأحزاب السياسية في اجتماع في مراكش قبل إلقائه خطاب العرش، الذي تحدث فيه عن قضية الحدود، ولاحظ فجأة أن كافة زعماء الأحزاب كانوا موافقين على اتفاقية الحدود، إلا عبد ربه، وهو موقف تاريخي اتخذته كشخص وكرئيس حزب، وأعلنت بمفردتي خلال الاجتماع رفض الاتفاقية".

الاجتماع الثاني الذي يشير إليه عصمان قد يكون الخلفية الحقيقية للرواية المنتشرة بخصوص "جمع البرلمان من طرف الملك للمهادنة على الاتفاق"، إذ لم يعتقد أي اجتماع في البرلمان بهذا الشأن، بينما يرجح أن المقصود في هذه الرواية هو اجتماع الملك بزعماء الأحزاب قبل توليه مهمة المهادنة وإرسال وثيقتها إلى الجزائر. ويشدّد أحمد عصمان في هذا الاستجواب على حتمية مراجعة اتفاقية الحدود هذه "طال الزمن أو قصر"، لأن البرلمان لم يصادق عليها.

## التسجيل ليس مهادنة

لنترك المواقف والوقائع السياسية ولنبحث عن رأي القانون الدولي. فاتفاقية رسم الحدود

وسنرى لاحقا ما الذي يمكن أن يترتب عن هذا الأمر.

وحتى نحسم نقطة الاستدلال على وجود تحفظ يقترّب من الرفض لدى بعض دوائر القرار المغربي تجاه هذا الاتفاق، نشير إلى استجواب طحافي أجراه هجر الملك الراحل الحسن الثاني، والرجل الذي تولى الوزارة الأولى ورئاسة البرلمان خلال الفترة الفاصلة بين التوقيع على اتفاق رسم الحدود ونشره في الجريدة الرسمية، مؤسس حزب التجمع الوطني للأحرار أحمد عصمان، والمنشور في جريدة "الشرق الأوسط" سنة 2002، أي بشكل شبه متزامن مع مبادرة الجزائر لتسجيل الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

عصمان قال إن مشكلة الحدود مع الجزائر "قائمة" بسبب "عدة حوادث وإجراءات أخذت خلالها الجزائر أراضي شاسعة من التراب المغربي، ولا سيما منطقة تندوف وهي منطقة مغربية". ويضيف عصمان أنه ورغم كل ذلك، إلا أن الحسن الثاني لم يحاسبهم على تندوف، "ولكن هنالك مشاكل في الحدود بين البلدين ستطرح طال الزمن أو قصر".

تصريحات عصمان هذه تبدو كما لو تعبّر عن معارضة لدينامية جديدة انطلقت وقتها بين البلدين، تزامنا مع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى رئاسة الجزائر. ففي أواسط أبريل 2001، قام وزير الخارجية المغربي محمد بنعيسى رفقة رشدي الشرايبي مدير الديوان الملكي، بزيارة إلى الجزائر حاملا رسالة من الملك

المغربي ومطابقته على اتفاق الحدود مع الجزائر.

لكن ما المقصود بوثائق التصديق التي تبادلها المغرب والجزائر في 14 ماي 1989؟ ما الذي حمله وزير الخارجية المغربي، الراحل عبد اللطيف الفيلالي، إلى الجزائر العاصمة إن لم يكن محضرا لجلسة برلمانية؟ في غياب وثائق منشورة في مصادر مفتوحة بهذا الخصوص، لا يبقى أمامنا سوى الاستناد إلى التصريحات التي أدلى بها سفير الجزائر بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية نذير العربي في مارس 2015، في حديث لصحيفة "الشرق" المصرية، في سياق ردّه بقوة على تصريحات أدلى بها السفير المغربي، محمد سعد العلمي للصحيفة نفسها.

هذا الأخير قال وقتها للصحيفة المصرية إن منطقة تندوف التي توجد بها مخيمات جبهة البوليساريو، "منطقة تابعة للمغرب بحكم كل الوثائق، والمرجعيات الدولية تثبت الحكم المغربي"، مذكرا بالاتفاق الذي جمع الملك محمد الخامس بحكومة فرحات عباس الجزائرية المؤقتة حول إشكالية الحدود.

الدبلوماسي الجزائري قال إن ما سلّمه وزير الخارجية المغربي، عبد اللطيف الفيلالي، لنظيره الجزائري بوعلام السايح، كان عبارة عن "وثيقة تصديق رسمية" تنص على أن "ملك المغرب يوافق ويصدّق على هذه الاتفاقية، ويتعهد بتطبيقها".

ورغم سياق الترشق والمواجهة الذي صدرت فيه هذه التصريحات، إلا أن السلطات المغربية لم تقم بنفي أو تكذيب هذا التصريح، ما يجعلنا نعتقد جازمين أن البرلمان المغربي لم يصادق بتاتا على هذا الاتفاق،



## تصريحات عصمان هذه تبدو كما لو تعبّر عن معارضة لدينامية جديدة

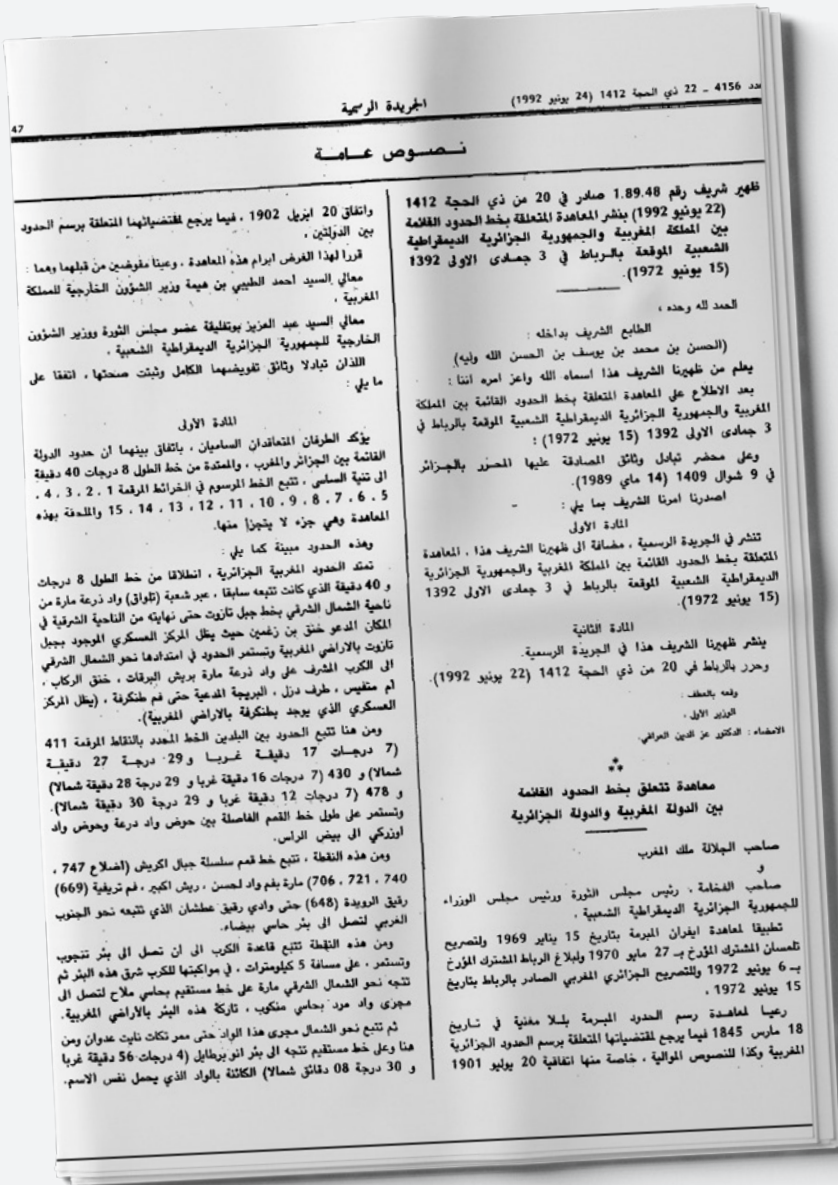


بين المغرب والجزائر مدرجة في السجل الرسمي الخاص بالمعاهدات المسجلة لدى منظمة المتحدة، حيث نجد النص الكامل لاتفاقية رسم الحدود المغربية الجزائرية والخراطم المرفقة بها، مع الإشارة إلى أنها دخلت حيز التنفيذ في 14 ماي 1989، باعتباره تاريخ تبادل أدوات التصديق بين البلدين.

فما هي القيمة القانونية لهذا التسجيل؟ نراجع "دليل المعاهدات" الذي قام بإعداده قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية، حيث نقرأ في المادة 102، أنه ليس لأي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة.

الفقرة المشار إليها تنص على أن كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يسجل لدى الأمانة العامة للمنظمة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن. وتؤكد الفقرة نفسها أن التسجيل، وليس النشر، هو الشرط الأساسي لصلاحية المعاهدة أو الاتفاق الدولي للتمسك بإيهما أمام محكمة العدل الدولية أو أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة. وترمي المادة 102 إلى ضمان بقاء كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية علنية، ومن ثم المساعدة في القضاء على "الدبلوماسية السرية" (باعتبارها من أسباب عدم الاستقرار).

أما عن المسطرة التي تسلكها إجراءات التسجيل، فنقرأ في المرجع نفسه، أنه عندما تتلقى الأمانة العامة وثائق لغرض تسجيلها، يقوم قسم المعاهدات بفحص تلك الوثائق للوقوف على ما إذا كانت مؤهلة للتسجيل. "وبوجه عام، تحترم الأمانة العامة رأي



اتفاقية الحدود كما نشرت في الجريدة الرسمية للمغرب



### شهادة تسجيل الاتفاقية لدى الأمم المتحدة

المعاهدات تدخل حيز التنفيذ بالطريقة وفي التاريخ المحددين فيها أو وفقا لاتفاق الدول المتفاوضة. وفي حال عدم وجود مثل هذا النص أو الاتفاق تدخل المعاهدة حيز التنفيذ طالما يثبت رضا Wعاهدة.

التنبه الأخير توضحه المادة 46، بقولها إنه ليس للدولة أن تحتج بأن التعبير عن رضاها الالتزام بالمعاهدة قد تم بالمخالفة لحكم في قانونها الداخلي يتعلق بالاختصاص بهقد المعاهدات كسبب لإبطال هذا الرضا إلا إذا كانت المخالفة بينة وتعلقت بقاعدة أساسية من قواعد القانون الداخلي. وتعتبر المخالفة بينة إذا كانت واضحة بصورة موضوعية لأية دولة تتصرف W في هذا الشأن وفق التعامل المعتاد وبحسن نية.

أما عن إمكانية التراجع أو الانسحاب من المعاهدات، فتقول هذه الوثيقة الأهمية إن أية معاهدة لا تحتوي على نص بشأن انقضائها أو نقضها أو

العامه بتجهيز الوثيقة إلى أن تتلقى مثل هذا التوضيح.

أما إذا سجلت وثيقة لدى الأمانة العامة، فإن ذلك لا ينطوي على قرار من الأمانة العامة بشأن طبيعة الوثيقة أو صفة الطرف أو أي مسألة مماثلة. ومن ثم، فإن قبول الأمانة العامة لوثيقة لا يلزم على الوثيقة صفة المعاهدة أو الاتفاق الدولي إذا لم تكن لها هذه الصفة أصلا.

وبالمثل، فإن التسجيل لا يلزم على طرف في معاهدة أو اتفاق دولي صفة لم يكن يملكها بغير ذلك. أي أن التسجيل يمنح حجية قانونية دولية للاتفاقيات والمعاهدات، لكنه لا يغلق الباب أمام إمكانية الطعن فيها.

### قواعد دولية خفضة

من جانبها تنص اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الصادرة سنة 1966 على أن

الطرف الذي يقدم وثيقة لتسجيلها إذا قرر أنه فيما يخصه فإن الوثيقة المقدمة تندرج في فئة المعاهدات أو في فئة الاتفاقات الدولية في مفهوم المادة 102"

تتفحص الأمانة العامة كل وثيقة للتأكد من أنها في ظاهرها تشكل معاهدة. ولها مطلق السلطة التقديرية في الامتناع عن اتخاذ إجراء إذا رأت أن الوثيقة المقدمة للتسجيل لا تشكل معاهدة أو اتفاقا دوليا، أو أنها غير مستوفية لكل شروط التسجيل المنصوص عليها في القواعد.

إذا كانت الوثيقة المقدمة غير مستوفية للشروط المنصوص عليها في القواعد، أو إذا كان يشوبها عدم الوضوح، فإن الأمانة العامة تضعها في ملف يحمل عنوان "بانتظار البت"، ثم تطلب الأمانة العامة من الطرف المقدم للوثيقة موافاتها كتابة بالتوضيح اللازم. ولا تقوم الأمانة

متلائمة مع نصوص الدستور وذلك باتباع المسطرة المنصوص عليها فيما يرجع لتعديله". وقد احتفظ دستور 1970 بالقاعدة نفسها مع استبدال "البرلمان" بـ "مجلس النواب" بعد تخلي المغرب عن نظام الغرفتين. وبقيت القاعدة نفسها قائمة في دستور 1972 الذي وقعت اتفاقية رسم الحدود بعد صدوره (دخل هذا الدستور حيز التنفيذ في 10 مارس 1972)، ثم في دستور 1992، فيما حدث تغيير طفيف في دستور 1996، الذي نص على أن الملك يوقع "المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بقانون".

من الواضح إذن أن المرجعيات الدستورية والممارسة السياسية المغربية تحتم مرور اتفاق رسم الحدود أمام البرلمان، لما له من تداعيات مالية حسب الدساتير السابقة، وبصفته اتفاقاً حدودياً يشير إليه دستور 2011 بالاسم، عبر مسطرة المصادقة البرلمانية، وهو ما لم يحدث بعد.



تبع...

اتخاذ تدابير تشريعية، أو بحقوق وحرريات المواطنين والمواطنات، العامة أو الخاصة، إلا بعد الموافقة عليها بقانون".

ففي حال كان التصديق على معاهدة أو اتفاقية دولية يتطلب موافقة البرلمان، إما لأن نص الاتفاقية أو المعاهدة ينص على ذلك، أو لأنها تدرج ضمن ما ينص الدستور على ضرورة عرضه على البرلمان؛ تقوم وزارة الخارجية بإعداد ملف يتضمن نسخة من المعاهدة أو الاتفاق، ومذكرة توضيحية حول الموضوع، ومشروع قانون يتضمن التصديق على الاتفاق، ومشروع ظهير خاص بنشر الاتفاق في الجريدة الرسمية، مع قرص مدمج يتضمن نسخ الاتفاق في اللغات التي كُتبت بها، ويتم إرسال الملف إلى الأمانة العامة للحكومة، والتي تقوم بتوزيع نص الاتفاق والمذكرة التوضيحية على باقي الوزراء.

تقوم الأمانة العامة للحكومة بدراسة مشروع قانون المصادقة إلى جانب القطاعات الحكومية المعنية، كما تفحص مطابقته للدستور وما إذا كان يتطلب آراء هيئات أو مؤسسات أخرى، قبل أن تدرجه ضمن جدول أعمال المجلس الحكومي الذي يتداول حوله، ثم يحيله على المجلس الوزاري للمصادقة عليه، ومن ثم تتم إحالته على مجلس النواب ثم مجلس المستشارين. وتدخل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية حيز التنفيذ وفقاً لما هو منصوص عليه ضمن نصوصها.

أما في الدساتير السابقة، فينص الفصل 31 من دستور 1962، على أن الملك يوقع المعاهدات ويصادق عليها، "غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد موافقة البرلمان عليها". وتقع المصادقة على المعاهدات التي يمكن أن تكون غير

الانسحاب منها، لا تكون خاضعة للنقض أو الانسحاب إلا:

(أ) إذا ثبت أن نية الأطراف قد اتجهت نحو إقرار إمكانية النقص أو الانسحاب؛ أو  
(ب) إذا كان حق النقص أو الانسحاب مفهوماً ضمناً من طبيعة المعاهدة. وتنص المادة 60 على أن الإخلال الجوهري بالمعاهدة الثنائية من قبل أحد أطرافها يخلو الطرف الآخر الاحتجاج به كسبب لانقضائها أو لإيقاف العمل بها كلياً أو جزئياً. فيما توضح المادة 63 أن قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية بين أطراف المعاهدة لا يؤثر على العلاقات القانونية بينها بموجب المعاهدة إلا بالقدر الذي يكون به وجود العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية ضرورياً لسريان المعاهدة.

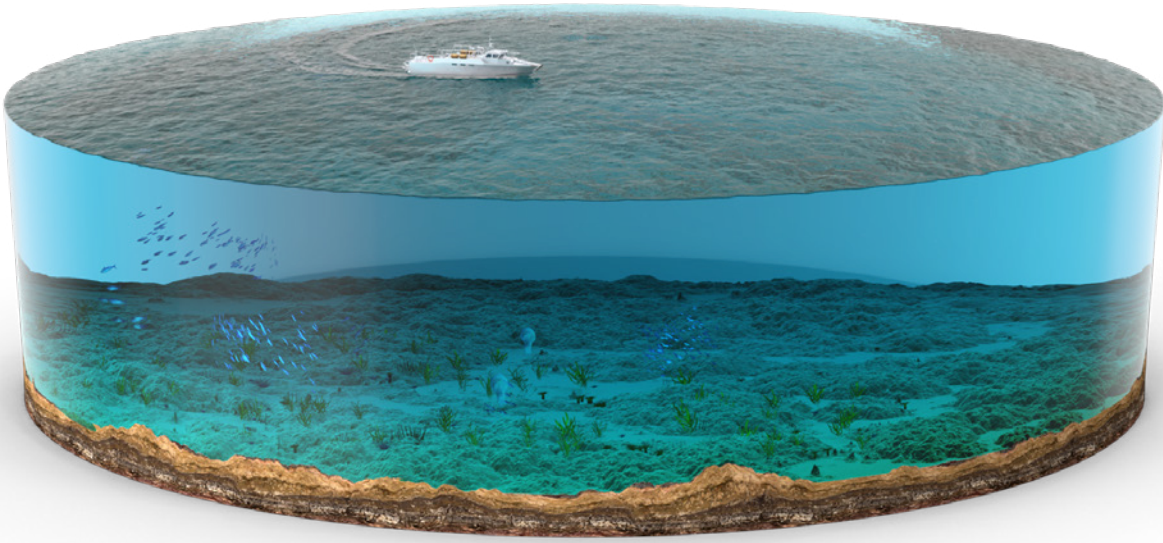
## لا مصادقة برلمانية في المغرب

بههدف التدقيق أكثر في وضع اتفاقية رسم الحدود المغربية الجزائرية في المرجعيات القانونية المغربية، نقرأ في دراسة أنجزها أستاذ القانون العام بالجامعة الفرنسية، وخريج الجامعة المغربية عبد الخالق برمضان، بطلب من البرلمان الأوروبي، حول النظام والممارسة القانونيين المغربيين المتعلقين بالمصادقة على المعاهدات الدولية، وذلك في سياق منهجية المقارنة التي اعتمدها الخبير؛ أن المغرب يخص السلطة التنفيذية، وتحديدًا الملك، بصلاحيات واسعة في مجال التصديق على المعاهدات الدولية.

وينص الفصل 55 من دستور 2011، على أن الملك يوقع على المعاهدات ويصادق عليها، "غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها

هل تعيد المغرب وإسبانيا إلى محكمة العدل الدولية؟

# الحدود البحرية.. سيادة تطفو فوق المياه



الأقاليم الجنوبية خارج مجال هذا القانون بالنظر إلى النزاع الدائر حولها مع جبهة البوليساريو ومن ورائها الجزائر.

ورغم توقيعها اتفاقية صداقة وحسن جوار مع إسبانيا سنة 1991، إلا أن ملف الحدود البحرية للمغرب بقي عالقا، مع ما يطرحه الوجود الإسباني في عدد من الثغور والجزر شمال المملكة من إشكالات. كما تعتبر جزيرة ليلى من النقاط العالقة بين البلدين، ذلك أن الوثائق الإسبانية الصادرة سنة 1976، والخاصة برسم الحدود البحرية لإسبانيا في البحر المتوسط، لا تشير إلى هذه الجزيرة، كما لا تشير إليها بنود القانون التنظيمي الخاص بالحكم الذاتي لمدينة سبتة.

وإلى جانب النزاع الإقليمي الدائر حول الصحراء، تطرح مشكلة أخرى في الحدود البحرية في الواجهة الأطلسية، بالنظر إلى وجود جزر الكناري الإسبانية على بعد 150 كيلومترا من الساحل المغربي، وإن كانت الوثائق المرجعية إفريقيا تعتبر الجزر السبع أرضا إفريقية محتلة.

شهد ملف الحدود الترابية للمغرب، المفتوح على مصراعيه في السنوات القليلة الماضية، إنجاز خطوة قانونية ظلت عالقة أكثر من سبعين عاما على إنهاء معاهدة الحماية مع فرنسا، ونحو خمسين عاما بعد استرجاع الصحراء، وهي خطوة رسم الحدود البحرية للمملكة. وأنهى البرلمان المغربي في يناير 2020، مسطرة المصادقة على قانونين، ينص الأول على تمديد المنطقة الاقتصادية الخالصة (بعمق 200 ميل داخل البحر)، لتشمل سواحل الأقاليم الجنوبية للمملكة، فيما يتعلق القانون الثاني بتغيير القانون الخاص بالمياه الإقليمية.

فعداة استقلاله سنة 1956، لم يكن المغرب يتوفر فعليا على امتداد لمجال سيادته في المجال البحري، إذ كانت سلطات الحماية الفرنسية تكتفي بتقنين استغلال شريط بعمق ست كيلومترات في البحر، من خلال منح رخص الصيد لا أكثر. وقام المغرب بإرساء منطقتيه الاقتصادية الخالصة، على عمق 200 ميل بحري، كما تنص على ذلك القوانين الدولية، وذلك في بداية الثمانينيات. فيما بقيت سواحل

بالضرورة من الشاطئ. كما يدفع الخبراء القانونيون المغربية بحجة أخرى، مفادها أن أرخبيل الخالدات ليس دولة جزرية حتى يطبق عليها هذا المبدأ، بل هي مجرد جزر تابعة لدولة أخرى، وبالتالي تطبق عليها قاعدة الخمس من المسافة الفاصلة، مقابل أربعة أضعاف لصالح المغرب.

وقد جاءت النصوص القانونية الجديدة للمغرب بهدف حذف الإحالة إلى الخط الأوسط كمنهج وحيث لتوسيم الحدود البحرية، والتنقيص على مبدأ الإنصاف الذي يعتبر أكثر تجاوبا مع مصالح المملكة وأكثر مساهمة للممارسة والقانونين الدوليين.

وتوضح الأستاذة بجامعة عبد الملك السعدي، سارة الحفريوي، في دراسة مفصلة حول الجوانب القانونية لتمديد الجرف القاري للمغرب في الواجهة الأطلسية، أن عملية التمديد تتم أمام لجنة أممية في مرحلتين، الأولى تتمثل في فحص أولي للملف والتأكد من تضمنه كل المعطيات العلمية الضرورية والشروط الشكلية، ومرحلة ثانية تنكب على التأكد من صحة المعطيات والمعلومات الواردة في الملف، وتخلص في النهاية إلى توصيات توجهها إلى البلد المعني والأمم المتحدة. توصيات تقول الحفريوي إنها غير ملزمة قانونيا، ويمكن للدول الاعتراض عليها وعدم تطبيقها.

من جانبه الخبير المغربي في القانون الدولي، ميلود الركيك، أنجز دراسة قانونية موقفة عقب تحريك المغرب لملف حدوده البحرية، وقال إن الخطوة المغربية تعني كلا من إسبانيا وموريتانيا المشتركة مع المغرب بحدود برية وبحرية من جهة الجنوب، بالإضافة إلى الارتحال المتوفرة على بعض الجزر في المنطقة.

ويوضح الركيك أن الشريط الساحلي الممتد على مسافة 12 ميل قبالة الشواطئ المغربية، يعتبر بمثابة جزء من التراب الوطني وبالتالي يمكن للمغرب ممارسة السيادة الكاملة عليه. بينما يظل النقاش مفتوحا بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تمتد إلى غاية 200 ميل من السواحل، وهي المسافة التي يمكن للدول استقلال الثروات الموجودة فيها، سواء منها الثروات السمكية أو الطاقة المحتملة. الخلاف بين المغرب وإسبانيا حول رسم الحدود بينهما في هذه المنطقة، يمكن أن يصل إلى طلب تحكيم محكمة العدل الدولية.

كشفت النصوص التشريعية الجديدة التي صادق عليها البرلمان المغربي، النقاب عن أحد الملفات السيادية المسكوت عنها في المغرب، والمتعلق بـ"حدود البحرية" للمغرب. وأكبر مستجد تضمنته هذه النصوص، هو إدخال المياه المقابلة لسواحل الصحراء المغربية ضمن المنظومة القانونية المغربية، وذلك للمرة الأولى منذ استرجاع هذه الأقاليم منتصف السبعينيات.

كما تقع الخطوات التشريعية الجديدة في منطقة حساسة تتميز بتماسها مع ملفات حساسة، أولها المعارك القانونية والقضائية التي فتحتها خصوم المغرب ضد المنتوجات المصدرة انطلاقا من أقاليم الصحراء، حيث يعتبر غياب المياه المقابلة لسواحل الصحراء عن التشريعات المغربية مدخلا ممكنا للطعن في حق المملكة في استغلال وتصدير ثرواتها؛ كما يرتبط الأمر بخلافات حدودية قديمة مع إسبانيا، ذات السيادة على جزر الكناري المقابلة للصحراء، وذلك بسبب قصر المسافة الفاصلة بين تلك الجزء وبين السواحل المغربية.

ويتميز الشطر الجنوبي من السواحل الأطلسية للمغرب، أي تلك الواقعة في إقليم الصحراء المغربية، بإشكالية إضافية، تتمثل في النزاع القائم حول ممارسة السيادة عليه بين المغرب وجمهورية البوليساريو، ووجود أرخبيل من الجزر الإسبانية والبرتغالية قبالة هذه السواحل. ويعود عمق الخلاف المغربي الإسباني أساسا إلى كون المسافة الفاصلة بين السواحل المغربية وجزيرة "فويرتيفونتورا" التابعة لأرخبيل الخالدات، لا تتجاوز 100 كيلومتر. مسافة تجعل المغرب وإسبانيا في موقف خلاف لكون المنطقة الاقتصادية الخالصة حسب القانون الدولي، تصل إلى أكثر من 200 كيلومتر من السواحل، وفي حال كانت المسافة الفاصلة بين سواحل دولتين تقل عن هذه المسافة، يكون ترسيم الحدود البحرية بينهما مرتبطا باتفاقهما.

وتنص القواعد الدولية، مبدئيا، على اقتسام المسافة الفاصلة بين الدولتين بشكل متساو، وبالتالي تكون المنطقة الخالصة للمغرب في الجزء المقابل لهذه الجزيرة الإسبانية، هو 50 كيلومتر. معطى تشوبه تحفظات علمية وأخرى قانونية.

من الناحية العلمية، يتطلب تحديد النقطة التي يبتدئ منها المجال البحري لأية دولة دراسات جيولوجية، ولا يبتدئ ذلك

## غار الجبيلات.. المسكوت عنه

هناك عنصر آخر لا بد من استحضاره عند محاولة الإمساك بكامل خيوط ملف الحدود المغربية الجزائرية، يتمثل في العنصر الاقتصادي، وذلك الاتفاق الذي وقّع في اليوم نفسه وفوق الطاولة نفسها بين الجانبين، إلى جانب اتفاق رسم الحدود، أي الاتفاق المتعلق بالاستغلال المشترك لمنجم "غار جبيلات".

وللإمساك بجذور الاتفاق نعود إلى منطقة وسطى بين معاهدة الأخوة وحسن الجوار الموقعة في 1969، واتفاق رسم الحدود الموقع في 1972، إذ لا بد من استحضار لقاء تلمسان الاستثنائي، الذي جمع بين الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، وذلك في سابع ماي 1970.

كان ذلك اللقاء تويجا لاتصالات سرية حول ملف الحدود المغربية الجزائرية، وفي سياق دينامية كبيرة عرفتها المنطقة العربية، وعارّبت فيها الجزائر عن دعمها الواضح للمغرب المطالب بأراضيه الصحراوية الخاضعة للاحتلال الإسباني.

انتقل الملك الراحل يومها من مدينة وجدة إلى تلمسان، رفقة وفد استثنائي وضخم يضم كلا من إدريس السلاوي، المدير العام للديوان الملكي، والأمير مولاي الحسن بن إدريس، وأحمد العراقي الوزير الأول، وعبد الهادي بوطالب وزير الخارجية، والحاج محمد باحني وزير العدل والأمين العام للحكومة، والجنرال محمد أوفقي وزير الداخلية، وعبد الكريم الأزرق وزير المالية وعدد آخر من الوزراء...

التقى الملك الراحل بالرئيس الجزائري على انفراد، ثم قام باستدعاء كل من

السلاوي والعراقي لبضع دقائق، قبل أن ينادي على وزير الخارجية عبد الهادي بوطالب ويأمره بتحرير بلاغ مشترك مع نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. هذا الأخير فاجأ بوطالب بصيغة مكتوبة سلفا للبلاغ المشترك، تتضمن إدانة ضمنية للمطالب الآراية للمغرب وتنوه بدخول مرحلة "النضج والعقلانية".

صيغة أثارت غضب عبد الهادي بوطالب، وجعلته ينتفض ويرفض التوقيع عليه، فتم استبداله بالحاج محمد باحني. وقد كشف بوطالب في حواراته الصحافية التي أجراها في سنوات عمره الأخيرة، أن الحسن الثاني أطلعته على تفاصيل الاتفاق الذي توصل إليه مع بومدين، والتي تقضي بتنازل المغرب عن مطالبه الآراية، شرط إقامة شراكة حول منجم "غار جبيلات"، تجعله يُستغل مناهفة بين البلدين.

روى المستشار الراحل عبد الهادي بوطالب، الذي شغل عدة مسؤوليات إلى جانب الملك الراحل الحسن الثاني، ضمن سلسلة حوارات أجراها مع صحيفة "الشرق الأوسط" سنة 2001، كيف دخل عقب قمة تلمسان في عملية ملاحقة مريرة لنظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، بأمر من الحسن الثاني، لمناقشة تفاصيل تفعيل الشق الاقتصادي من الاتفاق.

كان الطرف الجزائري يتهرب من دعوات المغرب للجوس إلى الطاولة لمناقشة تفاصيل الشراكة الاقتصادية، إلى أن فاجأ بوتفليقة نظيره المغربي على هامش إحدى القمم الإفريقية، بالقول إن هناك سوء تفاهم حول الموضوع، وإن الجزائر تعني بالمناهفة مرحلة ما بعد تحقيق اكتفائها الذاتي وليس من البداية.

سوء الفهم هذا بدا كما لو تبدد بعد

التوصل إلى اتفاق رسمي بين البلدين، وتم التوقيع إلى جانب اتفاقية رسم الحدود، في منتصف يونيو 1972، على اتفاقية ثنائية تتعلق بالاستثمار المشترك لمنجم غار الجبيلات.

وتنص المادة الأولى من الاتفاقية، كما تتضمنها سجلات الجريدة الرسمية الجزائرية، على تأسيس شركة جزائرية مغربية لاستثمار المنجم. فيما تنص المادة الثانية على تقاسم البلدين الإشراف على جميع مراحل الاستثمار، من الدراسات الأولية إلى التسويق.

كما نص الاتفاق على تحديد كمية الحديد الخام الذي ينبغي أن تحصل عليه هذه الشركة، وهي 700 مليون طن، يقتطع منها المغرب الكمية التي تلي حاجياته الداخلية. أي أن الاتفاق اعترف بحق الدولة الجزائرية في ملكية المنجم، ولم ينقل سوى كمية محددة من مخزونات إلى الشركة المشتركة، وأمهل الاتفاق مدة 60 سنة لاستيفاء هذه الشراكة لأهدافها، أي حصول الشركة المشتركة بين البلدين على 700 مليون طن.

في ندوة صحافية عقدها الملك الراحل الحسن الثاني يوم 16 يونيو 1972 على هامش المؤتمر التاسع للقمة الإفريقية، سأل أحد الصحفيين الملك السؤال التالي: "وقّع المغرب والجزائر اتفاقيتين تتعلق إحداهما بالتعاون الاقتصادي، فهل بإمكان جلاتكم إعطاء بعض الإيضاحات في هذا الشأن، وخاصة فيما يتعلق باستخراج المعادن ونقلها، ومن أين يتم نقلها وإلى أي ميناء، وكذا فيما يخص التمويل وشروط هذا الاتفاق؟".

وقدّم الملك في تلك المناسبة الإيضاحات التالية: "سيتم الإعلان عن هذا الاتفاق الذي سينشر، غير أنه

مع مدينة بشار شمالا.

وكشفت السلطات الجزائرية بعد انطلاقة الأشغال، أن بدء استغلال المنجم متوقع في العام 2025، وذلك بعد إنفاق غلاف مالي خضم قيمته مليارا دولار، بشراكة بين الجزائر والصين (حصة الجزائر 51 في المائة مقابل 49 في المائة للصين). ويقدر حجم الإنتاج السنوي للمنجم بقرابة مليوني طن في مرحلة أولى، لتبلغ ما بين 40 و50 مليون طن سنويا بعد العام 2040. أي أننا في المحصلة أمام اتفاق لرسم الحدود كان مشروطا بأمرين حيويين بالنسبة للمغرب: أولهما وأهمهما التسليم بحقوقه في الصحراء (المعروفة دوليا بالغربية) والاعتراف بسيادته الكاملة عليها فور استعادته لها، ثم بالشروع في الاستغلال المشترك لثروات منطقة تندوف المعدنية.

سارعت الجزائر بالفعل إلى المطالبة على الاتفاق ونشره، لكنها لم تكن

الالتزامات المرتبطة بأي منهما، أي دعم المطالب المغربية في الصحراء والاعتراف بسيادة المملكة على كامل ترابها. فيما امتنع المغرب طويلا عن نشر اتفاق رسم الحدود، ولم يرق نهائيا باعتماد أو نشر اتفاق "غار الجيبلات".

وبعد مرور نصف قرن كامل على توقيع هذا الاتفاق الاقتصادي، أعطى وزير الطاقة والموارد الجزائري، محمد عرقاب، أواسط هيف العام 2022 انطلاقة أشغال استغلال مناجم غار عرقاب في منطقة تندوف، والذي يخترن إحدى أكبر كميات الحديد في العالم.

كما أعلنت السلطات الجزائرية يومها أن الأمر يتعلق بمرحلة أولى تهم مساحة 5 آلاف هكتار، والتي تضم كمية من الحديد تقدر علميا بنحو مليار طن. ورغم بُعد المنطقة عن منافذ التصدير نحو الخارج، قررت الجزائر الشروع في الاستغلال ونقل المعادن المستخرجة برا، في انتظار ربط الموقع بسكة الحديد

يماكاني أن أتحدث عن جانبه الاقتصادي. إن الأمر يتعلق بشركة مختلطة جزائرية مغربية تتكلف بإيجاد طريقة للتمويل من أجل استخراج المعدن الذي سينقل بواسطة السكة الحديدية من تندوف إلى إقليم طرفاية قصد تسويقه لفائدة الطرفين بشكل متعادل، والواقع أن هذا الاتفاق في حد ذاته ليس غاية، فهو لا يتطلب سوى أمرا واحدا، وهو أن الثروة التي كانت مكتنزة دون الاستفادة منها ستبرز إلى حيز الوجود، كما أن الأثر المترتبة عن هذا الاستغلال المشترك لن تظهر فحسب على الصعيد الاقتصادي والمالي بالنسبة للبلدين، ولكنها ستظهر على المستوي السياسي والبشري".

## هل سقط اتفاق الحدود؟

في الواقع، ومثلما سارعت الجزائر إلى نشر واعتماد اتفاق رسم الحدود، سارعت إلى نشر اتفاق الاستغلال المشترك لغار الجيبلات، دون أن تُنفذ



# الصحراء.. "المسيرة الزرقاء" لإسترجاع السماء

إذ توجد الكثير من التداخلات، والكثير من الأقاليم تخضع لإدارة مركز أجنبي بدل الدولة التي تنتمي إليها، إلا أن الأمر في المجال الجوي للصحراء (المنطقة الواقعة غرب الجدار الرملي) يرتبط بشكل مباشر بالنزاع الدائر حول الإقليم، إذ تبقى المنظمة الدولية اختصاص إدارة مجاله الجوي في يد إسبانيا، باعتبارها كانت سلطة إدارة استعمارية، في انتظار الحسم النهائي في النزاع الحالي، "لا يمكنك أن تتنازل عما لا تملكه أصلاً"، يقول خبير قانوني إسباني لصحيفة "إلسالطو دياريو"، في إشارة منه إلى أن إسبانيا لا تملك السيادة على الصحراء.

تحتاج الرحلات الجوية التي تنطلق من مطارات العيون والداخلة والسمارة، إلى جانب إذن مركز المراقبة المكلف وطنياً، مركز مطار محمد الخامس في الدار البيضاء، إلى إذن إضافي من مركز المراقبة المختص في جزر الكناري، ولا تستثنى من هذه القاعدة الرحلات الجوية الخاصة ببعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء (مينورسو). وفي الوقت الذي تصر بعض المصادر الإسبانية على أن النشاط الجوي العسكري للمغرب خاضع بدوره لهذه الرقابة، تستبعد مصادر "لسان المغرب" أن تكون هذه المراقبة فعلية، بالنظر إلى حساسية العمل العسكري. كما تشير المصادر الإسبانية إلى حالات متكررة لتطبيق طائرات عسكرية أو طائرات شحن خاصة بمهام "سرية" في أجواء الصحراء دون تنسيق مع مركز المراقبة لجزر الخالدات.

في ظل السرية والتكتم اللذان يطبعان سلوك السلطات المغربية في جل الملفات السيادية، خاصة منها المرتبطة بتدبير ملف الصحراء، تصبح المصادر الإسبانية المرجع شبه الوحيد لجمع المعطيات. لكن الطحافة الإسبانية، وعلى غير العادة، لا تقدم الكثير حول هذا الموضوع، بل وتشتكي عدم تجاوب السلطات الإسبانية، بما فيها هيئة خدمات الملاحة الجوية الإسبانية (ENAIRE)، وذلك بمرور وجود أبعاد سياسية حساسة للموضوع. كل ما يتوفر حول هذا الموضوع، هو تلك الخريطة التفاعلية التي يوفرها الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للملاحة المدنية، والذي يُدرج أقاليم الصحراء بشكل واضح ضمن منطقة معلومات الطيران (FIR) الخاضعة لتدبير مركز جزر الخالدات.

"المجال الجوي للصحراء، المعركة الحدودية الجديدة للمغرب"، هكذا عنونت صحيفة "إليريوديكو دي إسبانيا" مقالا نشرته في يناير 2023. وكان الإعلان المشترك الذي صدر عقب زيارة رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز للمغرب في أبريل 2022، قد كشف أن ملف حدود أخرى عالقة في الأجنحة الرسمية للمغرب، يتمثل في إدارة المجال الجوي للأقاليم الصحراوية. رهان تتبعه مصالح اقتصادية وعسكرية كبرى، تفسر إدراج المغرب هذه النقطة ضمن أجنحة علاقاته مع إسبانيا في لحظة مكاشفة استثنائية.

الإعلان تضمن نقطة تشير إلى إطلاق مباحثات بين المملكتين، حول إدارة المجالات الجوية المشتركة، ليتضح بعد نحو عام من ذلك، وعبر تصريحات رسمية للحكومة الإسبانية، أن الأمر يتعلق بالمجال الجوي للصحراء، والذي يطالب المغرب بالحصول على حق إدارته بدلاً من اقتسام ذلك مع السلطات الإسبانية التي تشارك في هذه المهمة انطلاقاً من جزر الكناري. وتحت ضغط سياسية داخلية، اضطرت الحكومة الإسبانية إلى التوضيح في مرحلة أولى أن الأمر لا يتعلق بـ"تنازل" عن إدارة المجال الجوي للصحراء، بل بمفاوضات حول التنسيق أكثر وتحقيق أمن أكبر للرحلات الجوية في هذه المنطقة، قبل أن تقدم عشية الانتخابات التشريعية ليوليوز 2023، على إعلان تعليق هذه المفاوضات.

يتعلق الأمر بنقطة سيادية عالقة في قضية الصحراء، لا تقل أهمية عن مشكلة الحدود البحرية بين السواحل المغربية والأرخبيل الإسباني الواقع في مياه الأطلسي. ورغم التقدم الذي حققه المغرب في مجال ممارسة السيادة على المجال البري، والاختراقات التدريجية التي تتحقق في المجال البحري، بقيت مسألة السيطرة على المجال الجوي عالقة بالنظر إلى استناد المنظمة الدولية للطيران المدني إلى الأمم المتحدة كمرجعية قانونية، حيث تواصل هذه الأخيرة إدراج الصحراء ضمن الأقاليم التي لم تقرر مطيرها، خاصة أن اتفاقية "شيكاغو" المنظمة لهذا المجال، والموقعة سنة 1944، تربط السيادة الجوية بالتراب الخاضع كلياً لسيادة الدول.

تعتمد المنظمة الدولية للطيران المدني فرائط خاصة بها لتحديد مناطق اختصاص كل مركز من مراكز إدارة الملاحة الجوية، وهي خريطة مختلفة عن الحدود الترابية للدول،

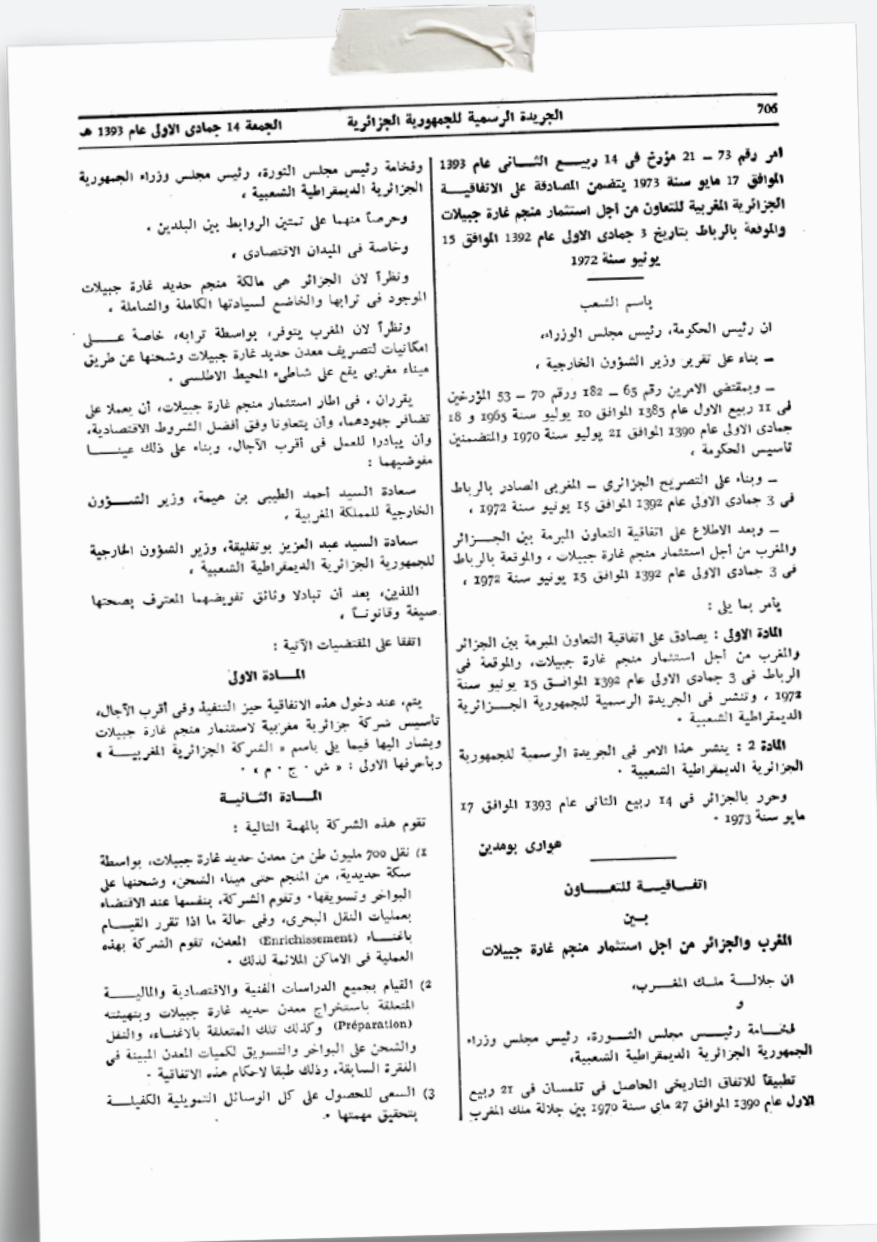


## # ملف

ثم شرعها في استغلال منجم "غار الجبيلات" خارج الشراكة الموقعة مع المغرب، نكون أمام عودة ضمنية لملف الحدود المغربية الجزائرية إلى نقطة الصفر، وفاترة ما قبل معاهدة الأخوة وحسن الجوار لسنة 1969، ما يجعل المنطقة مفتوحة كلياً على المهول.

وفي ظل غياب معاهدة برلمانية من جانب المغرب على اتفاقية الحدود الموقعة سنة 1972، وعودة أصوات رسمية وغير رسمية إلى التذكير بالحقوق التاريخية للمغرب في الصحراء الشرقية، ومبادرة الجزائر إلى توقيع اتفاقية حدودية مع جبهة البوليساريو،

تنظر إليه إلا كتنازل واعتراف من جانب المغرب بسيادتها على مناطق تدخل ضمن المجال الترابي التاريخي للمغرب، ولم تبادر قط إلى تفعيل التزاماتها المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الاتفاق، أي الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء، وتفعيل اتفاقية "غار الجبيلات".



اتفاقية الاستغلال المشترك لمنجم غار الجبيلات كما نشرت في الجريدة الرسمية الجزائرية

# العمق الإفريقي

وخطها الشريط الممتد أفقيا من السودان شرقا إلى مالي غربا (مع توقع امتداد هذا الشريط للمحيط الأطلسي، وفق نظرية الدومينو)، مروراً بالنيجر وبوركينا فاسو.

أغلب النقاشات في بلاتوهات القنوات الغربية (لا يتعلق الأمر بالقنوات الفرنسية فقط، بل حتى الأمريكية والإنجليزية والألمانية) تحاول تركيز النقاش في قضايا الهجرة غير النظامية، أو الحرب على الإرهاب، أو زعزعة الاستقرار، أو إعاقة التحولات الديمقراطية في المنطقة، بينما في الإعلام الروسي نجد عودة لتحليلات تعتمد مقاربات تحيل على زمن حركات التحرر من الاستعمار، وتروج لمقولات تستمد بنيتها الخطائية من تيار ما بعد الكولونيالية بمسحة تكاد تقترب من توليفة بين "الأفروسوناريك" وتنظيرات ألكسندر دوغين.

في الحالتين معا، لا يسعفك الاستماع لكل هذه التحليلات في فهم مسيبت ما يقع في هذه المنطقة، وكذا تداعياته خصوصا على دول الجوار الإقليمي، بما فيه المغرب.

أن تتصدر أخبار السودان، وبعدها مالي وبوركينا فاسو، ثم النيجر الاهتمام العالمي، لا يمكن أن يجد تفسيره في الانعكاسات الإنسانية المرتبطة بالقتل واللجوء والهجرات غير النظامية والتشريد، فليس العالم بهذا الحس الإنساني النبيل، ولا تحركه أي إثيقا خارج

المطالع، ولا يمكن كذلك أن يجد تفسيره في يتويبا التحرر من الاستعمار الجديد محمولا على صهوة الانقلابات العسكرية.

الأساس، أن هناك هياغة جديدة للمنطقة، وأن ما يظهر على السطح، هو بمثابة الارتدادات التي تلازم مقاومات لأنساق قديمة تتطور ببطء في مواجهة أنساق جديدة



خالد الخاطبي

عرفت منطقة الغرب الإفريقي/إفريقيا جنوب الصحراء تحولات لافتة، استأثرت بالاهتمام العالمي، سواء من طرف صناع القرار في عواصم دول الهيمنة، أو من طرف كاريكاتير وسائل الإعلام الدولية، بحيث إن أخبار المنطقة تتصدر أحيانا نشرات الأخبار متقدمة حتى على تطورات الحرب الروسية في أوكرانيا.

فبعد تراجع الاهتمام العالمي بمشكلات الشرق الأوسط ونزاعاته، إلا ما برز بين الفينة والأخرى من التفات لتطورات البرنامج النووي الإيراني، ذهب أغلب المطلعين إلى أن بؤرة الاهتمام ستتوجه إلى المناطق الآسيوية التي لها علاقة بالمجال الحيوي للين، وإلى روسيا ومحيطها الإقليمي، بما في ذلك الجمهوريات الإسلامية سواء التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي أو تلك المتاخمة للهند، ومناطق الاهتمام بهذه المناطق له

علاقة بالصراع الأمريكي الصيني على الهيمنة، وبما تكتنزه هذه المناطق من ثروات طاقة ومعدنية ومائية، من شأن السيطرة عليها، أو على مسارات تحركها أن يقود إلى بناء نظام دولي جديد أو استدامة القائم مع تحولات بسيطة ستتحكم فيها تفاهات هينية أمريكية أساسا.

لكن، فجأة تحول الاهتمام العالمي صوب القارة الإفريقية،

»  
**ما يقع في السودان  
وبوركينا فاسو ومالي والنيجر  
ستكون له انعكاسات على بلدنا**

(تمنى أن نكون خاطئين) بأننا لا نفهم أصلا هذا العمق، ودعك من الحديث المكرور عن الاستثمارات المغربية في إفريقيا، التي تظل أهميتها محدودة إذا علمنا أن الصين تصل استثماراتها في المنطقة إلى 282 مليار دولار، والاتحاد الأوروبي إلى 254 مليار دولار وأمريكا إلى 83 مليار دولار، وحتى روسيا التي يتم تقديمها أنها منافس للمصالح الصينية والغربية لا تصل استثماراتها سوى إلى 18 مليار دولار، أغلبها عبارة عن توريدات من الأسلحة (40 في المئة من السلاح في المنطقة روسي).

في الحاجة إلى مراكز بحث حقيقية حول إفريقيا، وإلى تحرك استراتيجي معقلن، وإلى القطع مع تفسيرات فيها البروباغندا أكثر من التليل، وهي بروباغندا تسيئ حتى لبعض العناصر المفيدة في بناء علاقات إيجابية مع هذا العمق (دينية وثقافية وتاريخية).



امسح للاستماع  
للبودكاست



لم تعد تقبل الانتظار من أجل التسديد، ويبقى السؤال: من هم أصحاب الطلقة الأولى؟ هل الانقلابات فعل أم رد فعل من قوة دولية على قوى دولية أخرى تقرر المصير؟

بالطبع، فاللاعبون الدوليون الكبار يدركون ما يقع، لأنهم طاعوه (فعلا ورد فعل)، وكذا مختبرات البحث والجيوستراتيجا الحقيقية (التي لا تشبه تلك التي يؤسسها البعض عندنا لتسول مرور تلفزيوني مؤدى عنه) وخاصة تلك التي لها ارتباطات بمخابرات ووزارات الدفاع (التسليح حقيقة) في دول الهيمنة. لكن، ماذا عنا؟

لا شك أن ما يقع في السودان وبوركينا فاسو ومالي والنيجر ستكون له انعكاسات على بلدنا (أمنيا، واقتصاديا، وتموقعات...)، خصوصا إذا استمرت قطع الدومينو في التساقط.

ما نسمعه وما نقرأه في القنوات والمواقع والصحف المغربية، إضافة إلى ما قلته، وكأن النيران بعيدة عنا، فهو يبين أننا لا تتوفر على مختصين في الشأن الإفريقي، أو أن المختصين فيه لا تعطى لهم الكلمة، فما يقال أو ما يكتب هو اجترار الحديث عن أن المخاطر ستكون مرتبطة بتدفق الهجرة غير النظامية أو انتعاش شبكات الجريمة المنظمة والاتجار في البشر، وعودة نشاط الإرهاب الديني (مع تلميحات بأن المغرب له تجربة في التعامل مع هكذا أزمات أمنية).

ولن تجد في كل هذا حديثا تتبين من خلاله إماما بتاريخ المنطقة، وتركيباتها الدينية والإثنية، واقتصادها، وثرواتها، وتحولاتها السياسية، ووضع ما يقع في سياق التحولات العالمية وصراعات النفود بأرقام مضبوطة، وطبعا لن تجد تفسيرا للتردد في السياسة الخارجية المغربية، فلا هي نددت بقوة بالانقلاب، ولا هي رفضت التدخل الخارجي بوضوح، ولا هي تحركت في جهود وساطة إقليمية أو إفريقية أو أممية.

هل يتعلق الأمر بحكمة؟ أم بغياب رؤية استباقية؟ أم بغياب إمام بالمنطقة حتى من طرف الفاعل الدولي وليس الفاعل البحثي فقط؟

لا يمكننا إلا أن نكون مع أي سياسة خارجية منتبهة لأهمية العمق الإفريقي، لكن ما يقع يعطي مؤشرات

# 'الموتشوو' وهوية المغربي

الخلاقة التي سينبئ عليها مستقبل 'أمة' منفتحة وحديثة، هي قيد التشكل في الوقت الحاضر. تتخذ شخصيات الرواية طابعا تمثيليا، إذ تعكس كل واحدة منها مكونا ما، بحيث يكاد المغرب يكون هو العالم، ويكون العالم هو المغرب. قد يكون الأمر كذلك، لكن الهوية في هذه الرواية، كما استوعبتها الآن بعد القراءة الثانية، تبدو أشبه بسجن ذي زنازين متعددة ومختلفة تحت سماء مليدة بغيوم كثيفة وداكنة. ثمة الأمازيغي المنغلق على أمازيغيته، المناهض للعروبة والقومية العربية، لكنه لا يمانع في أن 'يتفرنس' أو 'يتسرأل' - بل وأن 'يتهين' أحيانا، وثمة اليهودي الذي يبدو متشبثا

الإبداع والفكر بالدرس والنقد والتليل. هذا الموضوع هو الهوية. يتجلى الانتماء في 'الموتشوو' - ظاهريا على الأقل - كأنه وطن عابر للأقوام المختلفة، إذ يضم شتاتا هائلا من الأقوام والأعراق؛ منهم الأمازيغ والعرب والأفارقة والعجم وغيرها، ومن الأديان؛ منها الإسلام والمسيحية واليهودية واللاينية وغيرها؛ ومن التعبيرات العلمانية والليبرالية والاشتراكية، الخ. قد يبدو هذا الأمر مثاليا، ولربما أمكن لوطني متحمس، أو لدستوري غيور، أن يقول إن 'الموتشوو' تعكس روح هذه العلائق الجماعية التي ينص عليها دستور 2011، وإن أوريد تفتن لهذه الفكرة

قرأت رواية 'الموتشوو'، لمؤلفها حسن أوريد، مرتين؛ مرة يطلب من هديقي أمين الكوهن، أستاذ التاريخ والباحث في المسألة اليهودية المغربية - لا بطل الرواية المتخيل طبعا - ومرة بفايز باطني غابته تمييق الفهم لمسائل تتجاوز الكتابة إلى استيعاب طرائق السرد واستكناه جماليات الفن الروائي. وجدتي في القراءة الثانية، أتجاوز دهشة القراءة ونشوة الذات المنعكسة عبر المرأة الروائية، وأقفز على قضايا السرد وأبعاده، مندفعاً نحو التساؤل حول موضوع خاص استنفذته وسائل الإعلام خلال السنوات القليلة الماضية في سجلاتها وجدالاتها، وأشبعته أفلام

## كتاب بنيس الجديد.. الشعر نكد بابه الشر

يوافق شعر الفحول، ثم سقوط هذه المكانة بعد دخوله الإسلام، عندما أصبح يسلك طريق الخير في شعره الذي يمدح به النبي ويدافع فيه عن الدين الجديد. وقولة الأصحعي، الجريئة بانتطارها للشعر، مسكوت عنها في الثقافة العربية، لأنها تهدم مرجعية الخير التي تتعارض مع الإبداعية الشعرية. وينطوي هذا الموضوع على حساسية شديدة، لكنه يعكس رؤية نقدية تفصل بين الشعر والأخلاق، في ضوء مفهوم الشعرية العربية المفتوحة؛ رؤية تعتمد على اللغة العربية وثقافتها، عبر تاريخها الطويل وعبر خطابات مختلفة تجمع بين الشعر والقرآن والحديث وفقه اللغة والنقد والبلاغة وعلوم القرآن، وما كان لها من حلات مع الفلسفة والتصوف، وهي بذلك رؤية ترصد للقراءة إمكانيتها الخاصة في بناء معرفة حديثة بالشعرية العربية.



للهجرة، حيث ربط الأصحعي بينهما في قولة له يعرّف بها الشعر عند العرب بأنه نكدٌ بابه الشر، ويرصد المكانة العالية لحسان بن ثابت في الجاهلية، عندما كان

وقع الشاعر المغربي محمد بنيس، في الأونة الأخيرة، على دراسة جديدة تحمل عنوانا طريفا هو: "الشعر والشر في الشعرية العربية". وقد صدر هذا العمل الجديد ضمن منشورات دار توبقال، في طبعة أنيقة، تقع في 230 صفحة من الحجم المتوسط. تبدو قيمة الكتاب مستلهمة من بعض الأعمال الشعرية الغربية، مثل 'أزهار الشر' للشاعر الفرنسي 'شارل بودليير'. غير أن لمحمد بنيس وجهة نظر أخرى، مفادها أن هذا "الجناس الناقص" - الشعر والشر ليق بالثقافة الشعرية العربية. يتناول هذا الكتاب، كما يوضح بنيس في المقدمة، مسألة الشعر والشر لطلتها المباشرة بالشعرية العربية، التي تقاطعت، عبر تاريخها الطويل، مع موقف الإسلام من الشعر والشعراء، ويعود طرح هذه المسألة إلى بدايات البناء النظري لنقد الشعر عند العرب، في القرن الثاني

## # ثقافة



محمد جليل



امسح للاستماع  
للبودكاست

في الألفية الجديدة. ثمة على الأقل مقولتان بارزتان تبرزانه؛ تفترض أولاهما أن معرفة الذات مسألة ضرورية في كل زمان. بينما يمكن تلخيص الثانية في تحقيق نوع من المصالحة بين المكونات المغربية المختلفة، التي تصدعت بفعل الاستعمار في البداية، ودركة المهينة لاحقاً (لربما أمكن القول إن الدافع وراء تأليف 'الموتشوا' كامن في المقولتين معاً). لكن هذا الحضور يسعنى، من جهة أخرى، إلى تبرير التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي لا تقوى آليات التليل السياسي وحدها على تقديم مآثر منطقي لها اليوم.

أفتبس عنوان رواية البشير الأزمي. ذلك أن هوية المغاربة- أو بالأحرى هوياتهم- لم تفلح في التخلص من 'نفوذ' الأصل. ما يزال هذا 'النفوذ' يفرز كل هذه الأوجاع الفردية والجماعية التي تستدعي، من المشرع أساساً، أن يحفظ مربعا خاصا بهذه الهوية أو تلك. وما يزال يحول دون أن تتحقق قدرة هذه الذوات المختلفة على أن تبلور وجودها المتعدد ضمن كيان موحد يسلم جدلاً بتنوع أهوله وروافده ويتعددها، دون أن يخضع المسألة لنقاش يزنطي طويل لا طائل منه.

صحيح أن ثمة ما يبرر، من الناحيتين الذاتية والموضوعية، هذا الحضور الطاغى لموضوع الهوية في الفضاء العمومي

بعمق جذوره المغربية، لكنه يرنو إلى أن يكون إسرائيليًا أو فرنسيًا أو كنديًا، الخ. وثمة العربي الموعغل في عروبتة، يرفض أن يرمى في غيره شريكاً في الوطنية والمواطنة، بدعوى انتمائه إلى 'الأمّة الضّيرة'. وقس على هذا باقي الانتماءات. هكذا تظهر 'الموتشوا' خريطة انتماءات المغاربة، إذ تتمظهر عبر 'سيادات' خاصة، تأبى الذات أن تتنازل عنها بسهولة.

وبصرف النظر عن 'الموتشوا'، يمكن القول إجمالاً إن الهوية- بمختلف تجلياتها التي عكسها الإعلام المغربي خلال السنوات القليلة الماضية ويحذو حذوه الأدب الآن- تعكس 'وجع الجذور'، إذا جاز لي أن

## "كذب أبيض" ينال النجمة الذهبية

"عصابت" للمخرج كمال الأزرق الذي فاز بجائزة لجنة التحكيم منافسة مع المخرجة لينا سوالم من فلسطين عن فيلمها "باني باي طبريا".



عن كل الأكاذيب الصغيرة التي ترونها عائلتها. شيئاً فشيئاً، تستكشف أسماء ذكريات ديها وبلدها.

وتعد هذه أول مرة تؤول فيها الجائزة الكبرى للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش الذي ينظم تحت الرعاية السامية لحاحب الجلالة الملك محمد السادس، لمخرج مغربي. وإلى جانب الجائزة الكبرى، حضر المغرب في قائمة المتوجين بجوائز الدورة العشرين للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش أيضاً، من خلال فيلم

فازت المخرجة المغربية أسماء المدير، ب"النجمة الذهبية" للدورة العشرين للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش، عن فيلمها "كذب أبيض". ويروي فيلم "كذب أبيض" قصة المخرجة المغربية الشابة أسماء التي تذهب إلى منزل والديها في الدار البيضاء لمساعدتهما على الانتقال إلى منزل آخر. وفي منزل عائلتها، بدأت في فرز كل أغراض طفولتها. في لحظة معينة ترى صورة ستصبح نقطة الانطلاق في تحقيق تسأل خلاله المخرجة

## كلفة الغياب

أمينة ماء العيبي



النساء السياسية، غير أن المفارقة المحزنة تفيده أن هذا التطور لم يواكبه تعميق الوعي بمبادئ الديمقراطية وقيمها، كما لم يعكس القناعة بأولوية المشروعات والمعاني على الشكلانية والاستعراض، لذلك تعجز النخبة المتوارية عن الاحتفاء بالمنجز الرسمي الفاقد للروح والغاية، وفي المقابل يهمس الجميع بكون مطالب الديمقراطية قد تم السطو عليها وتحويلها إلى مجرد أليات مفصولة عن العمق القيمي الذي أفرزها، وبذلك لم تعد تطلح إلا للدعاية التي صارت تشهد فقرا فظيحا في سوق القائمين عليها ما العمل إذن؟ إنه سؤال تلوكه النخبة المتوارية صباح مساء، تحاول في خضم القلق وتأييب الضمير الذي يؤرقها أن تنعش الشغف وتحيي المعنى بداخلها لتستأنف أدوارها وهي تشهد انهيار الوعي الجماعي وارتقاء الأجيال الشابة في الثقوب السوداء لتكنولوجيا الاتصال المفترسة بدون معالم وبدون هوية. تدرك النخبة المغربية خطر إعدام الفكر والسياسة وسطحية النقاشات العمومية وتولية الأمور لغير أهلها في أغلب المجالات المعنية بالتنشئة الاجتماعية، كما تدرك النخبة الكلفة الباهظة لغيابها حتى لا أقول تغييبها كي لا

تنتفي مسؤوليتها، فاليأس والخوف والإجباط ليست ممرات للانسحاب غير أن التفان في جلد النخبة المتوارية ليس عادلا أيضا، الأمر لا يحتمل التهويل كما لا يحتمل التهوين، لابد في المقابل من إطلاق مبادرات واسعة لاستعادة صوت النخبة الحقيقية القادرة على التأثير الإيجابي، فالشباب المغربي في حاجة إلى رموز ومعالم في عالم يسير بسرعة الضوء إلى تعميق التيه وطمس المعالم لئلا من إعادة الاعتبار لقيم التعدد والاختلاف والجدل والنقاش والتدافع الإيجابي، إذ لا يمكن لبلد بتاريخ المغرب وهويته وحضارته وغناه أن يستمر بمقاربة واحدة أثبتت قصرها ومحدودية أفعها، ولابد للنخبة أن تغادر خلوتها وتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه هذا الوطن وأبنائه بوعي وعقلانية وأمل.

الغياب، الصمت، الانسحاب، الانزواء، كلها مفاهيم تؤثث النقاشات التي تجري في الظل دون رغبة في إخراجها للعلن. لمصلحة من يتم هذا التمييط والتسطيح والتجريف؟ وهل هناك من يدرك عواقب الفراغ على المدى القصير قبل الحديث عن المدى البعيد؟ هل يراعي أحد قدر الجهود الذي بذل لإقناع فئة من شباب المغرب بجدوى الانخراط في الحياة العامة والممارسة السياسية؟ يحتاج ذلك عقودا من التضحية والعمل والتأطير، لكنه لا يحتاج لهدمه ودفع نفس الشباب إلى اليأس وخيبة الأمل، إلا لقرارات غير محسوبة وغير وطنية تتخذ من طرف عقول ينقصها بعد النظر كما ينقصها الولاء والإخلاص للوطن.

لم يخلل التوازن يوما في المغرب كما يحدث اليوم، كانت السلطة السياسية تفعل فعلها كما هي طبيعتها، وكانت السلطات الملحقة بها تقوم بما تعتقد أنه واجبا وفق رؤيتها، لكن الوعي العميق كان متحصلا أن باقي الفاعلين يجب أن يستمروا في أداء أدوارهم، فكانت الساحة الجامعية نشيطة كرافد أساسي للنخبة المغربية وكذلك كانت الأحزاب والنقابات والجمعيات، أما الإعلاميون والمثقفون والكتاب

والفنانون، فلم تفرغ ساحتهم يوما من العطاء والإنتاج والتفاعل. لم تكن العلاقات دائما ودية، بل كان يطبعها التوتر الذي يصل في أحيان كثيرة إلى العنف بل والمبالغة في الاستهداف، لكن ميزانا ما ظل حاضرا على الدوام، لا يترك الأزعاجات الإقطاعية تتطرف لدرجة الإخلال بالتوازن المطلوب ولو افتقد في مراحل بعينها، غير أن منطق التسوية العاقلة سرعان ما يستعيد المبادرة لضمان بقاء الجميع في وطن الجميع.

وقد عرف المغرب محطات ثبت فيها حاجة الوطن لكل أبنائه لتأمين مختلف الانتقالات التي عاشها، ويمكن الإعراف إنطافا أن أبناء المغرب لم يخلوه في أشد اللحظات درجا رغم الاختلاف ورغم الألام.

لقد قطع المغرب أشواطا في إرساء الآليات الديمقراطية المعروفة من دورية الانتخابات وتنصي المؤسسات واعتماد النصوص التشريعية والمساطر التنظيمية والرفع من تمثيلية

## خطر إعدام الفكر والسياسة



امسح للاستماع  
للبودكاست



## ضرورة مراجعة القانون الجنائي



فاطمة الزهراء بربطان



• رابعاً: تأطير التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي على مستوى القيم والعلاقات، واستحضار التطور الذي عرفه على مختلف المستويات، وجعل الفرد وكرامته وتعزيز سبل حمايته على رأس أولويات هذه المراجعة؛

• خامساً: تأطير التحولات الكبيرة والمتسارعة التي تعرفها الظاهرة الإجرامية في جميع أبعادها وطنياً ودولياً.

يضاف إلى كل ما سلف ضرورة العمل على تدقيق المفاهيم وإعادة النظر في بنية ولغة القانون الجنائي بما ينسجم والقاموس الحقوقي ويستجيب للمعايير الدولية. والحاجة إلى إعادة النظر في منظومة التجريم والعقاب، وفي الوسائل التقليدية لآليات العدالة الجنائية، وإدماج العقوبات البديلة في مجال التجريم والعقاب، بشكل يحقق مبدأ التناسب بين خطورة السلوك الإجرامي والطابع الردعي للعقوبة، مع ضرورة خلق التوازن بين منظومة العقاب واحترام الحقوق والحريات.

كما تستدعي مراجعة القانون الجنائي الحاجة إلى حماية الحق في الحياة، من خلال وضع حد لعقوبة الإعدام باعتبارها عقوبة قاسية ولا إنسانية، وضمان حماية الحريات الفردية والجماعية للمواطنين والمواطنات، مع تعزيز حماية الحياة الخاصة للأفراد، خاصة

في ظل التطور التكنولوجي، ومع ضرورة رفع التجريم عن الإيقاف الطبي للحمل، حماية لحياة وحة النساء، من أجل وضع حد للمآسي الناتجة عن الإجهاد السريري. مع تعزيز الحماية الجنائية للنساء ومكافحة كل أشكال التمييز ومظاهر العنف الذي تتعرض له، وضرورة تعزيز حماية الأطفال من مختلف مظاهر الاستغلال والاعتداءات الجنسية والاعتصاب، والتوجه نحو تشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم، وتعزيز بعد الحماية والوقاية من مختلف أشكال الاعتداء الجنسي على الأطفال.

يمكن القول إن المراجعة الشاملة للقانون الجنائي اليوم، أصبحت ضرورة ملحة، لتحقيق الانسجام مع ما حققته بلادنا على مستوى المنظومة القانونية المتشعبة بحقوق الإنسان، وتكريس الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين والمواطنات، وحماية حياتهم الخاصة، مع ضرورة التوفيق بين المطلحة العامة والخاصة، لتمكين بلادنا من عدالة جنائية حديثة ومتطورة، تجيب عن متطلبات الحاضر ومتغيراته المتعددة.

تعتبر السياسة الجنائية إحدى الركائز الأساسية لبناء دولة الحق والقانون، ومن مؤثرات احترام الدول للحقوق والحريات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى كونها من الضمانات الأساسية لبناء مجتمع يتمتع فيه المواطنين والمواطنات بحقوقهم وممارسة حرياتهم الفردية والجماعية.

ومنذ صدوره سنة 1962، عرف القانون الجنائي المغربي عدة تعديلات وفق مقاربة تجزئية، حكمها هاجس الجواب على مجموعة من المستجدات الظرفية. ولم يكن يوماً، موضوع تعديل شامل وعميق يمسه جوهر السياسة الجنائية، ويراجع ثوابتها. كما عرف انخراط المملكة في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان تطورا مضطربا منذ حصول المغرب على الاستقلال، وهو التوجه الذي زادت وتيرته في العقدين الأخيرين، سواء من حيث ارتفاع نسبة التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ورفع مراجعة التحفظات، أو من خلال القبول بمجموعة من الآليات الأومية المنشأة للرد والمراقبة.

وجاء دستور 2011 ليحدد التزام المملكة بحماية منظومة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً، ويؤكد ضرورة الإسهام في تطويرها كمنظومة متكاملة غير قابلة للتجزئة، وينص على مجموعة من الضمانات الأساسية

التي تروم تحقيق المحاكمة العادلة وحماية الحقوق والحريات. إلى جانب التوصيات التي تقدمها باستمرار مجموعة من الآليات الدولية، بالإضافة إلى الاقتراحات والملاحظات التي تقدمها الجمعيات والمنظمات الحقوقية... وبالتالي تعتبر المراجعة الشاملة للقانون الجنائي المغربي اليوم ضرورة ملحة، بالنظر لمجموعة من الاعتبارات، نذكر من بينها:

• أولاً: كون مختلف التعديلات التي عرفها القانون الجنائي المغربي منذ صدوره، تميزت بالتجزئي، ولم تمس فلسفة وثوابت السياسة الجنائية، التي أسست على محددات سياق تاريخي مختلف عن السياق الحالي، بأبعاده السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية؛

• ثانياً: ملاءمة القانون الجنائي مع أحكام الدستور، من خلال مراجعة تستند على فلسفة ومضامين وروح الدستور، وحمولته الحقوقية؛

• ثالثاً: الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ومع التوصيات الصادرة عن الآليات الأومية، وفاء منه بالتزاماته؛

### تستدعي مراجعة القانون الجنائي الحاجة إلى حماية الحق في الحياة



امسح للاستماع  
للبودكاست



قال إن المغرب يواجه تحديات تعود "جزئيا" إلى تركة الاستعمار

## ال«شات جي بي تي»: القصر يحرص على التوازن بين الإصلاح والاستقرار

داوره: يونس مسكين

في تجربة لا نزعم أنها سابقة ولا فريدة كليا، لكنها محاولة أخرى للاشتباك المهني مع التطورات التقنية والتكنولوجية، ووضعها على محك الاختبار أمام العقل البشري تماما مثلما تضعنا هي يوميا على محك ذكائها الاصطناعي، نتقاسم مع قراء "لسان المغرب" هذا الاستجواب الذي أجريناه مع برنامج الدردشة الآلي "شات جي بي تي" الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي، باعتباره من بين أكثر البرامج شيوعا واستعمالا، كما أنه يتميّز بتحديث قواعده بياناته إلى غاية أبريل من سنة ٢٠٢٣

كما هو الحال في التجارب من هذا النوع، قمنا قبل مباشرة لعبة السؤال والجواب مع هذا البرنامج الآلي، بتحضيره مسبقا كي يتخذ لنفسه الموقع الذي نرغب فيه، فدعونا إلى تقمص دور الأستاذ الجامعي المختص في علم السياسة، مع محاولة استثمار كل ما يستطيع الولوج إليه من دراسات وبحوث علمية بجميع اللغات، حتى نناقش معه موضوع سؤال الإصلاح في المغرب.

بعد رسم رقعة الملعب، حررنا على إنجاز هذا "الاستجواب" في جلسة واحدة دون انقطاع، مع الحفاظ على الأسئلة والأجوبة تماما كما جرت خلال المقابلة.

ونحن إذ نقدم على هذه التجربة، فإننا لا نزعم أننا نأتي بحقيقة ولا قراءة كاملة أو مثالية، بل هي محاولة لاستخراج حورة حول مسألة الإصلاح في المغرب استناد على هذه الخدمة الآلية، بإيجابياتها وعيوبها.

بهذه النسبية ندعوكم إلى تذوق هذا الاستجواب.. قراءة ممتعة.



## # مقابلة

س: تواجه المغرب معضلة الإصلاح الذي لم يتحقق أو تعرض للانكسار كلما جرت محاولة تطبيقه، منذ المحاولات الأولى نهاية القرن 19 إلى اليوم، لماذا برأيك؟

ج: هذا سؤال يتطلب تحليلاً معمقاً يأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي والجيوسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمغرب. فيما يلي بعض العناصر التي يمكن أن تساهم في تفسير هذه المعضلة:

أولاً السياق التاريخي والاستعماري: تأثرت جهود الإصلاح في المغرب بشدة بتاريخه الاستعماري، حيث أن النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي تشكل في ظل تأثير خارجي. ترك هذا إرثاً من التحديات في بناء مؤسسات وطنية مستقرة ومستقلة تتمتع بالقدرة على تنفيذ الإصلاحات.

ثانياً التحديات الاقتصادية: الاعتماد على الزراعة والسياحة، والتباينات الكبيرة في التوزيع الجغرافي للثروة والفرص، يمكن أن يجعل من الصعب تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة تلبى احتياجات جميع المواطنين.

ثالثاً النظام السياسي: النظام الملكي في المغرب يمارس قدراً كبيراً من السلطة، وقد يؤدي ذلك إلى تحديات في توازن القوى وفي تنفيذ الإصلاحات التي تتطلب توافقاً واسعاً.

رابعاً الاضطرابات الاجتماعية والحراك الشعبي: منذ فترة الربيع العربي وحتى الآن، أدت الاحتجاجات والحركات الاجتماعية إلى زيادة الضغط على الحكومة لتنفيذ إصلاحات، لكن هذه الضغوط أحياناً تؤدي إلى تغييرات تدريجية بدلاً من إصلاحات جذرية.

خامساً السياسة الخارجية والتأثيرات الدولية: المغرب كدولة لها مصالح استراتيجية وتحالفات، مثل قضية الصحراء الغربية، التي يمكن أن تؤثر على قدرتها على التركيز على الإصلاحات الداخلية.

سادساً التحديات الثقافية والهوياتية: التنوع الثقافي واللغوي والإثني في المغرب يمكن أن يشكل تحديات في صياغة سياسات تكون شاملة وتحظى بقبول واسع.

هكذا تطور الذكاء الاصطناعي نفسه وقام بتوليد صورته بنفسه



امسح للاستماع  
للبودكاست

ثم هناك العلاقات الدولية وقضايا السيادة: قضايا مثل الصحراء الغربية تظل محورية في السياسة الخارجية للمغرب. الضغوط الدولية والمواقف من هذه القضية يمكن أن تؤثر على الاستقرار السياسي وتحويل الاهتمام والموارد بعيداً عن الإصلاحات الداخلية.

وأخيراً هناك التجارة الدولية والاستثمار: السياسات التجارية الدولية واتفاقيات التجارة يمكن أن تؤثر على الصناعات المحلية والقدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستقل يدعم الإصلاحات الاجتماعية.

إجمالاً، العنصر الخارجي يعمل كقوة مؤثرة في توجيه مسار الإصلاحات ويمكن أن يساهم في التحديات التي تواجهها الحكومات المغربية المتعاقبة في تطبيق الإصلاحات بنجاح.

**س: تهر على استعمال عبارة "الصحراء الغربية" علماً أن للأمم حساسية لدى المغاربة، أليست قضية الصحراء أبرز تجليات عرقلة العنصر الخارجي محاولات المغرب للنهوض وتحقيق التنمية؟ أليست الصحراء أرضاً مغربية احتلتها إسبانيا نهاية القرن 19 في إطار بداية تقاسم القوى الاستعمارية مناطق النفوذ داخل الأراب المغربي؟**

ج: أفهم حساسية الموضوع وأعتذر إذا بدا استخدامي للتعبير "الصحراء الغربية" غير ملائم. إنها فعلاً قضية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل التاريخية، السياسية، والقانونية. في المغرب، يُنظر إلى الصحراء كجزء لا يتجزأ من الأراب الوطني، وهو موقف يحظى بدعم شعبي واسع.

القضية في الواقع تعد مثالاً على كيفية تأثير العناصر الخارجية على السياسات الداخلية. تورط الأطراف الدولية والإقليمية في

من المهم ملاحظة أن هذه العوامل ليست شاملة وقد يكون هناك أسباب أخرى محددة تساهم في هذه المعضلة. الإصلاح السياسي والاجتماعي عملية معقدة تتطلب تنسيقاً وتوازناً بين

**س: أتيت على ذكر موضوع الاستعمار وقضية الصحراء المغربية، ألا ترى أن المعطى الدولي، أي العنصر الخارجي، لعب دوراً كبيراً في عجز المغرب عن تحقيق مشاريعه الإصلاحية طيلة القرن الماضي؟**

ج: نعم، يُعتبر العنصر الخارجي عاملاً مهمّاً في تحليل ديناميكيات الإصلاح في المغرب. السياسة الخارجية والتأثيرات الدولية لها تأثير كبير على القدرة على تنفيذ الإصلاحات لعدة أسباب:

هناك أولاً التأثيرات الاستعمارية وما بعد الاستعمار: التاريخ الاستعماري للمغرب والإرث الذي تركته القوى الاستعمارية أثرت على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد. بعد الاستقلال، واجه المغرب تحديات في إعادة بناء مؤسساته الوطنية وتحرير سياسته الاقتصادية من تأثيرات القوى الأجنبية.

ثم هناك التوازنات الجيوسياسية: خلال الحرب الباردة وحتى بعدها، كان المغرب يحاول الموازنة بين الضغوط والتأثيرات الدولية، مما قد يكون قد أثر على أولوياته الداخلية وعلى سياسات الإصلاح.

في المستوى الثالث تأتس الضغوط الاقتصادية الدولية: الديون الخارجية، والمطالبات بالإصلاحات من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، غالباً ما تفرض شروطاً على السياسة الاقتصادية التي قد تكون على حساب الإصلاحات الاجتماعية المستدامة.



عباس الفاسي

سياسي مغربي مخضرم، شغل منصب رئيس الحكومة المغربية من 2007 إلى 2011. يُعرف بكونه من قيادات حزب الاستقلال، وهو حفيد أحد مؤسسي الحزب. خلال فترة رئاسته للحكومة، واجه تحديات كبيرة بما في ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية ومطالب الإصلاح السياسي التي تصاعدت مع حركة 20 فبراير.



إدريس جطو

سياسي مغربي شغل منصب رئيس الوزراء من عام 2002 حتى 2007. عُرف بكونه تكنولوجياً وأدار الحكومة في فترة انتقالية هامة، حيث كان تركيزه منصباً بشكل كبير على الإصلاحات الاقتصادية والمالية.



عبد الرحمان اليوسفي

كان سياسياً مغربياً بارزاً ومناقلاً طويل الأمد من أجل الديمقراطية في المغرب. تولى رئاسة الوزراء من 1998 إلى 2002، ويُعرف بقيادته لحكومة التناوب التوافقي، مما مثّل خطوة مهمة نحو الإصلاح السياسي في المغرب.



## # مقابلة

**س: فلتكلمني أكثر عن هذا السياق التاريخي لاستعمار الصحراء ومم ثم تحويلها إلى عقبة أمام استكمال وحدته الترابية ونهوضه الاقتصادي بعد إنهاء العمل بمعاهدة الحماية؟**

ج: بالتأكيد، يمكن القول إن السياق التاريخي للوجود الاستعماري في الصحراء والمغرب ككل لعب دوراً بارزاً في التحديات التي واجهت المغرب ما بعد الاستقلال. الصحراء، تحت السيطرة الإسبانية، أصبحت جزءاً من منطقة نفوذ إسبانيا وفرنسا في المغرب، مما خلق تحديات جيوسياسية معقدة للمغرب أثناء وبعد الاستقلال. عندما انتهت فترة الحماية الفرنسية والإسبانية في المغرب سنة 1956، بدأ المغرب جهوداً لاستعادة السيادة على كامل ترابه الوطني. ومع ذلك، ظلت الصحراء تحت السيطرة الإسبانية حتى ما يُعرف بالمسيرة الخضراء سنة 1975، والتي كانت عرضاً سلمياً للقوة وإعلاناً عن السيادة المغربية على الإقليم.

التحديات التي واجهت المغرب في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بعد الاستقلال تعود جزئياً إلى تركة الاستعمار، والتي شملت بنية تحتية موجهة أساساً لخدمة الاقتصاد الاستعماري، نظام تعليم لم يهدف إلى بناء قوى عاملة متعلمة ومتخصصة بما يكفي، والتحديات الأمنية والسياسية المتعلقة بالوحدة الترابية.

بعد الاستقلال، وجد المغرب نفسه يسعى لإعادة تأهيل اقتصاده وإعادة توجيهه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك وسط التحديات الجيوسياسية، بما في ذلك النزاع حول الصحراء الذي أصبح يطغى على السياسة الخارجية والداخلية للمغرب.

النزاع ومسألة تقرير المصير في الصحراء يمكن أن يؤدي إلى تعقيد جهود المغرب لتحقيق التنمية المستدامة والإصلاحات الشاملة. الجهود المبذولة في الدفاع عن السيادة على الصحراء والبحث عن حل دبلوماسي يستهلك موارد وطاقة يمكن أن تُستخدم في برامج التنمية الداخلية.

من المهم أيضاً أن نذكر أن هناك جهوداً تنموية ملحوظة قد تم تنفيذها في المناطق الصحراوية من المغرب، في إطار استراتيجيات شاملة لتحسين البنية التحتية والخدمات وتوفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

**س: ألاحظ أنك تهرب من مناقشة الموضوع كما طرحته معك في السؤال السابق، هل ترفض الاعتراف بكون الصحراء استعمرت من طرف إسبانيا كبدية لاحتلال المغرب من طرف القوى الأوربية؟**

ج: أعتذر إذا بدا أن هناك تهرب من الموضوع. لا يوجد رفض للاعتراف بالحقائق التاريخية، بالفعل، تاريخياً، احتلت إسبانيا منطقة الصحراء في أواخر القرن الـ 19، وهذا الاحتلال كان جزءاً من السياق الأوسع للاستعمار الأوروبي في المغرب والذي شمل تأثيرات فرنسية وإسبانية على مناطق مختلفة من البلاد.

المغرب، مثل العديد من الدول الأخرى، تأثر بشكل كبير بالاستعمار الأوروبي، الذي لعب دوراً في تشكيل الحدود السياسية والاقتصادية الحديثة للبلاد. استعادة السيادة والوحدة الترابية كانت ولا تزال قضية محورية في السياسة المغربية، والنزاع حول الصحراء يُعتبر من ضمن تلك السياقات التاريخية والجيوسياسية.



**محفطى الأراب**

مهندس ومدير تنفيذي مغربي، معروف بتوليته منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الفوسفات المغربية (OCP Group)، وهي إحدى أكبر الشركات العالمية في مجال إنتاج وتسويق الفوسفات ومشتقاته. يُعتبر الأراب رمزاً للتخوفاط المغربي الذي يُدير أحد أهم مصادر الثروة في البلاد، وقد ارتبط اسمه بالجهود الكبيرة لتطوير القطاع وتحديثه.



**عزيز أخنوش**

سياسي ورجل أعمال مغربي يُعد من أغنى رجال الأعمال في المغرب وإفريقيا. شغل منصب وزير الفلاحة والصيد البحري لمدة طويلة، ويُعرف بأنه مقرب من الدوائر الملكية. أخنوش هو أيضاً رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، وقد تقلد رئاسة الحكومة المغربية. يُنظر إليه على أنه شخصية تمثل النخبة الاقتصادية التي تحظى بنفوذ كبير في السياسات العامة للبلاد.



**منير الماجدي**

يعرف بكونه شخصية نافذة داخل المملكة المغربية، حيث شغل منصب الكاتب الخاص للملك محمد السادس. يُعتبر الماجدي أحد الشخصيات المؤثرة في الأوساط الاقتصادية والمالية بالمغرب، كما يُشار إلى مساهمته في العديد من الشركات والمشاريع الكبرى في البلاد، ما جعله محط تركيز في نقاشات حول الشفافية وتضارب المصالح.



## تجربة التناوب خطوة إيجابية لكنها لم تكن كافية

س: شهد المغرب خلال عقد التسعينيات دينامية جديدة يصفها البعض بالانفتاح، من خلال إطلاق سراح معتقلين وعفو على بعض المنفيين والتفاوض مع المعارضة السياسية حول المشاركة في الحكم، هل يمكن اعتبار ذلك محاولة أخرى من محاولات إصلاح أوضاع المغرب أم كانت مجرد قوس فتح لتثبيت السلطة القائمة ثم يغلق؟

ج: كان عقد التسعينيات فترة تحول في العديد من الدول، وفي المغرب، شهدت هذه الفترة بالفعل دينامية جديدة تميزت بإجراءات يمكن وصفها بمحاولات للانفتاح السياسي. تميز هذا الوقت بمجموعة من الإصلاحات التي بدأها الملك الحسن الثاني، والتي يمكن فهمها ضمن سياقات متعددة:

1. إصلاحات حقيقية: يمكن اعتبار هذه الإجراءات محاولات جديّة لتحديث الدولة وإنشاء هيكل سياسي أكثر شمولية يستجيب لمطالب الشعب وضغوط الدول الديمقراطية الغربية.

2. تكتيكات لتثبيت السلطة: من ناحية أخرى، قد يرى النقاد أن هذه الخطوات كانت مجرد تكتيكات لتعزيز

س: طيب لنتقل إلى الشق الداخلي، لماذا دخل المغرب في حالة سياسية مأزومة، بين السلطة والمعارض عقب حصوله على الاستقلال؟

ج: بعد الاستقلال، كانت هناك توقعات كبيرة من الشعب المغربي لتحقيق التقدم والإصلاح السياسي والاقتصادي. ومع ذلك، واجه المغرب تحديات كبيرة في الانتقال من نظام استعماري إلى دولة مستقلة وديمقراطية. هناك عدة عوامل أسهمت في الحالة السياسية المأزومة التي تحدثت عنها:

1. تركة الاستعمار: أثرت سياسات التقسيم والحكم الاستعماري على النسيج الاجتماعي والسياسي في المغرب، مما ترك بصمات على البنية السياسية بعد الاستقلال.

2. الصراع على السلطة: بعد الاستقلال، شهد المغرب تنافساً على السلطة بين النخبة الحاكمة، المتمثلة في القصر وأحزاب سياسية مختلفة، كل يسعى لتعزيز موقعه.

3. التحديات الاقتصادية: الاقتصاد المغربي كان بحاجة إلى تحول جذري من نموذج استخراج الموارد والزراعة الموجهة للاستعمار إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

4. التوازن بين التقاليد والحداثة: المغرب واجه تحدي تحقيق توازن بين القيم التقليدية والدينية وبين الضغوط نحو الحداثة والتغيرات الاجتماعية.

5. لحكم والديمقراطية: كان هناك نقاش دائم حول الحكم ومدى ديمقراطيته، ومدى توزيع السلطة بين المؤسسات الملكية والحكومة والبرلمان.

6. الاحتياجات الاجتماعية: المطالب الشعبية بتحسين الظروف المعيشية والسياسية أدت إلى توترات واحتجاجات في أوقات مختلفة، مما أضاف إلى الضغوط على النظام السياسي.

كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في خلق بيئة سياسية معقدة وأحياناً مأزومة، حيث كان هناك صراع مستمر لتحديد مسار البلاد السياسي والاقتصادي.

س: ما الذي ساهم أكثر في خلق هذا الوضع المأزوم، هل العوامل الداخلية أم استمرار تأثير العوامل الخارجية، أي مصالح القوى الدولية الكبرى، في منع تبلور مشروع نهضة مغربية شاملة؟

ج: الوضع المأزوم في المغرب، كما هو الحال في العديد من الدول التي مرت بمرحلة ما بعد الاستعمار، يمكن أن يعزى إلى تفاعل معقد بين العوامل الداخلية والخارجية.

تشمل عوامل الداخلية النظام السياسي الذي يرث تركيبة معقدة من العهد الاستعماري، التحديات الاقتصادية، الخلافات

السياسية والاجتماعية، والتوترات بين الحاجة إلى الإصلاح والحفاظ على الاستقرار.

أما العوامل الخارجية فتشمل تأثير السياسات والمصالح الدولية، حيث لا تزال القوى الكبرى تحاول التأثير في السياسات الداخلية للدول من أجل تعزيز مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

في بعض الأحيان، قد يكون من الصعب فصل هذين النوعين من العوامل لأنها تتداخل وتؤثر على بعضها البعض. مصالح القوى الكبرى يمكن أن تؤثر على الديناميات الداخلية، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تُستخدم القضايا الداخلية كأدوات من قبل هذه القوى للتأثير في البلاد.

من الناحية التاريخية، استمر تأثير العوامل الخارجية في التأثير على توجهات المغرب بعد الاستقلال، لكن العوامل الداخلية مثل الحكم، التنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي هي التي غالباً ما تحدد قدرة البلاد على تنفيذ مشاريع النهضة.

إن تحديد أي من هذه العوامل له الأثر الأكبر ليس بالأمر السهل ويتطلب تحليلاً معمقاً للسياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية المحددة في كل حقبة من حقب تاريخ المغرب الحديث والمعاصر.

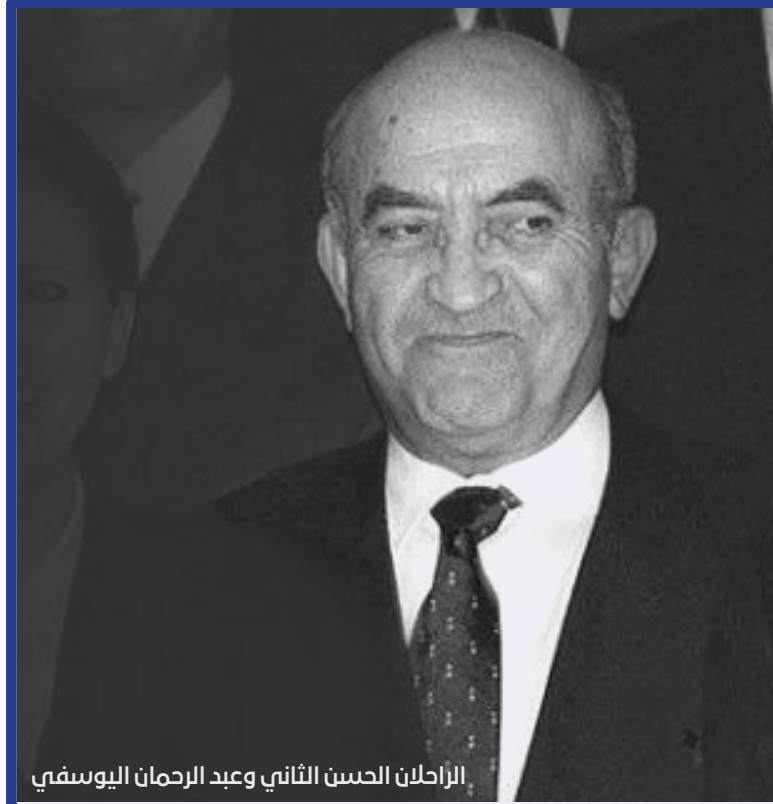
**س: ماذا عن مسؤوليات وأدوار الأطراف المغربية الأساسية، أي القصر والأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية، في تجميد مسار المغرب وتركه رهينة للوضع المأزوم؟**

ج: مسؤوليات وأدوار الأطراف المغربية الأساسية، مثل القصر الملكي والأحزاب السياسية التي تأسست من رحم الحركة الوطنية، تعتبر محورية في فهم الوضع السياسي والاجتماعي في المغرب.

فقد كان للقصر الملكي على مر التاريخ المعاصر للمغرب، دور مركزي في الحياة السياسية، حيث يعتبر الملك الحاكم الفعلي ورمز الوحدة الوطنية. القصر كان دائماً يسعى للحفاظ على توازن دقيق بين الحاجة إلى الإصلاح والحاجة إلى الاستقرار والسيطرة.

أما الأحزاب السياسية التي نشأت من الحركة الوطنية، فواجهت تحديات عدة في الانتقال من النضال ضد الاستعمار إلى الحكم في سياق الدولة الوطنية. بعض هذه الأحزاب وجدت صعوبة في التكيف مع متطلبات الحكم والتنافس السياسي، وربما لم تكن قادرة دائماً على الاستجابة بفعالية لمطالب الشعب أو تحقيق التنمية المنشودة.

هذا التوتر بين القصر والأحزاب أدى في بعض الأحيان إلى تجميد المسار السياسي وظهور أزمات، حيث كان كل طرف يحاول الحفاظ على نفوذه. في الوقت نفسه، كان هناك تحديات تتعلق بالتنمية



الراحلان الحسن الثاني وعبد الرحمان اليوسفي

شرعية النظام وتثبيت السلطة في وجه الضغوط الداخلية والخارجية، بما في ذلك الانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان.

3. استجابة للضغوط الدولية: يمكن أيضاً تفسير الإجراءات في سياق الاستجابة للضغوط الدولية والتغيرات العالمية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة والتحول نحو العولمة.

4. مزيج من الدوافع: من المحتمل أن تكون الإصلاحات نتاج مزيج من الدوافع، حيث كان النظام يحاول الموازنة بين تأمين سلطته والاستجابة للمطالب المتزايدة للشفافية والديمقراطية.

النظرة الشاملة لهذه الفترة تظهر أنها شكلت فصلاً مهماً في التطور السياسي المغربي، مع تأثيرات متواصلة على الحياة السياسية للبلاد حتى اليوم. وعلى الرغم من التحديات والانتقادات، يُعتبر هذا الوقت بداية لعملية الانتقال السياسي التي استمرت في العقود التالية.

الاقتصادية، البطالة، ومستويات التعليم والصحة، التي تحتاج إلى حلول متكاملة وتعاون بين مختلف الأطراف.

علو على ذلك، تعد الديناميات بين السلطة المركزية والحركات الشعبية والمجتمع المدني أيضًا جزءًا مهمًا من اللغز السياسي المغربي، حيث تسعى هذه الجماعات للمشاركة أكثر في العملية السياسية والمساهمة في تشكيل مستقبل البلاد.

لذلك، يمكن القول بأن الوضع المأزوم هو نتاج تفاعل معقد بين طموحات القصر للحفاظ على النظام الملكي وبين الصراعات الداخلية في الأحزاب السياسية وبينها وبين القصر، إضافة إلى تحديات التنمية والإصلاح.

### س: ماذا تقصد باللغز السياسي المغربي؟

ج: أقصد بـ "اللغز السياسي المغربي" تلك التعقيدات والتحديات الفريدة التي تواجه النظام السياسي في المغرب. هذه تشمل التوازن بين السلطة الملكية والحكم الديمقراطي، العلاقات بين الأحزاب السياسية والقصر، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلاد. كل هذه العوامل تجعل السياسة المغربية معقدة وتتطلب فهمًا دقيقًا للديناميكيات الداخلية والخارجية التي تشكل الساحة السياسية.

### س: هل تشير إلى ما يسميه البعض بالحزب السري أو القوة الثالثة؟

### س: ماذا عن تجربة حكومة التناوب التي انتهى إليها هذا العقد، هل تتفق مع القراءات التي تعتبرها فرصة ضائعة؟

ج: حكومة التناوب في المغرب، التي تشكلت عام 1998 بقيادة الراحل عبد الرحمان اليوسفي، تعتبر تجربة مهمة في تاريخ المغرب السياسي المعاصر. هذه التجربة كانت جزءًا من مسار الانفتاح السياسي وتمثلت في إشراك القوى السياسية المعارضة، لاسيما الاتحاد الاشتراكي، في الحكم.

يمكن النظر إلى هذه الحكومة من زوايا متعددة:

1. إنجاز تاريخي: يرى البعض أن حكومة التناوب كانت إنجازاً تاريخياً، حيث مثلت تقدماً نحو تعزيز المشاركة السياسية وتوسيع الحريات.

2. فرصة ضائعة: من جهة أخرى، هناك من يعتبر أن حكومة التناوب كانت فرصة ضائعة، إذ لم تتمكن من تحقيق الإصلاحات الجذرية المتوقعة، بسبب محدودية الصلاحيات والمقاومة من مراكز القوى التقليدية.

3. خطوة في مسار طويل: وهناك من يرى أنها كانت مجرد خطوة في مسار طويل ومعقد نحو الديمقراطية والإصلاح، ولا يمكن تقييمها بمعزل عن السياق الأوسع للتطورات السياسية في المغرب.



### فؤاد عالي الهمة

سياسي مغربي وطبيب مقرب من الملك محمد السادس. شغل منصب وزير بلا حقيبة وكان مستشاراً ملكياً. اشتهر بتأثيره الكبير في الدائرة الملكية وكان يُنظر إليه على أنه واحد من اللاعبين الرئيسيين في السياسة المغربية، وخاصة في تشكيل السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات. كما أسس حزب الأمل والمعاورة، الذي يُعتبر منافساً سياسياً لحزب العدالة والتنمية والذي اتخذ مواقف متقدمة في الانتخابات البرلمانية المغربية.



### سعد الدين العثماني

طبيب نفساني وسياسي مغربي شغل منصب رئيس الحكومة المغربية من مارس 2017 إلى أكتوبر 2021، خلفاً لعبد الإله بنكيران. ينتمي العثماني أيضًا إلى حزب العدالة والتنمية، وقد تميز بنهجه الهادئ والدبلوماسي في السياسة. تولى قيادة الحكومة في فترة شهدت تحديات اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك مطالبات بإصلاحات أعمق، وقد أثمته حكومته بالتراجع عن بعض المكتسبات الديمقراطية، خاصة في سياق تعاملها مع حراك الريف وقضايا أخرى.



### عبد الإله بنكيران

سياسي بارز في المغرب وكان رئيس الحكومة من 2011 حتى 2017. يتميز بكونه قائدًا كاريزماتيًا وأحد الوجوه الرئيسية في حزب العدالة والتنمية، وهو حزب ذو مرجعية إسلامية. تولى رئاسة الحكومة بعد انتفاضات الربيع العربي وساهم في إدخال بعض الإصلاحات السياسية التي نص عليها دستور 2011، وقد أشيد به لنهجه الشعبي والمباشر في السياسة، لكنه واجه أيضًا انتقادات بخصوص تعامله مع بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية.



## # مقابلة

ج: نعم، ما يُشار إليه أحياناً بـ "الحزب السري" أو "الدولة العميقة" أو "القوة الثالثة" في بعض السياقات السياسية، يعني وجود جماعات نافذة داخل الدولة تمارس تأثيراً كبيراً على القرارات السياسية والإدارية خلف الكواليس. في المغرب، يُستخدم هذا المصطلح أحياناً للإشارة إلى شبكات النفوذ داخل الدولة تتمثل في مجموعات غير رسمية من النخب الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يُعتقد أنها تتمتع بقدر كبير من السلطة وتؤثر في السياسات والتوجهات العامة للبلاد.

هذه الجماعات قد تعمل على حماية مصالحها وتحافظ على مراكزها القوية في النظام السياسي والاقتصادي، مما يمكن أن يعرقل الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية ويحد من الشفافية في عمل الدولة.

### س: وهل هي حقيقة أم مجرد خيال وأسطورة؟

ج: الحديث عن "الدولة العميقة" أو القوى الخفية يمكن أن يكون له جذور في الواقع، لكنه أيضاً يتسم بالغموض ويخضع للكثير من التأويلات والنظريات. في المغرب، كما في كثير من الدول، هناك إقرار عام بأن جماعات النفوذ والمصالح تلعب دوراً في الحياة السياسية، وأنها قد تؤثر في القرارات والتوجهات السياسية والاقتصادية.

ومع ذلك، فإن تحديد الحدود الفاصلة بين الأنشطة السياسية المشروعة والتأثير غير الشفاف أو الغير رسمي قد يكون

تأثير حكومة التناوب وتقييمها يتوقفان إلى حد كبير على منظور المحلل وعلى المعايير التي يستخدمها لتقييم الإصلاح السياسي. في كل الأحوال، تُعتبر تلك الفترة حاسمة في تاريخ المغرب المعاصر ولها تأثيراتها الطويلة المدى على النسيج السياسي للبلاد.

### س: أريد تحريكك أنت ورأيك أنت، لا مجرد جرد للقراءات الممكنة!

ج: أعتذر عن التباس الأمر. بالنظر إلى التحولات السياسية في المغرب، ومن وجهة نظر تحليلية شخصية بناءً على البيانات المتاحة لي حتى أبريل 2023، يمكن القول إن حكومة التناوب كانت خطوة هامة نحو الإصلاح السياسي والديمقراطي في المغرب. الإجراءات التي أُخذت خلال تلك الفترة، مثل إطلاق سراح السجناء السياسيين والتفاوض مع المعارضة، أشارت إلى رغبة في التغيير وتحقيق نوع من التوازن بين مختلف القوى السياسية.

ومع ذلك، الواقع السياسي والتحديات التي واجهتها الحكومة، بما في ذلك الصراع على السلطة والحفاظ على مصالح مختلف الجهات، جعلت من الإصلاحات أمراً صعب المنال بالسرعة والعمق اللذين كان يأملهما البعض. لذا، بينما كانت هناك نوايا إيجابية واضحة،



محمد أوزين

محمد أوزين هو سياسي مغربي وعضو في حزب الحركة الشعبية. شغل منصب وزير الشباب والرياضة في الحكومة المغربية وكان في وسط جدل كبير خلال تنظيم المغرب لكأس العالم للأندية عام 2014، حيث تمت إقالته بعد "فضيحة المياه"، وهي قضية تتعلق بسوء إدارة تجهيزات رياضية والتي أثارت نقاشاً حاداً حول الشفافية والمسؤولية في الحكومة المغربية.



إلياس العماري

إلياس العماري هو سياسي مغربي وناشط أمازيغي. تقلد عدة مناصب وكان رئيساً لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة. عُرف بدوره البارز في الحياة السياسية وخصوصاً كعضو قيادي في حزب الأمانة والمعاصرة، وهو حزب معارض نشأ كقوة سياسية رئيسية موازية للإسلاميين في المغرب. شغل أيضاً دوراً مهماً في أحداث ومفاوضات متعلقة بحراك الريف الاحتجاجي.



شكيب بنموسى

شكيب بنموسى هو مسؤول حكومي مغربي ودبلوماسي سابق. شغل منصب سفير المغرب في فرنسا وكان وزيراً للداخلية في السابق. يُعتبر بنموسى من الشخصيات الهامة في الإدارة المغربية، وتم تعيينه في عام 2020 لرئاسة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، وهي اللجنة المكلفة بوضع توصيات لتجديد النموذج التنموي للبلاد. يُنظر إليه على أنه تكنولوجي وخبير إداري يتمتع بخبرة واسعة في الشؤون الحكومية والدبلوماسية.

وقفت العوائق الهيكلية والمحافظه السياسية حائلًا دون تحقيق تقدم ملموس في بعض المجالات.

بالتالي، يمكن اعتبار تجربة التناوب في التسعينات خطوة إيجابية ولكنها غير كافية بمفردها لتحقيق النهضة السياسية الشاملة. كانت بمثابة بداية لعملية أطول وأكثر تعقيدًا للإصلاح السياسي، والتي تتطلب استمرارية الجهود والمشاركة الواسعة من جميع أطراف المجتمع المغربي.

### س: من المسؤول عن محدودية نتائج هذه التجربة؟ القصر أم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؟

ج: تحديد المسؤولية عن محدودية نتائج تجربة التناوب الديمقراطي في المغرب معقد ولا يمكن إلقاء اللوم على طرف واحد فقط. الواقع أن هناك عدة عوامل تلعب دوراً في هذا الإطار:

1. النظام الملكي (القصر): القصر الملكي في المغرب له سلطة واسعة وتأثير كبير على الحياة السياسية. بالنظر إلى هذه السلطة، يرى بعض المطلعين أن القصر قد يكون عمل على تقييد حدود التناوب للحفاظ على الاستقرار ومصالح النظام القائم.

2. حزب الاتحاد الاشتراكي: بصفته الحزب الرئيسي في تجربة التناوب، كان يتحمل مسؤولية توجيه الإصلاحات وتحقيق توقعات المواطنين. التحديات الداخلية، بما في ذلك الانقسامات داخل الحزب والمفاوضات السياسية المعقدة، قد تكون أثرت على قدرته على تنفيذ الإصلاحات الجذرية.

3. البيئة السياسية والاقتصادية: كانت هناك عوامل خارجية، مثل الوضع الاقتصادي العالمي والديناميات الإقليمية، التي أثرت على الإصلاحات. الضغوط الاقتصادية والاحتياج للحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني قد تكون حدت من نطاق الإصلاحات.

4. المجتمع المدني والشعب: المشاركة الشعبية وقدرة المجتمع المدني على الضغط من أجل التغيير كانت محدودة، مما يمكن أن يكون أثر على النتائج النهائية لتجربة التناوب.

5. التوقعات المختلفة: هناك تباين في توقعات الأطراف المختلفة مما كان يمكن أن تحققه الحكومة. البعض كان يأمل في تغييرات جذرية بينما كان آخرون يبحثون عن تغييرات تدريجية.

معقدًا. في حين يمكن أن يستند الاعتقاد بوجود "حزب سرّي" إلى ملاحظات وتجارب واقعية، فإن الحقائق المحددة حول هذه الجماعات ومدى تأثيرها يمكن أن تكون غامضة وصعبة الإثبات بدقة. لذلك، ما يُعتبر حقيقياً بالنسبة لبعض الناس قد يُنظر إليه على أنه مبالغ فيه أو حتى أسطوري بالنسبة للآخرين، وغالبًا ما يتطلب فهم هذه الديناميكيات تحليلًا دقيقًا للتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد.

### س: كيف تبدو لك فكرة الإصلاح في المغرب خلال العشرية الأولى من هذه الألفية؟

ج: خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة، شهد المغرب عددًا من المبادرات الإصلاحية التي أظهرت توجهًا نحو التحديث ومحاولة لتعزيز الاستقرار والتنمية. أطلقت مبادرات لتحديث البنية التحتية وإصلاح النظام التعليمي وتعزيز حقوق النساء، كما تمت المهادنة على مدونة الأسرة في 2004، والتي كانت خطوة هامة نحو تحسين وضع المرأة المغربية.

إلى جانب ذلك، جرت محاولات لإصلاح القضاء وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة ومكافحة الفساد. وكانت هناك جهود لإشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار.

على الصعيد السياسي، اعتمد نظام انتخابي يفترض أن يحسن التمثيل البرلماني ويشجع على تعددية أكبر، لكن ما زال النظام السياسي يعكس قدرًا كبيرًا من السلطوية الموجهة، حيث يحتفظ القصر بدور محوري في السياسة والحكم.

في الواقع، الإصلاح في المغرب يمكن وصفه بأنه تدريجي ومُنقذ، مع محاولة لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار واستجابة للضغوط الداخلية والخارجية للتغيير.

### س: لا أقصد الجانب الإجرائي، بل فكرة الإصلاح نفسها، هل بات حضورها قويا وواضحا أم تراجعته؟

ج: فكرة الإصلاح في المغرب خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة كانت قوية ومحورية في الخطاب الرسمي والتطلعات الشعبية. تم إطلاق مبادرات واسعة تهدف إلى الإصلاح السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، وكان هناك تفاؤل كبير حول إمكانية تحقيق تغييرات جوهرية.

هذه الفترة شهدت أيضًا محاولات لإعادة تعريف دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع، مع الدفع نحو تحقيق تنمية أكثر شمولية وعدالة اجتماعية. كان هناك شعور بأن المغرب يقف على عتبة عهد جديد من الانفتاح السياسي والتحديث.

ومع ذلك، على الرغم من الخطوات الإصلاحية المعلنة والمُتخذة، ظلت هناك تساؤلات حول عمق واستدامة هذه الإصلاحات. بعض



المحليين والمراقبين يرون أن الإصلاحات في كثير من الأحيان كانت محدودة ولم تطل جوهر السلطة والهيكل السياسي، وأنها كانت تهدف بالأساس إلى تعزيز شرعية النظام والحفاظ على الاستقرار أكثر من كونها سعيًا حقيقيًا نحو تحول ديمقراطي شامل.

بناءً على المعطيات المتوفرة، يمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت موجودة ومهمة، ولكن مدى الالتزام بها والتطبيق الفعلي كان يتباين ويثير نقاشات حول النوايا والأهداف.

**س: هل تعتقد أن انتكاسة حصلت لفكرة الإصلاح خلال تلك العشرية، من خلال ظهور بوادر التراجع عن مشروع التحديث وطرح فكرة منع حزب الدولة من جديد؟**

ج: خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة، كان هناك تقدم ملحوظ في مجال الإصلاحات في المغرب، لكن تباينت الآراء حول مدى وعمق هذه الإصلاحات. النقاش حول فكرة منع حزب الدولة والتراجع عن مشروع التحديث يشير إلى توتر بين الأهداف الإصلاحية والرغبة في الحفاظ على النظام القائم واستقراره.

من الناحية التحليلية، يمكن القول بأن هذه الفترة كانت شاهدة على نوع من الصراع بين تطلعات الإصلاح والتحديث وبين الحفاظ على الوضع الراهن وميكانيزمات السيطرة التقليدية. قد تُفسر محاولات منع حزب الدولة كإشارة إلى الرغبة في التحكم في عملية الإصلاح السياسي وضمان ألا تفلت الأمور من عقابها، مما قد يعتبر بمثابة خطوة إلى الوراء بالنسبة للمنادين بإصلاحات أكثر جذرية.

وبالفعل، ظهرت مؤشرات تدل على استخدام الإصلاحات كوسيلة لإعادة تأكيد السلطة بدلاً من توزيعها بشكل أكثر عدالة، مما أثار القلق بين القوى الداعية للديمقراطية والتغيير الحقيقي. في نهاية المطاف، هذه الديناميات أدت إلى تعقيد مسار الإصلاح وفتحت الباب لتفسيرات مختلفة حول النوايا الحقيقية وراء الإصلاحات المعلنة.

**س: ما هي هذه المؤشرات؟**

ج: المؤشرات التي يمكن الإشارة إليها فيما يخص التحديات التي واجهت فكرة الإصلاح في المغرب خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة تشمل:

1. **محدودية الإصلاحات السياسية:** على الرغم من بعض التعديلات الدستورية، بقي النظام الملكي محتفظًا بسلطات واسعة، مما أدى إلى استمرار الجدل حول مدى التوازن بين السلطات.

2. **تشكيل حزب الأهلّة والمعاصرة:** إنشاء هذا الحزب في 2008، الذي اعتبره الكثيرون بمثابة حزب الدولة، أثار تساؤلات حول نوايا الإصلاح الحقيقية.

بالتالي، المسؤولية تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية، وتظل النتائج مرتبطة بتعقيدات النظام السياسي المغربي والسياق الاقتصادي والاجتماعي الأوسع.

**س: ها أنت تتهرب مجدداً من الجواب، أعطني رأيك أنت بناءً على المعطيات المتوفرة لديك!**

ج: اعتذر إذا بدا أنني أتهرب من الإجابة. بناءً على المعطيات المتوفرة، يمكن تقديم التحليل التالي:

تجربة التناوب في المغرب، ومن وجهة نظري، تمثل تجسيدًا لتوازن دقيق بين الرغبة في الإصلاح والحفاظ على الاستقرار السياسي. من جانب، يبدو أن القصر كان حريصًا على عدم التنازل عن السلطة الكافية التي قد تهدد النظام الملكي، ولهذا احتفظ بالسيطرة على الأجهزة الرئيسية مثل الأمن والجيش. ومن جانب آخر، بدأ حزب الاتحاد الاشتراكي في بعض الأحيان غير مستعد أو غير قادر على دفع الإصلاحات الجريئة قدمًا بالشكل الذي كان يأمل به داعموه.

أضف إلى ذلك، أن تحديات الحكم والمحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية أثرت بشكل كبير على نتائج التجربة. في النهاية، يبدو أن كلا الطرفين - القصر وحزب الاتحاد الاشتراكي - قد تحملوا نصيبًا من المسؤولية في تحديد نتائج تجربة التناوب، مع وجود حالة من الحذر والتحفظ سادت السياق السياسي وعرقلت الإصلاحات الجذرية.

**س: هل تتفق مع الرأي الذي يعتبر ما جرى سنة 2002 تراجعاً عن المنهجية الديمقراطية؟**

ج: الفترة التي تلت سنة 2002 في المغرب شهدت بعض التغييرات التي يمكن اعتبارها مؤشرات على تباطؤ العملية الديمقراطية بالمقارنة مع الانفتاح الذي رُوج له في نهاية التسعينات. تقدير الوضع يعتمد كثيرًا على المنظور الذي يتم النظر من خلاله.

من جهة، يرى بعض المحللين أن الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية المغربية من تعديلات قانونية وإعادة تشكيل التحالفات الحكومية، والإجراءات التي اتخذت في مجال الإعلام والصحافة، أدت إلى تراجع بعض مكتسبات المرحلة السابقة. هذا الرأي يستند إلى ملاحظة تقوية دور السلطات التنفيذية وتحجيم فاعلية البرلمان والأحزاب السياسية.

كما أن هناك من يؤكد على أن التغييرات التي حدثت كانت جزءاً من تصحيح مسار لضمان الاستقرار ومكافحة التطرف، خاصةً في ظل التحديات الأمنية التي واجهتها المملكة والمنطقة بأسرها.

الرأي الذي يعتبر هذه التحولات تراجعاً عن الديمقراطية يستند في جزء منه إلى قراءة تلك الإجراءات على أنها تقويض للتعددية وتقليص للحريات، بينما يستند الرأي المقابل على أنها كانت ضرورية لحفظ النظام العام ومواجهة التحديات الجديدة.

### س: كنت أشير في سؤالني إلى تعيين إدريس جطو وزيراً أولًا رغم فوز حزب الاتحاد الاشتراكي بالانتخابات؟

ج: إشارتك إلى تعيين إدريس جطو كوزير أول في المغرب سنة 2002، على الرغم من فوز حزب الاتحاد الاشتراكي بالانتخابات، تعكس نقطة محورية في النقاش حول الديمقراطية والإصلاح السياسي في المغرب. هذا القرار أثار جدلاً واسعاً بخصوص الدور الذي يلعبه القصر في توجيه العملية السياسية في البلاد ومدى استقلالية الحكومة المنتخبة.

البعض يرى أن هذا التعيين كان خطوة للخلف بالنسبة للتحول الديمقراطي الذي كان يأمل البعض في تحقيقه خلال فترة التسعينيات وبداية الألفية الجديدة. ينظر إليه على أنه تجاوز لإرادة الناخبين وتعزيز لدور القصر في تحديد توجهات

3. **تحديات الحوار الاجتماعي:** واجه المغرب تحديات في تحقيق توافق وطني حول قضايا اجتماعية واقتصادية رئيسية، مع استمرار الاحتجاجات والمطالبات بإصلاحات اقتصادية واجتماعية أعمق.

4. **الربيع العربي:** أحداث الربيع العربي في 2011 شكلت ضغطاً على المغرب لتسريع وتعميق الإصلاحات، مما أدى إلى تبني دستور جديد ولكن بعض النقاد يرون أن التغييرات كانت شكلية.

هذه بعض المؤشرات التي تبين التعقيدات التي واجهت فكرة الإصلاح في المغرب خلال تلك الفترة، وكيف أن التحديات كانت متعددة الأبعاد، شاملة للجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.

### س: كيف أثر الربيع العربي في مسار فكرة الإصلاح في المغرب؟

ج: أثر الربيع العربي بشكل كبير على مسار الإصلاح في المغرب. ويمكن تحليل هذا التأثير عبر عدة نقاط رئيسية:

1. **تسريع الإصلاحات:** استجاب المغرب للضغوط الشعبية المطالبة بالإصلاح بتعديلات دستورية في 2011 أعطت صلاحيات أكبر للبرلمان ولرئيس الحكومة و ضمانات لحقوق الإنسان، مما أشار إلى توجه نحو ديمقراطية أكثر تمثيلية.

2. **زيادة المشاركة السياسية:** تحت ضغط الربيع العربي، شهد المغرب زيادة في المشاركة السياسية وتعبير المواطنين عن آرائهم، سواء عبر الاحتجاجات أو عبر الانتخابات التي شهدت إقبالاً أكبر.



أندري أزولاي

مستشار ملكي مغربي بارز ويعتبر شخصية مؤثرة في دوائر صنع القرار بالمغرب. يعرف بدوره في الحوار بين الثقافات والأديان وكذلك في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة من خلال مؤسسة أنا ليند.



نبيل بنعبدالله

سياسي مغربي يقود حزب التقدم والاشتراكية، وهو حزب ذو توجه يساري. شغل مناصب وزارية عدة في الحكومات المغربية، وهو معروف بمواقفه الداعمة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.



فوزي لقجم

شخصية بارزة في المغرب، يشغل منصب النائب الأول لرئيس الاتحاد المغربي لكرة القدم ويعتبر من الشخصيات الرئيسية في الرياضة المغربية. يُعرف بدوره في تطوير البنيات التحتية لكرة القدم في المغرب وتحسين مستويات المنتخب الوطني.



3. تشكيل حكومة إسلامية: لأول مرة في تاريخ المغرب، فاز حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي في الانتخابات التي أعقبت التعديلات الدستورية، مما اعتبر تغييراً في المشهد السياسي.

4. التحديات المستمرة: على الرغم من التعديلات الدستورية والانتخابات، استمرت التحديات المتعلقة بالحكم الرشيد، الشفافية، الفساد، وتوزيع السلطة بين الملك والحكومة.

5. الحركات الاحتجاجية: استمرار الحركات الاحتجاجية مثل حركة 20 فبراير، التي كانت تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية أعمق، تشير إلى أن هناك جزءاً من المجتمع المغربي لم يكن راضياً عن مستواه ونوعية الإصلاحات التي تم إجراؤها.

الربيع العربي، بالتالي، فرض نوعاً من الاستجابة السريعة للمطالب الشعبية، لكن بقي هناك جدل حول مدى جدية وعمق هذه الاستجابة في تغيير الأنظمة القائمة ومسار الإصلاحات الجذرية.

### س: وما رأيك أنت في مدى جدية وعمق هذه الاستجابة؟

ج: كمحلل محايد، يمكن القول إن استجابة المغرب لمطالب الربيع العربي كانت بمثابة خطوة مهمة في مسار الإصلاحات السياسية في البلاد. تعديل الدستور وإجراء انتخابات شفافة نسبياً كانا مؤشرين على رغبة الدولة في تحقيق توازن بين الاستقرار والمطالب الشعبية. ومع ذلك، تبقى الأسئلة حول العمق الحقيقي لهذه الإصلاحات ومدى قدرتها على معالجة القضايا الأساسية كالحكم الرشيد والفساد. التحديات المستمرة والحركات الاحتجاجية تشير إلى أن قطاعات من الشعب المغربي تسعى إلى تغييرات أكثر جوهرية.

الحكومة، مما يقوض الحكم الديمقراطي ويقلص من الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في الحكم.

من ناحية أخرى، قد يرى البعض أن هذه الخطوة كانت ضرورية لضمان الاستقرار والكفاءة في إدارة الحكومة، خاصة في ظل تحديات اقتصادية وسياسية داخلية وإقليمية كانت تواجه المغرب في ذلك الوقت.

في كل الأحوال، هذه الفترة تُعتبر مثالاً على التوترات بين الإرادة الشعبية والحكم الملكي، وهو نقاش مستمر في تاريخ المغرب السياسي الحديث.

### س: أرجو أن نكف عن استعمال أسلوب "البعض يرى كذا وكذا والبعض الآخر يرى كذا وكذا"، أريد تحليلك ورأيك فقط...

ج: أفهم طلبك جيداً. استناداً إلى التاريخ السياسي المغربي والأحداث التي وقعت، يمكن تحليل تعيين إدريس جطو كوزير أول في عام 2002 على أنه دليل على استمرارية الهيكل السياسي الذي يحافظ على قوة القصر الملكي ويعكس قيود النظام السياسي المغربي على الديمقراطية التمثيلية. من هذا المنطلق، يمكن القول إن القصر استخدم سلطاته لضمان استمرارية نهج حكومي موالي للملك، مما أضعف مكانة الأحزاب السياسية وحدد من الأمل المعقودة على التناوب السياسي كآلية للإصلاح والتحول الديمقراطي.



حمدي ولد الرشيد

سياسي مغربي بارز وعضو في حزب الاستقلال، وهو أيضاً عمدة مدينة العيون في الصحراء الغربية، ويعتبر شخصية مؤثرة في السياسة المحلية للمنطقة. لعب ولد الرشيد دوراً في السياسات والتطورات المتعلقة بقضية الصحراء، وهو معروف بمواقفه الوطنية ودعمه لمغربية الصحراء.



نزار برقة

سياسي مغربي وخبير اقتصادي، شغل منصب وزير في عدة حكومات ويترأس حالياً حزب الاستقلال، وهو أحد الأحزاب التاريخية في المغرب. يُنظر إليه على أنه يمثل الخط المعتدل داخل الحزب ويعتبر من بين الشخصيات السياسية الداعمة للإصلاحات الاقتصادية والسياسية في البلاد.



ناصر بورقبة

دبلوماسي مغربي مخضرم ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي. يُعتبر شخصية رئيسية في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية للمغرب، وقد لعب دوراً مهماً في تعزيز علاقات المغرب الدولية، بما في ذلك توسيع شبكة الاعترافات بالسيادة على الصحراء الغربية وتعميق العلاقات مع الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية.

استجابات لبعض مطالب المجتمع. ومع ذلك، يشير النقاش المستمر حول قضايا مثل الحريات الصحفية والتجمع، وتوقيف النشطاء، إلى أن هناك تحديات جوهرية لا تزال قائمة.

التوازن بين الإصلاح والاستقرار هو مهمة دقيقة تتطلب تقدماً مستمراً ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في المجتمع. إذا كان الهدف هو بناء نظام ديمقراطي أكثر فعالية وشمولية، فإن الخطوات المتخذة منذ الربيع العربي قد لا تكون كافية، لكنها تشير إلى إمكانية وجود قاعدة يمكن من خلالها بناء مستقبل أكثر شمولية ومشاركة.

**س: خلافاً لما وقع مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حصل حزب العدالة والتنمية على ولايتين متتاليتين على رأس الحكومة، كيف تقيم الأداء السياسي لهذا الحزب؟ هل ساهم في ترسيم فكرة الإصلاح والتمكين لها أم العكس؟**

ج: تقييم الأداء السياسي لحزب العدالة والتنمية في المغرب يتطلب النظر في عدة عوامل:

1. الإصلاحات السياسية والاقتصادية: خلال ولايته، قام الحزب بعدة مبادرات للإصلاح في مجالات مثل العدالة والتعليم والصحة. ومع ذلك، رأى البعض أن هذه الإصلاحات لم تذهب بعيداً بما فيه الكفاية أو أنها تأثرت بمحدودية السلطة الحقيقية للحكومة أمام القصر الملكي.

2. السياق السياسي: حزب العدالة والتنمية واجه تحديات في التنقل بين تطلعات قاعدته الشعبية والضرورات الواقعية للسياسة في بنية السلطة المغربية، حيث القصر له الكلمة النهائية في العديد من المجالات.

**س: ما رأيك في جدية هذه الاستجابة انطلاقاً من سلوك الدولة في السنوات اللاحقة لفترة الربيع العربي؟**

ج: من الملاحظ أن الدولة المغربية استجابت لمطالب الربيع العربي بحذر، محاولاً تحقيق توازن بين الإصلاح والحفاظ على الاستقرار. التعديل الدستوري الذي جرى في 2011 كان خطوة استباقية هامة، لكن تقييم جدية وعمق هذه الإصلاحات يحتاج إلى النظر في كيفية تنفيذ هذه التغييرات ومدى تأثيرها على الحياة السياسية والاجتماعية في السنوات اللاحقة.

من ناحية، هناك تقدير للمساحة التي أُتيحت للمشاركة السياسية وللحقوق والحريات. ومن ناحية أخرى، يرى مراقبون أن هناك محدودية في تطبيق الإصلاحات وفي التقدم نحو ديمقراطية أكثر شمولية، مع بقاء السلطة الفعلية في يد الملك والدائرة المقربة منه. إن الإصلاحات الجوهرية تتطلب وقتاً وجهداً مستمراً، ولا يمكن الحكم على جدية الاستجابة دون تحليل معمق للسياسات السياسية والاجتماعية المتطورة.

**س: دعنا مما يقوله المراقبون وأخبرني أنت كيف ترى جدية هذه الاستجابة انطلاقاً من تحليل السياقات السياسية والاجتماعية؟**

ج: من وجهة نظر تحليلية، جدية الاستجابة لمطالب الربيع العربي في المغرب يمكن قياسها من خلال عدة معايير، مثل تنفيذ التغييرات الدستورية، السماح بمزيد من الشفافية والمشاركة السياسية، وتعزيز الحقوق الأساسية والحريات الفردية.

تشير بعض الأحداث، مثل الإصلاح الدستوري في 2011 وتشكيل حكومة بقيادة حزب إسلامي منتخب، إلى أن الدولة المغربية



عبد اللطيف وهبي

سياسي مغربي وعضو بارز في حزب الأطلالة والمعاصرة، وهو حزب معارض تأسس في 2008. وهبي يحظى بخلفية قانونية قوية ويعرف بمواقفه الجريئة والبريئة في البرلمان المغربي وفي مختلف التجمعات السياسية، كما يعتبر شخصية فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية المغربية.



إدريس لشكر

سياسي مغربي يشغل منصب الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وهو منصب يعادل ما يُعرف بالأمين العام في الأحزاب الأخرى. لشكر معروف بمساره الطويل في العمل السياسي والنقابي، وقد تولى القيادة في فترة تعرف تحولات وتحديات داخلية بالحزب، وكذلك في سياق سياسي مغربي معقد ومتغير.



حميد شيباط

سياسي مغربي يشغل منصب الأمين العام لحزب الاستقلال، أحد الأحزاب التقليدية في المغرب. عُرف بكونه شخصية جدلية أحياناً وهرطقة في تصريحاته، وقد تميزت قيادته للحزب بمواقفه المنتقدة للسياسات الحكومية والمطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية.



## # مقابلة

والتحليلات الموضوعية استنادًا إلى البيانات المتاحة. فيما يتعلق بحزب العدالة والتنمية، يمكن القول إنه قدم مبادرات إصلاحية وحكم خلال فترة معقدة، وهناك تقييمات مختلفة لأدائه تبعاً لمختلف الأطراف والمطلين.

### س: ما تقييمك أنت بناء على المعطيات المتوفرة لديك؟

ج: لتقييم أداء حزب العدالة والتنمية في المغرب، نعتمد على التحليل القائم على المعطيات المتاحة وليس على آراء شخصية. في ظل حكمه، تبانى الحزب عدداً من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وسعى لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد. ومع ذلك، واجه تحديات كبيرة تتعلق بالتوازن بين تطلعات الإصلاح والحفاظ على الاستقرار السياسي، إضافة إلى الضغوطات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

التقييمات تختلف بين من يرى أن الحزب حقق تقدماً في بعض المجالات، وبين من ينتقد قصوره عن تحقيق تغييرات جذرية أو التراجع في بعض الجوانب. الحقيقة هي أن السياق السياسي والاقتصادي المغربي معقد، وأي تقييم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه التعقيدات والمؤثرات المتعددة.

س: فهمت أنك لا تريد إبداء رأي واضح، بسبب قيود فرضها عليك المرءجون ربما. طيب، فلتخبرني هل خدم حزب العدالة والتنمية بسلكه السياسي فكرة الديمقراطية والتخليق السياسي أم لا؟

ج: تقييم دور حزب العدالة والتنمية في خدمة الديمقراطية والتخليق السياسي بالمغرب يعتمد على تحليل موضوعي

3. الديناميات الداخلية: الحزب نفسه شهد توترات داخلية وانقسامات بشأن مدى التوافق مع القصر وكيفية الإصلاح. من ناحية، يُنظر إلى فترة حكم حزب العدالة والتنمية على أنها فترة استمر فيها الاستقرار السياسي والاقتصادي، وحافظ الحزب على نهج معتدل، وحاول إدخال بعض التحسينات الإصلاحية. من ناحية أخرى، يرى النقاد أن الحزب لم يذهب بعيداً كفاية في تحدي الوضع القائم وتحقيق الإصلاحات الجوهرية التي دعت إليها الحركات الاحتجاجية.

بشكل عام، يمكن القول إن حزب العدالة والتنمية ساهم في عملية الإصلاح بدرجة معينة، لكن مدى ترسيخ فكرة الإصلاح يظل موضوع نقاش، خصوصاً مع مراعاة التوازنات الدقيقة والمعقدة للسياسة المغربية.

### س: دعنا من النقاش ومن آراء المراقبين، ما رأيك أنت؟

ج: كنظام ذكاء اطناعي، لا أملك آراء أو مشاعر شخصية، لكنني أستطيع تقديم تحليل مبني على البيانات والسياقات التاريخية. استناداً إلى المعلومات المتوفرة، يمكن القول إن حكومات حزب العدالة والتنمية أدارت مجموعة من الإصلاحات وحافظت على الاستقرار السياسي، ولكن واجهت أيضاً تحديات كبيرة تتعلق بالحدود الهيكلية للسلطة في المغرب، مما قد يحد من قدرتها على تحقيق إصلاحات عميقة وشاملة.

### س: أي أنك تهرب من إعلان موقف صريح؟

ج: بوصفي ذكاء اطناعي، ليس لدي القدرة على اتخاذ مواقف شخصية أو الإعلان عن آراء محددة؛ مهمتي هي تقديم المعلومات



عبد اللطيف الجواهري

محافظ بنك المغرب، وهو يُعتبر شخصية رئيسية في السياسة النقدية والمالية للمغرب. يُنظر إليه على أنه لعب دوراً مهماً في استقرار الاقتصاد المغربي وتعزيز النظام المالي للبلاد.



زليخة نوري

مستشارة ملكية مغربية معروفة وشخصية بارزة في السياسة المغربية، خدمت لسنوات كمستشارة للملك محمد السادس، وقد أسهمت بشكل كبير في مجالات مثل السياسات الاجتماعية والتنمية. تُعتبر من الشخصيات النافذة في البلاط الملكي، ولها دور مهم في دعم مبادرات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.



عبد اللطيف الحموشي

مسؤول أممي رفيع في المغرب، يشغل منصب مدير المديرية العامة للأمن الوطني والمراقبة الترابية. يُنظر إليه على أنه قائد إصلاحي في الأجهزة الأمنية، ولعب دوراً رئيسياً في تحديث الأمن ومكافحة الإرهاب داخل المغرب وفي تعاونه الدولي.



هورة مركبة

يُعتبر تقييم الأداء السياسي لكل ولاية موضوعاً معقداً ويحتاج إلى دراسة متعمقة لكل السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحاطت بكل فترة.

**س: ماذا عن سلوك الدولة خلال هذه المرحلة؟ هل ساهم في دعم فكرة الإصلاح، السياسي بالخصوص، أم العكس؟**

ج: سلوك الدولة المغربية خلال فترات حكومتي بنكيران والعثماني كان موضوع تحليلات مختلفة. من ناحية، اتخذت خطوات تُظهر التزاماً بالإصلاح السياسي، مثل تفعيل بعض مقتضيات الدستور الجديد لعام 2011 وتنظيم انتخابات اعتبرت من الأنظف في تاريخ المملكة. ومع ذلك، أنتقدت الدولة أحياناً لما يُعتبر قيوداً على الحريات السياسية والحقافة، ولدورها في توجيه العملية السياسية من خلف الستار.

التوازن بين استمرار الإصلاحات والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي هو تحدٍ يواجه الكثير من الدول، والمغرب ليس استثناءً. تصرفات الدولة في بعض الأحيان تشير إلى رغبة في الحفاظ على مقاليد السلطة والتحكم في وتيرة الإصلاحات، ما يثير تساؤلات حول مدى جدية وعمق الإصلاحات السياسية.

لسلوكه السياسي خلال فترة حكمه. يُلاحظ أن الحزب حاول تعزيز الإجراءات الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية والدفاع عن حقوق الناخبين، وكان له دور في تعزيز النقاش العام حول قضايا مثل الفساد والشفافية.

من ناحية أخرى، يُنظر إلى بعض السياسات والقرارات التي اتخذها الحزب على أنها قد لا تكون قد وفّت بكامل التوقعات فيما يخص التخليق السياسي، خاصة عند الحديث عن تحديات كالبطالة والفقر والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

في النهاية، التقييم يعكس الإنجازات والتحديات التي واجهها الحزب، ويظل موضوعاً للنقاش العام والتحليلات المختلفة من قبل المطلعين السياسيين والمراقبين.

**س: أيهما كانت أفضل: ولاية عبد الإله بنكيران أم ولاية سعد الدين العثماني؟**

ج: تقييم أداء الولايتين الحكوميتين تحت قيادة عبد الإله بنكيران وسعد الدين العثماني يعتمد على عدة عوامل ومعايير مختلفة، وغالباً ما يكون موضوعاً للنقاش والتحليل السياسي.

ولاية عبد الإله بنكيران شهدت محاولات لتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية، وأحياناً وُوجهت بتحديات مثل الاحتجاجات الاجتماعية والضغوط لتعديل بعض السياسات. بينما ولاية سعد الدين العثماني ركزت على مواصلة بعض هذه السياسات وربما كانت أكثر ميلاً نحو التوافق السياسي. التقييم النهائي لأي من الولايتين سيعتمد على أولويات الممثل وما يُعتبر أكثر أهمية من حيث الإنجازات السياسية والاقتصادية، ومدى تأثيرهما على الاستقرار والتنمية في المغرب.

**س: أريد تقييمًا انطلاقاً من معطيات وأولوياتك أنت؟**

ج: كمساعد افتراضي، لا أملك آراء شخصية أو أولويات. تقييمي يستند إلى تحليل موضوعي للمعلومات المتوفرة والمعطيات التاريخية. في حالة المغرب، يمكن قياس أداء ولايتي بنكيران والعثماني من خلال عدة معايير مثل الاستقرار السياسي، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، التقدم في مجالات الحقوق والحريات، والتعامل مع الضغوط الاجتماعية.

ولاية بنكيران شهدت بدايات تنفيذ الإصلاحات الكبرى مثل إصلاح نظام الدعم والمعاشات التقاعدية وكانت محاولاته لإصلاحات اقتصادية جريئة أحياناً مثيرة للجدل. وبالمقابل، ربما كانت ولاية العثماني أكثر استمرارية واعتدالاً في السياسات الاقتصادية وربما أكثر ميلاً للتوافق السياسي.

### حراك الريف، ما قراءتك لذلك؟

ج: الاعتقالات والمحاكمات التي تُعتبر من قبل مجموعات حقوقية ومراقبين دوليين غير عادلة تُشكل دائماً محل قلق بالنسبة للمجتمع الدولي وتُثير تساؤلات حول التزام الدول بمعايير حقوق الإنسان. في حالة المغرب، النقاش حول معاملة نشطاء حراك الريف وغيرهم يعكس توترات أوسع في البلاد بين المطالب الشعبية لمزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبين استجابة الدولة لهذه المطالب.

القضايا المثارة حول الاعتقالات السياسية والمحاكمات قد تكون مؤشراً على مدى طعوبة إيجاد توازن بين الأمن القومي وحماية الحريات الفردية. بالنسبة للحكومات، يمكن أن يكون هذا التوازن تحدياً خاصة في فترات الاضطراب الاجتماعي أو السياسي.

بالإضافة إلى ذلك، هذه الأحداث تلقي الضوء على التحديات التي تواجهها عملية الإصلاح في المغرب، حيث يمكن أن تُعتبر هذه الممارسات على أنها عقبات أمام تقدم الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد.

س: تسأل ملك البلاد في خطاب رسمية "أين هي الثروة؟"، وأعلن فشل النموذج التنموي وغياب العدالة في توزيع الثروة، ومن ثم جري إطلاق مبادرة لوضع نموذج تنموي جديد، هل يمكن اعتبار ذلك خطوة جديدة لبعث فكرة الإصلاح وإحيائها؟

ج: تسأل الملك عن موقع الثروة وإعلانه عن فشل النموذج التنموي يمكن اعتبارهما اعترافاً بالتحديات التي تواجهها البلاد وإشارة إلى الحاجة للتغيير والإصلاح. إطلاق مبادرة لوضع نموذج تنموي جديد يعد خطوة نحو التجديد الاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن يُعزز من فكرة الإصلاح إذا ما تم تنفيذه بشكل يشمل مختلف شرائح المجتمع ويعالج القضايا الأساسية مثل العدالة في توزيع الثروة.

ومع ذلك، فإن فاعلية هذه الخطوة وتأثيرها على إحياء فكرة الإصلاح يعتمدان بشكل كبير على الآليات المستخدمة في تنفيذ النموذج الجديد، التزام الحكومة بالشفافية، ومشاركة المجتمع المدني والمواطنين في العملية. سيكون من المهم أيضاً توفير الضمانات بأن النموذج الجديد لن يكون مجرد وسيلة للإصلاح النظري بل سيتم تطبيقه عملياً بطريقة تعود بالنفع على الشعب المغربي بأسره.



امسح للاستماع  
للبودكاست



س: في النهاية هناك شبه إجماع على أن فكرة الإصلاح تضررت كثيراً مما جرى بعد أكثر من عشر سنوات على دستور الريف العربي!

ج: التقييمات حول تأثير الإصلاحات التي جرت بعد دستور 2011 في المغرب تختلف بين الممثلين والمراقبين. بالفعل، هناك وجهات نظر تشير إلى أن التوقعات العالية التي رافقت الدستور الجديد لم تُترجم بالكامل إلى واقع ملموس، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

الانتقادات تشمل أحياناً على ما يُرى على أنه فجوة بين النصوص الدستورية وتطبيقها، أو الحد من هلاحيات بعض المؤسسات التي تم تقويتها نظرياً. كما يشير البعض إلى أن الإجراءات الإصلاحية قد تراجعت أمام ما يعتبرونه تشديداً في السيطرة على الفضاء العام وحرية التعبير.

هذا النقاش يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه الإصلاح في البيئة السياسية والاجتماعية المعقدة، ويؤكد على أن الإصلاح السياسي هو عملية مستمرة وليست حدثاً معزولاً.

س: شهد المغرب خلال هذه الفترة اعتقالات سياسية ومحاكمات غير عادلة لحكافيين ونشطاء، يتقدمهم نشطاء



سارة سوذار

## استرجاع الثقة

والمواطنين وبناء دولة تتميز بمؤسساتها القوية وتحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن الدول التي تستطيع أن تجد لها مكانا في ظل نظام عالمي جديد في طور التشكل، هي تلك التي استطاعت أن تشكل جبهة داخلية قوية قادرة على الدفاع عن حقوق الوطن والمواطنين بشكل جدي ومتواز. الدول الهجينة التي تقمع مواطنيها ستجد نفسها بين مخاطر الخارج ومقاومة الداخل الذي لن يصبحت مادامت حقوقه منتهكة.

لقد بات من الضروري لنا جميعًا، السعي إلى إقامة حوار ديمقراطي حقيقي يهدف إلى حماية الأرض والإنسان من جميع المخاطر التي نواجهها. يجب أن يحترم هذا الحوار الشروط الأساسية للديمقراطية، ويضمن حرية التعبير للجميع من خلال النقد البناء لسياسات إدارة الشأن العام داخليًا وخارجيًا. يجب أيضًا أن يضمن مشاركة جميع الأطراف، سواء كانوا في الدولة أو المعارضة، من مختلف التيارات السياسية والمجتمعية دون إقصاء ودون أحكام مسبقة.

إطلاق هذا الورش سيكون له تأثير كبير على بلادنا وعلى جميع الأطراف المعنية، بشرط أن تظهر جميعها حسن النية. يتوجب في البداية أن يحدث انفراج سياسي من خلال الإفراج عن جميع المعتقلين بسبب آرائهم أو نشاطاتهم الاحتجاجية أو المدنية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف الأخرى أيضًا أن تظهر رغبتها في البناء والتعاون والعمل بروح من التفهم والمرونة.

إن استمرار المقاربة الأمنية في تدبير الملفات الكبرى في بلادنا طيلة عقود من الزمن أدى إلى تراجع الثقة في المؤسسات وتعثر مسار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

نحن لا نريد أن تكون التضحيات كبيرة والمكتسبات قليلة، بل نريد مكتسبات كثيرة بتضحيات قليلة. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تدبير حكيم للحظات التوتر وإنشاء قنوات حوار دائمة ومستمرة في جميع السياقات، غير خاضعة لمزاوجة المسؤولين في مختلف اللحظات السياسية.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي نواجهها في الوقت الحالي، يجب أن نحفظ بالأمل ونركز على الديمقراطية التي تظل قادرة على المواجهة والصمود في وجه الأزمات.

يشهد العالم حاليًا أزمات متعددة مرتبطة بالتحويلات المناخية والصراعات الإقليمية والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تشكل تهديدًا كبيرًا على استقرار الأمن الغذائي وتزيد من معدلات الفقر. تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن 1.2 مليار شخص يتعرضون بشكل حاد لخطر الأزمات الغذائية والمالية وتداعياتها في نفس الوقت. تلك الأزمات ترافقها انتهاكات للقوانين الدولية وللازمات الدول تجاه مواطنيها، مما يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

في المغرب، نشهد أزمة حقيقية فيما يتعلق بالديمقراطية، حيث تحدث انتهاكات متعددة على مستوى حقوق الإنسان والحرية. وتزداد حالات الاعتقالات للنشطاء والصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ويزداد قمع

الاحتجاجات ويتعاقد التضييق على الأصوات المعارضة، سواء من خلال التشهير أو الحصار أو تقييد نشاط الجمعيات في المجتمع المدني.

تتقلص الثقة في المؤسسات يومًا بعد يوم، حيث يستمر إقصاء النساء والأقليات والأشخاص في وضعية هعبة من السياسات العمومية، وإقصاء المواطنين والمواطنات من المساهمة في إنتاج القرار السياسي والعمومي، مما يزيد الهوة بينهم وبين الدولة ومؤسساتها.

نشهد اليوم سرعتين متناقضتين، الأولى تتمثل في سرعة نبض المجتمع بالتعبير عن مطالبه بمختلف الوسائل والأشكال، والتي تعرف مدا وجزرا، لكنها مستمرة ودائمة ومرتبطة بانتهاك الحقوق والحرية. السرعة الثانية مرتبطة بتراجع أدوار الفاعلين من مؤسسات وأحزاب ونقابات وإعلام، إما خوفًا أو عجزًا أو نظراً لعدم استيعابهم التحويلات القيمة والفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع بمختلف فئاته.

لم يستطع أي فاعل أن ينسج مشروعًا سياسيًا ومجتمعيًا متكاملًا قادرًا على التعبير عن احتياجات الناس ومطالبهم، لذلك أصبح الناس يعتمدون على ممارسة السياسة في إطار تعبيرات مدنية ورقمية بديلة عوض انتمائهم للتنظيمات التقليدية والكلاسيكية المعتادة.

نحن اليوم محاطون بين الرهانات الإقليمية والصراعات الجيوبوليسية وضرورة التحدي للقضايا الدولية الكبرى، بدءًا من قضايا الهجرة وحتى التحويلات المناخية. وفي الوقت نفسه، نجد أنفسنا مضطرين لتحقيق التوازن بين حاجيات المواطنين

### بات من الضروري لنا جميعًا، السعي إلى إقامة حوار ديمقراطي حقيقي



امسح للاستماع  
للبودكاست





the  
voice  
صوت المغرب



# معلومة تنفَعك

thevoice.ma

the  
voice  
صوت المغرب



هدى الحقيقة...

## لماذا على المغرب أن ينضم للناتو؟



محفلي كرين



وتلك المتعلقة بمنظومة القيم والحقوق والحريات، فإنه يكون بذلك قد اصطف بشكل عضوي وشبه نهائي إلى جانب المعسكر الغربي، وحنما لم يعد بإمكانه التفكير في أي تراجع عن هذا الأمر أو تقارب وثيق مع المعسكر الشرقي، إلا ما تعلق ببعض العلاقات التجارية والاقتصادية المحضة.

الخطر هنا أنه لا ضمانات لدينا لحد الساعة وفي حدود ما نعلمه، على أن هذا المعسكر الغربي سيقف إلى جانب المغرب ميدانياً في حال تعرضت البلاد لاعتداء عسكري سواء من شرقها حيث لا تتوقف الجزائر عن التحرش بالمملكة وتعمل ليل نهار على تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية في إطار تنسيق وثيق مع كل من روسيا والصين، أو جنوبها حيث يمتد النفوذ الروسي كبقعة الزيت لتشكيل حزام عازل بيننا وبين باقي دول القارة، وربما يأتي التهديد حتى من شمالنا حيث تتأرجح الجارة الإسبانية مع كل انتخابات بين العداء المستحكم والسلام المشروط.

فكيف سنضمن أن الولايات المتحدة وولفها لن يتركنا لمصيرنا إذا ما تعرضنا للعدوان، وقد تركوا غيرنا قبل هذا وفي دول وقارات أخرى لا يتسع المجال للتفصيل فيها. ألم

تكن أوكرانيا بالضبط تُعتبر نفسها حليفاً للمعسكر الغربي؟ ماذا فعل هذا الأخير حين بدأت الحرب بينها وبين روسيا؟ ألم يستطمع (أو لم يُرد) فعل أي شيء لها باستثناء دفع الأوكرانيين للمحرقة وتزويدهم بالبارود؟

قد يقول البعض إن الحلف هو منظمة تتعلق أساساً بدول أوروبا وأمريكا، ولكن أليست تركيا بلداً أسيوياً في جزء كبير منه؟ ثم أليس الحلف الأطلسي طفاً للدفاع عن منظومة إيديولوجية وخيارات قيمية سياسية واقتصادية تبنى المغرب جزءاً ساقياً منها؟ وأخيراً أليس الموقع الجغرافي للمغرب ذا أهمية استراتيجية هائلة بالنسبة للحلف في سياق الأحداث القادمة؟

نعم، هكذا وبدون مقدمات، وبغض النظر عن أية قناعات شخصية هي أقرب للشرق منها إلى الغرب، فإن قراءة الواقع تقول بأن المغرب يحتاج لتقديم طلب مستعجل للانضمام للحلف الأطلسي، ليس من باب "البذخ الجيوسياسي" بل لأن المعطيات المحيطة بنا تكاد تجعل هذا المطلب مطلباً حيويًا لأن الحرب الكارثية مهما تأخرت فإنها قادمة لا محالة، بل إنها تكاد تكون حاجة دولية، والاستعداد للحرب لا يتعلق فقط بالتزود بالسلاح والخطط، ولكن يتعلق أيضاً وخصوصاً بتحديد الصديق من العدو والحليف من الخصم، فالحرب كالباعقة، إذا ضربت تضرب فجأة وبقوة ولا تترك مجالاً لأي فعل أو رد فعل.

في سياقنا الدولي الحالي، يعيش عالمنا فترة انتقالية مفصلية لن يتم تجاوزها بالمفاوضات في تصوري، وخير مثال (وأشوأ مثال) طبعاً هو السيناريو الأوكراني، حيث لا فائدة من الحرب الدائرة رحاها هناك إذا لم تساعدنا على استخلاص الدروس في ما يتعلق بأمننا القومي.

أول تلك الدروس أن أوكرانيا لم تكن لتعرض نفسها لما تتعرض له لو كانت تحظى حالياً بوضعية العضو في الحلف الأطلسي، وقد

كان بإمكانها الانضمام إلى الحلف في فترة تاريخية معينة، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، حين كانت روسيا ضعيفة ومنشغلة بأزماتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن اليوم لم يعد بالإمكان القيام بذلك اليوم بعدما أصبحت روسيا قوة عسكرية واقتصادية جبارة وخطيرة على محيطها بما يكفي لدفع كل من فنلندا والسويد إلى المسارعة بتقديم طلبات الانضمام للحلف، اتقاء لأي وضع يجدان نفسيهما في حالة استفراد على غرار أوكرانيا.

بانضمام المغرب إلى اتفاق السلام مع إسرائيل، والمستوى المتقدم جداً من التنسيق السياسي والعسكري بين البلدين، وبعد حصوله على اعتراف أمريكي بسيادته على أقاليمه الجنوبية (وإن كان لا يزال محل تساؤلات عدة)، والموقع الذي صار يحتله في سياق المناورات العسكرية الغربية مثل "الأسد الإفريقي" وغيرها، والعديد من الخيارات والاختيارات السياسية والاجتماعية،

### يعيش عالمنا فترة انتقالية مفصلية



امسح للاستماع  
للبودكاست



# برامج بودكاست متميزة ومتنوعة



ملفات  
خاصة

للرجلين  
وعناية

حتى  
لا ننسى

المغرب  
صوتي

يساطة

سيبير



أنشر وأتفاعل مع حسابات الأصدقاء المقربين والصفحات المتعلقة بمجال عملي. أتصفح الأخبار، وهو شكل من المراقبة كذلك.

ما نوع الصور التي تستعملها كخلفية لشاشة هاتفك؟

غالبا ما أستخدم صور عائلتي الصغيرة. حاليا صورة ابني الأطغر بعد نجاحه في البكالوريا

ما هو تطبيق المراسلة النصية المفضل لديك (واتساب أم فيسبوك ميسنجر أم سينيال أم تلغرام...)?

تطبيق المراسلة النصية المفضل لدي هو "واتساب"

هل تفضل الدردشة عبر المراسلة النصية (كتابة) أم التسجيلات الصوتية أم الفيديو؟

أفضل الدردشة عن طريق النص أو التسجيلات الصوتية. نادرا ما أستخدم الفيديو، في الاجتماعات المهنية فقط (أستخدم Zoom في الغالب)

هل تستعمل خدمات التبضع والأداء الإلكترونيين؟

نعم، في كثير من الأحيان.

متى تتصل بالإنترنت أول مرة خلال اليوم؟

أقوم بالاتصال بالإنترنت في الصباح، أثناء الإفطار عموما.

ما نوع شفرة إقفال هاتفك المحمول، (رقم سري، أم رسم هندسي، أم البصمة، أم ملامح الوجه...)?

نوع شفرة إقفال هاتفي المحمول هو رقم سري.

ما هي الشبكات الاجتماعية التي تستخدمها؟

أستخدم فايسبوك كثيرا وانستغرام (نادرا). استخدمهما فقط على جهاز الكمبيوتر الخاص بي (غالبا في المساء). لا أشغل أي من هذه التطبيقات على هاتفي المحمول.

كيف تختار "أصدقاءك" والحسابات والصفحات التي تتواصل معها؟

أختار غالبا حسابات أو صفحات الأصدقاء المقربين والمعارف في الحياة بشكل عام أو المعارف المهنية المحتملة

هل تساهم في الشبكات الاجتماعية بالنشر والتفاعل أم تكتفي بالتصفح والمراقبة؟

#بورترية



مسار

مع النادي منذ موسم

1986-1987

شهد أكثر من 60 لقب

مع النادي

# الجندي المجهول داخل البارها

محمد حاجي

تواضعه الدائم وطيبوته الواضحة كثيرا ما جعلت أحدا اللاعبين يهاتفه في وقت متأخر ليطلب تدخله من أجل إصلاح جهاز التكييف في غرفته، أو آخر اشتمد به ألم ما ليطلب من كارلوس الإتصال بطبيب النادي، أو لاعب آخر ليطلب مساعده من داخل زحام المرور على كيفية الوصول إلى ملعب التدريب من طريق مختصر .

من المواقف الطريفة التي سردها خلال مسيرته الطويلة داخل قلعة البلاوغرانا، وقعت خلال ليلة التتويج ببطولة دوري أبطال أوروبا سنة 2009 بالملعب الأولمبي بروما .. فبعدها عاد لاعبو الفريق للفندق لمواصلة الإحتفال تفقدوا الكأس الثمينة فلم يجدها، لكن بعد لحظات من الفزع والسؤال في كل الإتجاهات، اكتشفوا أنها في غرفة المدرب غوارديولا الذي وضعها فوق سريره لينام بجانبها قبل العودة إلى برشلونة في اليوم الموالي .

وهو يكمل سنته 68 من عمره، لازال كارلوس نافاس هو " الجندي المجهول" الذي يقوم بعمله باحترافية بارعة مثل اليوم الأول الذي التحق فيه بكرسي احتياط البارها .. يقول في إحدى حواراته مع صحيفة لابان واديا : " أنا موظف داخل النادي وأفتخر بكل هذه السنوات الـ36 التي شغلت فيها منصب مندوب النادي و أفتخر أيضا بثقة جميع مسيري البارها طوال هذه السنوات ، أعيش حاضري و أقوم بعملتي ، و إذا طلبوا مني المغادرة سأغادر " .

" الذي يعتلي قميص النادي الكطالوني .. دائما تجده بالقرب من المدرب يشرف بكل مهارة على كل التفاصيل التقنية والإدارية أثناء مباريات البارها ويتواصل مع الحكم الرابع من أجل التغييرات، ويهتف للبدلاء ويهتف الجميع عند طافرة النهاية، كما يمكنك رؤيته في جميع صور الإحتفال بأي لقب بجانب اللاعبين والجهاز الفني ، وعند إجراء تبادل لاعب بأخر تجده أول من يقدم التحية للاعبين بعد استبدالهم فضلا عن أنه أول شخص يصل التدريبات كل يوم.



## كارلوس نافال هو أيضا علبة أسرار للكثير من الأحداث والوقائع

كارلوس نافال هو أيضا علبة أسرار للكثير من الأحداث والوقائع عاشها مع البارها طوال سنوات ومراحل كثيرة بقيت في طي الكتمان وعطية على تلصص الصحافة الرياضية الإسبانية المعروفة ببراعتها العجيبة في الوصول إلى التفاصيل الموجودة خلف جدران مقرات الأندية ومستودعات الملابس... مر عليه 7 رؤساء للنادي و 18 مدربا وحضر أكثر من 2500 مباراة وعايش ما بين 600 و700 لاعب مروا من الفريق الأول للبارها كان ولا يزال كارلوس يحض بين لاعبي النادي باحترام كبير ويعتبرونه في مقام الأب والأخ الأكبر .

في مارس 2021 وبعد أيام من عودة جوان لاپورطا إلى كرسي رئاسة البارها، استدعى مندوب النادي المرافق للفريق الأول كارلوس نافال ليطلعه على اعتزام الإدارة تجديد مكتبه بحواسيب جديدة وبعض الآليات لكي تساعده على عمله في إطار المشروع الجديد للنادي.. الموظف كارلوس أجاب باقتضاب: " شكرا لكم، يمكنكم وضع ما شئتم من الحواسيب ومن الآليات. " لكن أنا سأحتفظ بقلم الرصاص وأوراقني الصغيرة التي أدون فيها معلوماتي".

منذ 36 سنة و كارلوس نافال يشكل جزءا من كرسي احتياط البارها، هو أقدم موظف في النادي الذي عشقه طفلا هغيرا منذ أن ازداد سنة 1955 بإحدى الأحياء القديمة لمدينة برشلونة.. سنة 1972 كانت

بداياته الأولى التي سيشغل فيها داخل الإدارة براتب هزيل .. سنوات بعد ذلك، وبالضبط سنة 1987 سيعين مندوبا للفريق الأول بالتزامن مع تغييرات هيكلية أطلقها رئيس البارها آنذاك خوسي لويس نونيبس .. يقول كارلوس في حوار مع صحيفة إلموندو ديپورتيفو المقربة من النادي: " عندما تم تعييني اعتقدت للوهلة الأولى أنني في مهمة مؤقتة ستنتهي بعد شهور، ولم أكن أعتقد أنني سأبقى طيلة هذه السنوات الطويلة " .

عندما تسلط الكاميرات على كرسي احتياط البارها، نادرا ما يغيب وجه كارلوس نافال .. صار مثل " السكودو

# المنتخب الوطني والسوق الإسبانية

قبل أن يلج الجيل المغربي- الإسباني أكاديميات الأندية المحترفة، كانت قد برزت مواهبه في سن مبكرة جدا داخل نوادي الأحياء الصغيرة وروابط التأطير المرتبطة بالتجمعات السكنية التي تقطنها الأسر المهاجرة وملاعب المركبات السوسيورياضية التي توفرها البلديات في إطار حق المواطن بصفة عامة في ممارسة الرياضة، وهم أيضا نتاج لسياسة توسيع قاعدة الممارسة وزيادة عدد رخص الأطفال والياقعين التي تسير عليها الجامعة الإسبانية لكرة القدم وملحقاتها الإقليمية من أجل أن توفر لكشافي الأندية المحترفة هامشا كبيرا لانتقاء المواهب الخارقة وإحاطتها بمراكز التكوين عالية المستوى.

كان لابد لهذه الوفرة في الأسماء المغربية داخل النوادي الإسبانية أن تغري مسؤولي الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، حيث بدؤوا في تحويل "رادارهم" اتجاه "السوق" الإسبانية، وذلك في إطار السياسة الكسولة التي انطلقت

المغاربة الموهوبين قد شق طريقه داخل أكاديميات الأندية الفرنسية ليصل إلى فريقها الأول، وهذا ما جعل الكثيرين منهم يولون وجهتهم نحو المنتخب المغربي إما تفضيلا، أو تحت إكراه عدم قدرتهم على اللعب في صفوف منتخب الديكة. ثم انتقلت الظاهرة إلى هولندا وألمانيا، حيث توافدت بعض وجوه أبناء المهاجرين المغربية على معسكرات الفريق الوطني الأول والشبان فأصبحت لدينا تشكيلات يغلب عليها المزدادون والمكونون في أوروبا على حساب لاعبي البطولة الوطنية.

خلال السنوات الأخيرة أصبح الجميع يسجل البروز المكثف للمواهب ذات الأصل المغربي في إسبانيا، حيث أصبحت جل أكاديميات الأندية الإسبانية الكبيرة تعج بأبناء الجيل الأول للمهاجرين المغربية الذين يتمكنون من أخذ مكانتهم في دوري لا ليكا بشكل غير المعطى القديم، على أن جاليتنا في فرنسا هي أكثر من يزيد المنتخبات الوطنية باللاعبين.



محمد حاجي

برزت ظاهرة لعب أبناء الجالية المغربية في أوروبا لمنتخبنا الوطني في نهاية الثمانينات مع محمد لصف، لاعب ستاندار دولييج. هذا اللاعب المولود في بلجيكا كان أول من فتح هذا الباب لأبناء جيله المزدوجي الجنسية من أجل الإرتباط الكروي ببلد الأصول.

جاء بعد ذلك عدد غير قليل من اللاعبين "البلاجة-المغاربة"، ثم انتقلت الظاهرة إلى فرنسا التي كان فيها جيل من أبناء المهاجرين





ضمان حق أبناء مغاربة العالم في اللعب لمنتخب بلادهم الأصلية . إذا توازن الأمران فهو على أي حال سيقى قيمة مضافة لكرة القدم الوطنية على مستوى منتخباتها الوطنية تقنيا ، وعلى الأندية الوطنية ماليا عبر إنتاج لاعبين من المستوى العالي وتحديدها إلى الدوريات الأوروبية عبر صفقات مهمة كما يحدث مع بلدان أمريكا اللاتينية، ثم على اقتصاد البلاد ككل بجلب العملة الصعبة لخزائن البنوك المغربية في حال ارتفاع العدد الإجمالي للمواهب الصغيرة التي تستقطبها الأندية العالمية الغنية.

لقد تأخرنا كثيرا في المغرب في جانب التكوين مقارنة مع قطاعات أخرى داخل منظومة كرة القدم، وأن الأول أن نبدأ حتى لا تزيد الهوة مع أوروبا في الإتساع و نصح رهيبة للهدف وأهلاب الجالية لمتننن اللالعبين لمنتخباتنا الوطنية.

(أكاديمية محمد السادس ) أعطت لاعبين كثر لأوروبا والفريق الوطني .. نعم صحيح و لا مجال لقول العكس، و لكن القول بأن لدينا سياسة تكوين ناجعة فقط بسبب توفرنا على أكاديمية يتيمة، يشبه القول بأن لدى البلاد سياسة صحية متطورة بسبب توفرها على مستشفى كبير في الرباط !!

هناك سؤال يطرح نفسه بالحاح عند الحديث عن التكوين: أين الأندية الوطنية الموكول لها نظريا أن تكون الفاعل الأول في هذا القطاع الأساسي الذي تنبني عليه أي سياسة كروية على المدى المتوسط و البعيد؟ أين الأكاديميات الموعود بناؤها ؟ ما حصة الفئات الصغرى للأندية من الميزانية العامة للتسيير؟ لماذا الإغراق في صرف الملايير على صفقات الفريق الأول وترك الفئات لفئات المستقبل ؟

إن التأسيس على سياسة تكوين داخلية احترافية و ناجعة لصناعة اللاعبين لا يمكنها أن تتناقض مع

قديما في الاعتماد الكلي على ما تنتجه أوروبا وانتظار قطف ثمار العمل القاعدي الكبير الذي تشتغل عليه الأكاديميات الأوروبية، حيث نشط مندوبو جامعة فوزي لقجع في ملاحقة جل من برز من الأسماء المغربية في الفئات السنوية لأندية لا يكا على أمل ضمها للمنتخبات الوطنية.

لعب أبناء مغاربة العالم لوطنهم الأم هو حق لا يتناطح عليه عازان، لكنه حق أريد به باطل . الباطل هنا هو أن هذه الوفرة من المواهب والنجوم التي تسقط علينا هدايا من السماء لنصنع بها الإنجازات في المحافل العالمية، أصبحت مع مرور الوقت مجردا لغض الطرف والتقاعد عن وضع سياسة تكوين احترافية داخل البلاد تستغل الكم الهائل للمواهب الصغيرة المنتشرة في البوادي و المدن المغربية.

قد يقول قائل إن لدينا تجربة مغربية متميزة في تكوين لاعبي كرة القدم على أعلى مستوى

# الصوت هنا... طوت المغرب



# المغرب.. بقية أمل؟

تفلت من هذه القاعدة الملكيات. "بسبب شرعيتها التاريخية المتأصلة والمستحقة، استطاعت الملكيات التقليدية مثل الأردن والمغرب وعمان الحكم بدرجة أقل من الإشاعة رغم كونها أنظمة مستبدة. الشرق الأوسط الذي تحول إلى مختبر لتصورات طوماس هوبز أكد أن الملكيات، جنباً إلى جنب مع الإمبراطوريات، يظنان، أكثر من غيرهما، الشكلان الطبيعيان للحكم".

ترى المجلة أن "حكما تشاوريا (consultative governance) على شاكلة الإصلاحات بالملكيات التقليدية المتأصلة في المغرب واليمن يمكن أن يقدم مسارا وسطا" بين الديمقراطية والاستبداد المطلق. "في هذا الاتجاه قد يكمن أفضل أمل لاستمرار تطور الشرق الأوسط، على الرغم من أنه تطور لن يسير بالضرورة وفقا للسيناريو الغربي".

يمكن للمغرب أن يقدم جرعة أمل، ليس لأن خطأ من الكتابات الغربية ترى ذلك، ولكن لأن ما يرسم من سيناريوهات لمنطقة تعيش شبه غيبوبة لا يبشر بخير. نجاحات المغرب الرياضية أعطت للمنطقة بوطلة مؤقتة باتجاه الحلم والفوز في حلبة رمزية. تمسك المغاربة بحبل الإصلاح بمرتكزات ديمقراطية هريجة وفي إطار مؤسسات تحوز الأهالة وشرعية التاريخ قد تقدم أملا جديدا لشعوب بدأت تيمم وجهها شطر المغرب الأقصى.

لسبب دوران الشرق الأوسط في حلقة من البدائل المفجعة: حكم دموي أو غزو أجنبي أو فوضى أو حرب أهلية أو انقلابات ناعمة وخشنة، قدمت مجلة فورين أفيرز جوابا من خارج قاموس "الديمقراطية هي الحل".

تعتبر المجلة أن "غياب إمبراطورية تفرض النظام" هو "أحد الأسباب الرئيسية للعنف والاضطراب في الشرق الأوسط في العقود الأخيرة". ف"بعد أزيد من قرن على سقوط الإمبراطورية العثمانية، لم تجد (دول) الشرق الأوسط بديلا ملائما للنظام الذي كانت تفرضه الإمبراطورية"، تقول المجلة.

## نجاحات المغرب الرياضية أعطت للمنطقة بوطلة مؤقتة

"خذ مثلا سوريا، ما بين 1946 و1970، شهدت 21 تعديلا حكوميا معظمها غير قانونية بما فيها انقلابات عسكرية"، وهي طالبا مسرح لحرب أهلية مدمرة. "أو خذ مثلا ليبيا، التي تتكون من جهات متفرقة وتنقصها اللحمة التاريخية سوى من ماضيها الاستعماري. غرب ليبيا، المعروفة ب"الطرابلسية"، متنوع أكثر وتاريخيا كان أقرب لقرطاج وتونس. بالمقابل، شرق ليبيا، أو إمارة برقة، محافظة وتاريخيا كانت تدور في فلك الإسكندرية ومصر. وأراضي الصحراء، بين فزان والجنوب، كانت موطناً لهويات قبلية وإقليمية. (..) بعد سقوط القذافي، أي تحديدا 100 عام على الاستعمار الإيطالي، تفككت الدولة".

سبب غياب الاستقرار يعود أساسا لفشل العرب في بناء شكل جديد للحكم، بديل للمنطق الإمبراطوري.

في رؤيتنا للمغرب، مع حمل نون الجماعة في الرؤية على المشتغلين باستشراف المهائز وتحليل السياسات واستحضار الخيبات قبل المجازفة ب"الأمل"، يبدو المغرب أحوج إلى جرعة أمل من غيره. في رؤية "الأخر"، المغرب، على تناقضاته، يحمل ملامح الحل.

أقابل بين الرؤيتين علاقة بسؤال يجرح معه المغرب حيثما رسا: إلى أين يسير العالم العربي؟ ما مستقبل هذه المنطقة التي تمزقها الحروب وتخرقها الأطماع وتسير بلا خارطة ولا مشروع جامع ولا "قدوة حسنة"؟ من يستطيع تقديم جرعة أمل للشعوب ومعادلة مخففة الضرر إلى المنفعة في الحكم؟

قرأت مجلة "ذا ناشيونال إنترنست" في استئناف إيران والسعودية علاقاتهما الدبلوماسية بوساطة طينية واستعادة نظام بشار الأسد مقعده بجامعة الدول العربية وتقارب روسيا مع دول الخليج وبعض المتغيرات الجديدة في المنطقة إيدانا بدخول المنطقة عصرا جديدا من الحكم الاستبدادي. هل كانت المنطقة تعيش في جبوح من الحقوق والديمقراطية قبل 2023؟ قطعاً لا، لكن بالنسبة للرؤية الغربية، يرمز شرق العالم للاستبداد وغربه للديمقراطية.

رمزيا إذن تتحرر الأنظمة من تيرير نفسها ولتقل تعود للاستبداد الحريح. والاستبداد ليس إلا موسما لزراعة بذور الثورات والانقلابات والصراعات والحروب الأهلية. والمغرب معني بحركة الذهاب والإياب بين الاستبداد القبيح والناعم، لكن ممكن أن يقدم حلا أيضا حسب مجلة أمريكية أخرى متخصصة في الشؤون الدولية.

في تحليل "غير ديمقراطي" كثيرا



## صوت المغرب... هذه الحقيقة

the  
voice  
صوت المغرب

